برنامج المعرفة حول المجتمع المدني في غرب آسيا

نشرة خاصة 3، أيار / مايو 2014

التحرير: رستم محمود



الجماعات العنفية في سوريا

Hivos
people unlimited

تفاصيل الناشر

نشرت النسخة العربية في شهرأيار / مايو 2014 من قبل برنامج المعرفة حول المجتمع المدني في غرب آسيا، وهو مشروع لمؤسسة التعاون الإنساني (Hivos) مع الدول النامية

ص.ب 85565 | CG لاهاي | هولندا 2508

www.hivos.net

التصميم: مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا | CCSDS

صورة الغلاف: صورة لأفراد من وحدات الحماية الشعبية الكردية YPG
متوفرة على الرابط:
http://alroa3-w.blogspot.com/2013/04/ypg.html

Hivos
people unlimited

الجماعات العنفية في سوريا

التحرير: رستم محمود

فهرس

وحدات حماية الشعب الكردية (YPG)

رغبة الهيمنة على مجتمع متحول

رستم محمود

مقدمة

مع انهيار منظومة "الدولة المركزية" في سوريا، كأولى وأهم نتائج مجريات "الثورة" المندلعة في البلاد منذ قرابة الثلاث سنوات. منظومة الدولة المركزية في الحالة السورية، كانت تعني بجوهرها قدرة وسلطة الدولة وأجهزتها على السيطرة التامة على كافة أشكال الحراك المجتمعي. مع انهيار تلك المنظومة الأمنية، فأن جل الجماعات الأهلية السورية، بدأت تسعى لترتيب صيغها الخاص للحماية الذاتية، ومنهم الأكراد السوريون .

الأكراد السوريون في هذا السياق، كان دافعهم لتشكيل تلك المنظومة "الأمنية الذاتية" مضاعفا، لالتقاء ثلاث عوامل محرضة خاصة بهم، تدفع في ذلك الإتجاه:

- وعي سياسي كردي ضامر، بأن الصراع السياسي السوري ينزلق نحو صراع أهلي طائفي، بين الأغلبية السنية "الثائرة" والأقلية العلوية "الحاكمة"، كجزء من الصراع الإقليمي الأوسع بين الطائفتين السنية والشيعية. حيث أن ذلك الوعي السياسي الكردي يذهب للاعتقاد بأن قوة ومكانة الأكراد ضمن هذا التشكل السياسي، تكمن في قدرتهم على الحياد والابتعاد قدر المستطاع عن مساحات ذلك الصراع، حيث أن ذلك التموضع يتطلب سيطرة تامة على المجتمع والجغرافية الكردية بشكل محكم، ومنع أية قوة أخرى لجر المناطق والمجتمع الكردي لذلك الصراع.

- الإحساس بأن المطالب والتوجهات القومية الكردية ضمن سوريا، لن تلق طريقها للتحقق بمسار الحياة السياسي الطبيعية في سوريا . فهذه المطالب ليست على أجندة كافة القوى السياسية السورية، سلطة ومعارضة . ويعتقد الجسم السياسي الكردي السوري بأن وجود قوة عسكرية فاعلة وذات دور على الأرض، يمكن أن تمنح تلك المطالب زخما وقوة عبر نوع من سلطة "الأمر الواقع"، بالضبط كما حدث مع المسألة الكردية في دول المنطقة الأخرى .

- حجم الحساسية المجتمعية المتبادلة بين الجسمين الأهليين الرئيسيين في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية من البلاد، حيث الإمتداد الديمغرافي الكردي السوري الرئيسي . فعلاقة أكراد الشمال السوري كانت بالغة التعقيد مع جيرانهم اللدودين من "القبائل" العربية السنية في الشمال السوري، تعقيد كانت تتقاطع معه المسائل الطائفية والإقتصادية والسياسية السورية، مع مجمل الإلعاب والتوازنات الإقليمية، من شكل العلاقة التقليدية بين جناحي البعث السوري والعراقي، إلى حال المسألة الكردية في العراق، إلى النزاع المجتمعي المحتدم بين الطرفين في تشكيلات المدن الحديثة التكوين في جل الخط السكاني السوري. تلك الحساسية، شكلت دوما دافعا للأكراد لتشكيل مظلات حماية ذاتية، خشية من أشكال الهيمنة التي يمكن أن تُفرض عليهم من قبل جيرانهم، جراء التغيرات التي يمكن تطال كل أحوال البلاد.

ضمن ذلك السياق، ولإلحاح الضرورات الخاصة بالأكراد السوريين تلك، ومع التقادم في المسألة السورية العمومية منذ إندلاع الثورة السورية في آذار 2011، فأن الأكراد السوريين قد أسسوا مجموعات عسكرية مقاتلة، تلبورت بشكل رئيس في تشكيلات " وحدات حماية الشعب (Yekîneyên Parastina Gel)" (YPG). تم الإعلان الرسمي عنها في أواسط عام 2012، وإن كان حضورها الفعلي قد سبق ذلك الإعلان بقرابة ستة أشهر . تتبع هذه القوات -بصورة شكلية- الهيئة الكردية السورية العليا، التي تعتبر أكبر تجمع سياسي كردي سوري، تضم أكثر من عشرين حزبا كرديا سوريا . لكن هذه القوات تدين –بشكل فعلي- بولائها السياسي وإدارتها الميدانية وبتشكيلات قياداتها العليا لحزب الإتحاد الديمقراطي الكردي السوري (PYD)[1] ، الحزب الكردي السوري القريب بمنهجه وخياراته السياسية وسيميائه الرمزية، ويعتبر الفرع الكردي السوري لمنظومة حزب العمال الكردستاني (PKK).

ما سوف يناقشه هذا البحث، أربع مداخل رئيسية تتعلق بهذا التنظيم السياسي-العسكري الكردي السوري

- سيناقش البحث اللحظة التأسيسية لهذه الجماعة، ليس بالمعنى الزمني فحسب، بل بالمعنى السياسي والمجتمعي؛ إذ ما هي الظروف والمناخات التي واكبت انبلاج هذه التنظيم، في البيئة السياسية السورية العمومية، وكذلك في البيئة الجغرافية الخاصة للشمال السوري. ومدى تأثير ذلك على طبيعة خيارات وتوجهات هذا التنظيم وأفعاله .

- هوية هذا التنظيم، تكوينه وحجمه وجغرافيا توزعه وطبيعة فعله. ومن طرف آخر، هويته كنزعة سياسية وخياراته الإيدلوجية، ومجمل علاقاته مع باقي التنظيمات السياسية والعسكرية السورية، سلطة ومعارضة وجماعات خاصة، وكذلك شكل انخراط وشبكة علاقاته الاقليمية مع دول الجوار . كما سيتطرق إلى شكل وطبيعة البيروقراطية وآلية اتخاذ القرار ضمن هذا التنظيم العسكري-السياسي.

- سيرة هذه التنظيم، من لحظته التأسيسية وحتى الراهن . وبالذات فيما يخص ثلاث نقاط مركزية: سيرة وشكل ونوع العنف الذي مارسه هذه التنظيم، وكيف تحول هذه الاستخدام أثناء هذه المسيرة. وما هي السيرة "السياسية" المطلبية لهذه التنظيمية . وما هي سيرة علاقة هذه التنظيمات مع الجماعات السياسية التي تتبناها وترعاها.

- علاقة هذا التنظيم بتكوينات المجتمع الذي تنشط وسطه، مستوى القبول والنبذ الاجتماعي له، وهل من منافسين حاليين له، هل ثمة علاقة عضوية بين هذا التنظيم والمجتمع التي تنشط وسطه. كيف غيرت هذه التنظيمات من بعض سمات المجتمع وملامحه، هل تفرض على المجتمع أية سلوكيات وتوجهات اجتماعية، ما مستوى واشكال الاعتراض الاجتماعي عليها إن وجدت، وما هي المؤسسات الاجتماعية الرديفة لهذا التنظيم إن وجدت، وما دور هذه التنظيمات المدينة الرديفة التابعة لهذا التنظم . وما هي الطروحات والمخارج التي يطرحها هذه التنظيم، كحلول لل "المسألة السورية"، وما مدى توافق هذه الطروحات مع المعطيات العمومية لما يطرح من حلول لل "المسألة السورية".

اللحظة التأسيسية لقوات الحماية الشعبية

سياسيا، فأن ما دفع لتشكيل قوات الحماية الشعبية الكردية في سوريا في أواسط تموز عام 2012، هو التقاء استراتجيتين اساسيتين فيما يخص المسألة السورية، قبيل تلك اللحظة التأسيسية بشهور قليلة:

- إحساس عميق من قبل القيادة السياسية والعسكرية للنظام السوري باستحالة الضبط الأمني والعسكري المحكم لكافة المناطق السورية، كما كانت تقليديا . حيث بالتقادم، منذ بدأ الثورة السورية في آذار 2011، ومع تعاظم استخدام أجهزة الأمن والجيش السوري للعنف المفرط في مواجهة المتحتجين السوريين السلميين، فأنه قد أنتشرت ظاهرة حماية التظاهرات السلمية في الكثير من المناطق والمدن السورية؛ حيث كانت مجموعات من المتطوعين المدنيين، وبالذات في الأحياء الشعبية من المدن الكبرى، وفي البلدات الصغيرة، وبقيادة ضباط وأفراد منشقين من الجيش السوري النظامي، كانت تقوم بحماية التظاهرات الشعبية التي كانت تجري في تلك المناطق، لتشكل نوعا من التوازن مع القوة المفرطة للجيش النظامي السوري الذي كان يقمع تلك التظاهرات. كانت تلك الآلية، بداية لتحول "الثورة

1 تنفي قيادة حزب الإتحاد الديمقراطي الكردي السوري، وجل الجسم الإعلامي والسياسي للحزب، أية تابعية مباشرة وحصرية لهذه القوات للحزب، ويصرون على تابعيته السياسية والتنظيمية للهيئة الكردية العليا، وأن مؤسسات قوات الحماية الشعبية مفتوحة لجميع الأكراد السوريين : http://hawarnews.com/index.php/2013-02-14-17-56-33/2093-2013-05-08-07-16-14

السورية" من شكلها "السلمي" نحو نمط العنف المتبادل، وإن لم يكن متوازنا، بين النظام والقوى الشعبية المناهضة له . حيث كان أساسه هو أحساس القاعدة الجماهيرية الواسعة المناهضة للنظام باستحالة تحييد الجيش السوري النظامي، أو حتى جزء منه، من هذا الصراع بين تلك القاعدة الشعبية والنظام الحاكم، كما جرى في دول أخرى كتونس ومصر، وبشكل نسبي في اليمن، فقد إنزاح الجيش السوري بشكل مطلق للنظام الحاكم . بعد مرور عدة أشهر من انتشار ظاهرة حماية التظاهرات الشعبية، وتوسع اشكال الانشقاقات في الجيش السوري النظامي، فأن النظام السوري إرتأى بأن يركز جهده الأمني والعسكري على "قمع" أشكال الأحتجاج في عامود المدن السورية الداخلية الكبرى "السنية" وريفها (درعا دمشق حمص حماة وحلب) وبشكل نسبي في محافظة دير الزور. بينما يترك أمر المناطق السورية الأخرى، التي تشهد أشكال من الاحتجاج أقل حدة مما يجري في هذا العامود السكاني الرئيسي، وتشهد كثافة سكانية للأقليات السورية الأثنية والطائفية، تترك أمر هذه المناطق لثلاث اشكال من التعامل الأمني الخاص، غير القمع المحض الذي تمارسه في مناطق العمور السكاني "السني" وسط البلاد. تمثل شكل التعامل الأمني الخاص الأول بتشكيل نوع من التوازن الطائفي كما في المناطق الغربية الساحلية السورية، حيث تشكل الكثافة السكانية للطائفة العلوية، الموالية بأغلبيتها للنظام السوري تشكل رادعا "شعبيا" مناهضا لأية احتجاجات مناهضة للنظام . الشكل الآخر تمثل بتشكيل أنواع من المليشيات المحلية من أبناء البلدات والمدن التي لا تشهد أشكال واسعة من الاحتجاجات، لتقوم بمهمة القمع عوضا عن النظام السوري، كما في المناطق الجنوبية "الدرزية" من البلاد في محافظة السويداء، وبلدات وادي النصارى والبلدات ذات الأغلبية المسيحية . الشكل الثالث من ذلك التعامل الأمني السوري الخاص تمثل بنوع من "المتاركة المتوافقة" بين النظام وقوى يمكن أن تتخذ مكانة حيادية بينه وبين قوى المعارضة السورية، وهو النمط الأمني -السياسي الذي طبقه النظام السوري في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية من البلاد، حيث يظن أن ترك الكثير من البلدات غير الاستراتيجية لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري PYD ، غير المتفق ايدلوجيا وسياسيا مع الخط العام للمعارضة السورية، يظن أن ذلك قد يشكل حلا وسطا لتجنب استنزاف قوته في تلك المناطق، أو سقوطها في بشكل كامل في يد المعارضة السورية .

- استراتيجية عمومية لحزب العمال الكردستاني PKK وفروعه في جميع دول المنطقة، تستشعر فائضا من القوة العسكرية بعيد تقدم العملية السياسية بينه وبين الحكومة التركية، والتي تفترض انسحاب جزء كبير من قواتها العسكرية من المناطق الجنوبية الشرقية من تركيا، حيث تحتاج تلك القوات، التي تتألف من أكراد منحدرين من دول أخرى، تحتاج إلى "تصريفهم" سياسيا، والاستفادة من خبراتهم العسكرية المتراكمة، في مناطق أخرى غير تركيا . شكلت الساحة الكردية السورية جغرافيا مناسبة لاستغلال تلك الطاقات تماما . من جهة لأمتدادها الجغرافي الموازي للأراضي التركية، حيث حضور قوة عسكرية "رديفة" لحزب العمال الكردستاني هناك، سيشكل ضغطا على الحكومة التركية، فيما لو تراجعت عن وعودها لتحسين أوضاع الأكراد في تركيا في عملية السلام، بعيد انسحاب أفراد حزب العمال الكردستاني المسلحين من تركيا . كما أن حضور تيار عسكري رديف لحزب العمال الكردستاني في سوريا، بالإضافة إلى حضور قواته في الساحات التركية والعراقية والإيرانية، قد يشكل زخما لأفعال وخيارات هذا الحزب على مجمل الساحة السياسية الإقليمية .

شكل تلاقي هذان العاملان السياسيان الاستراتيجيان، البيئة السياسية الحاضنة لإنبلاج قوات الحماية الشعبية الكردية في سوريا . لكن كان ثمة عدد من العوامل المحلية، الخاص بالأكراد السوريين من طرف، وخاصة بالبيئة الجغرافية-الديموغرافية الشمالية من سوريا .

- التصارع السياسي التقليدي بين الجناحين الرئيسيين للحركة القومية الكردية في الساحة الكردية السورية، الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البرزاني، حيث يشكل الحزب الديمقراطي الكردي السوري-البارتي بقيادة الدكتور عبد الحكيم بشار الفرع السوري للديمقراطي الكردستاني . وحزب العمال الكردستاني، حيث يشكل حزب الإتحاد الديمقراطي الكردي السوري بقيادة صالح مسلم التنظيم الرديف لحزب العمال الكردستاني.[2] لعقود وعقود كان ثمة تصارع مستميت، وإن غير عنيف، بين هذان التيارين القوميين الكرديين . بعد تطور الأحداث في سوريا منذ بدأ الثورة السورية، تيقن هذان الطرفان بأن الذي سيتحوذ على جناح وقوة عسكرية مسلحة، سيتمكن من السيطرة على عموم البيئة الكردية السورية، كونها كانت أساسا ساحة خلاء من أي تنظيم كردي مسلح، كما في البيئات الكردية في الدول الأخرى . لكن ولمستوى التنظيم والإنضباط البالغ الذي يتمتع به مناصرو حزب العمال الكردستاني تقليديا، مقابل ترهل تنظيم الحزب الديمقراطي الكردي-البارتي، فقد استطاع مناصرو حزب العمال الكردستاني من الأكراد السوريين، إعادة تنظيم انفسهم بسرعة بالغة، وتشكيل جملة من المؤسسات المدنية-الحزبية الرديفة للتنظيم السياسي الرئيسي الممثل لهم، حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في سوريا (PYD)، ومن هذه المنظمات الرديفة، تنظيم وحدات الحماية الشعبية (YPG) العسكري . فقد شكل سرعة تشكيل هذا التنظيم نقلة نوعية مباشرة لسيطرة التيار القومي الكردي السوري الموالي لحزب العمال الكردستاني على نظيره الموالي للحزب الديمقراطي الكردستاني-الكردي العراقي في الساحة الكردية السورية .

- تحولات الثورة السورية بعد مرور شهورها الستة الأولى، حيث بات واضحا للغاية التعامل والتأثير المختلف للثورة على البيئات الجغرافية والديموغرافية السورية المختلفة . ففي البدايات، كان خط الإنقسام السياسي الرئيسي في المسألة السورية ينتظم في التناقض أو التوافق مع النظام السياسي الحاكم، لكن مع التقادم، باتت خطوط "الخصام" و"الوئام" بين الكثير من الجماعات الأهلية في البيئات السورية المحلية، تفوق أولوية وحساسية على خط الانقسام الرئيسي السوري الأولي . فطيف واسع من البيئة الشعبية الكردية السورية، باتت تستشعر خطرا داهما من تضخم حجم المسلحين من العرب المجاورين لهم في بيئاتهم المحلية، خصوصا وأن طيفا واسعا من العرب المجاورين للبيئات الكردية قد انخرطوا في صفوف الجيش السوري الحر أو التنظيمات الإسلامية المسلحة . أساس المخاوف الكردية من ذلك، كان حجم الحساسيات المحلية غير قليلة المتبادلة بينهم وبين نظرائهم العرب في تلك البيئات المحلية، تلك الحساسيات التي كانت موجوة ومكبوتة في آن، بسبب آلية تعامل النظام الأمنية الخاصة مع مناطق الشمال السوري، حيث الكثافة السكانية الكردية.[3] بعد تفكك سيطرة النظام، تعزز أدوات وهيمنة عرب الشمال السوري، فأن طيفا واسعا من المجتمع الكردي "الحيادي" سياسيا تجاه جميع القوى السياسية الكردية السورية، بات يطالب ببناء قوة عسكرية كردية سورية، للدفاع عن "المناطق" ذات الأغلبية الكردية .

ضمن هذان المناخان-السياقان السياسيان، العمومي السوري والمحلي الكردي السوري، كانت اللحظة التأسيسية لقوات الحماية الشعبية الكردية السورية، وهو المناخ الذي أكسبها عدد من السمات الرئيسية:

• لا تخوض قوات الحماية الشعبية الكردية السورية صراعا مسلحا ومفتوحا ضد القوات الحكومية السورية، حيث تستولي على البلدات والأرياف التي تنسحب منها تلك القوات الحكومية في المناطق الشمالية من البلاد فحسب، وتحاول أن تكون سندا مسلحا للإدارات المحلية الحاكمة في تلك المناطق، تلك الإدارات التابعة عمليا لحزب الإتحاد الديمقراطي الكردي السورية،كما تنشط لتنظيم بعض جوانب الحياة العامة في تلك المناطق، أفران خدامات النظافة بعض الأشكال

---

2 لا يتوانى أعضاء وقيادات الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا-البارتي بقيادة عبد الحكيم بشار، لا يتوانون عن إلصاق كافة أشكال الإتهامات بالتنظيم المسلح لحزب الإتحاد الديمقراطي الكردي السوري، حيث بات ذلك التصارع بين الطرفين نحو شكل معلن ومباشر : عبد الحكيم بشار: قوات الحماية الشعبية المعروف اختصارا بـ (YPG) هي من تدعم النظام الدكتاتوري في سوريا .http://sawtalkurd.blogspot.com/2013/01/ypg.html

3 سكرتير حزب الإتحاد الديمقراطي الكردي السوري، صالح مسلم :»نريد حقوق الأكراد لا تقسيم البلاد« .http://www.pukmedia.com/AR_Direje.aspx?Jimare=7568

البدائية من القضاء ..الخ.[4]

• ترتكز العقيدة الأساسية لوحدات حماية الشعب (YPG) على منع أية جهة سياسية سورية من السيطرة والتحكم بالمناطق الكردية الخارجة من سيطرة النظام، أيا كانت التكاليف العسكرية والبشرية جراء ذلك، فقد كان الصراع المتحدم على بلدة "رأس العين" مؤشرا بالغا في ذلك الاتجاه . وإن كان البيان التأسيسي لهذه القوات (19-07-20129) يشير بوضوح لولائها لقيم ومسيرة الثورة السورية التي بدأت في آذار 2011، وإن بشروط محددة، منها عدم سيطرة قوات المعارضة السورية –ذات توجهات وإيدلوجيات خاصة محافظة وراديكالية- على المناطق ذات الأغلبية السكانية الكردية.[5] مقابل ذلك، فأن نفس القوات لا تقبل بأن تندرج ضمن الصراع العسكري بين قوات المعارضة والسلطة السورية، فهي لا تتمدد خارج جغرافيا بيئتها الكردية السورية، ولا حتى في الأحياء غير الكردية في البلدات والمدن التي تشهد كثافة كردية في الشمال السوري .

• لاندراجها ضمن سياق التصارع السياسي الكردي-الكردي السوري، فأن قوات الحماية الشعبية ترفض وجود أية قوة مسلحة كردية غيرها . لاعتبار في الذاكرة الكردية في باقي المناطق الكردية في دول المنطقة، حيث تصارع "الأخوة الأعداء"، ولأحساس عميق من قبل قوات الحماية الشعبية، يعتقد بأن وجود قوات مسلحة كردية أخرى غيرها، سيقوي تيارا سياسيا كرديا سوريا منافسا لها، وقد تستخدم تلك القوات الكردية في إطار التحالفات والخلافات الإقليمية والسورية، تستخدم ضد قوات الحماية الشعبية، حيث رفضت هذه قوات الحماية الشعبية عودة المسلحين الأكراد السوريين الذين انشقوا عن الجيش النظامي السوري، وتلقوا تدريبات في معسكرات خاصة في كردستان العراق، رفضوا عودتهم إلى ساحات القتال في الشمال السوري كفصيل عسكري خاص، وعرضوا إدراجهم ضمن قوات الحماية الشعبية.[6]

• تستقصد قوات الحماية الشعبية الكردية السورية أن تكون جزء من المنظومة العسكرية الكلية لحزب العمال الكردستاني PKK التي تملك فروع وتنظيمات عسكرية في جميع دول الوجود الكردي في المنطقة، وإن لم تكن تصرح وتعترف بذلك، فهي تعتبر عن استقلالية القرار والفعل العسكري لهذه القوات . لكن مجمل التوجهات والسلوكيات والعالم الرمزي والخطابي لهذه القوات، تذهب للإشارة بأن هذه القوات بالرغم من تشكيلها وعضويتها الكردية السورية المحضة، لك عبر تابعيتها السياسية لحزب الإتحاد الديمقراطي الكردي السوري، هي بشكل ما غير مباشر، جزء من المنظومة العسكرية للجهاز العسكري لحزب العمال الكردستاني.[7]

ماهية وحدات الحماية الشعبية وهويتها

عسكرياً- سياسياً- ثقافياً

عسكرياً

من حيث الإنتشار، فأن وحدات الحماية الشعبية (YPG) تأخذ على عاتقتها مهمة "صون" المدن والأرياف ذات الأغلبية الكردية من سيطرة أي طرف عسكري آخر غيرها، وفي بعض الأحيان كما في مدينتي حلب والحسكة، فانها تتقصد حماية الأحياء الكردية في تلكم المدن فحسب، ولا تتداخل في شؤون باقي المناطق خارج حدود الجغرافيا الكردية السورية . بالرغم من وجود قوات رديفة لوحدات الحماية الشعبية تسمى "الأسايش"، حيث ينوط بها القيام بمهام "الشرطة" و"قوات الأمن" في هذا البلدات، إلا أن مهمة هذه القوات "الأسايش" تختصر على بعض الشؤون التنظيمية في الحياة العامة في تلك المناطق، بينما تأخذ وحدات الحماية الشعبية على عاتقها مهمة حفظ المدن والأرياف بالإضافة إلى شأنها الرئيسي في قتال المجموعات المسلحة التي تهاجم هذه المناطق وتريد الإستيلاء عليها . فعلى طول الشريط السكاني للمدن والأرياف ذات الأغلبية السكانية الكردية في الشمال السوري، من مدينة المالكية "ديريك" في أقصى الشرق وحتى مدينة عفرين في أقصى الغرب، مرورا بمدن رميلان القامشلي عامودا الدرباسية رأس العين وعين العرب "كوباني"، تنتشر وحدات الحماية الشعبية على جميع مفارق ومدخل هذه المدن، لتقوم بمهمة حفظها من اي أختراق أمني أو عسكري من قبل القوى المسلحة المناهضة لهذه الوحدات. بالإضافة إلى مهمة الإحاطة بهذه المدن كلها، فأن تشغل مواقع متقدمة في أرياف هذه المدن، لتمنع اي حضور عسكري كثيف للقوى العسكرية الأخرى بالقرب من هذه المدن وأريافها القريبة.[8]

من حيث التراتبية وبروقراطية التنظيم . فأن الإنخراط في تنظيمات الحماية الشعبية الكردية يحتاج إلى عبور ثلاث مراحل متتالية[9]: مرحلة تأهيل سياسي وإيدلوجي للعضو الراغب في الإنضمام إلى هذه القوات، ثم الخضوع لمعسكر تدريبي عسكري مغلق لعدة أشهر، ثم مرحلة تنفيذ بعض المهام الجانبية في العمل المسلح، للتأكد من جاهزية الفرد على القيام ب"الواجب" العسكري الذي يمكن أن يوكل إليه[10]. ومن حيث التراتبية ضمن تشكيلات هذه الوحدات، فأنها تخضع للخبرة والأقدمية "القتالية"، فيأتي المقاتلون الأكراد الذين كانوا يقاتلون في صفوف حزب العمال الكردستاني في مقدمة وقيادة هذه القوات، لما يملكونه من خبرة قتالية في مثل هذه الأشكال

---

4 تتواتر الروايات حول طريقة استلام قوات الحماية الشعبية الكردية البلدات والمناطق من سيطرة قوات السلطة السورية «النظامية». ففي حين تنزاح رواية القوى العسكرية السورية المعارضة والمناهضة لقوات الحماية الشعبية لأفتراض عدم إنسحاب القوات السورية النظامية من تلك البلدات والمناطق، وأن غيابها هو شكلي فحسب وأن القوات السورية النظامية مازالت تدير تلك المناقط بغطاء قوات الحماية الشعبية الكردية . بينما تذهب الأحزاب الكردية المتصارعة مع حزب الإتحاد الديمقراطي إلى وجود اتفاق سياسي مباشر بين الحزب المذكور والنظام السوري لتسليم تلك المناطق له . بينما تتمركز الرواية الرئيسية لحزب الإتحاد الديمقراطي إلى استفادة هذه القوات من خفوت وتضعضع سيطرة القوات النظامي على هذه البلدات والمناطق. لذا فأن دخول قوات الحماية الشعبية لا يحتاج إلى أي صراع دموي معها . http://www.welati.info/nuce.php?id=5864&niviskar=1&cure=3

5 البيان التأسيسي لقوات الحماية الشعبية الكردية السورية (19-07-2012) http://sawtalkurd.blogspot.com/2012/07/ypg.html

6 محمد صالح مسلم رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي قد أكد أمام المعتصمين في حي العنترية بمدينة القامشلي 2013-01-4، على ان وحدات الحماية الشعبية هي الوحيدة المخولة لحماية الشعب الكردي : http://www.diclepost.com/?p=414

7 بالرغم من عدم وجود أي أعتراف بتلك العلاقة العضوية بين الجهتين العسكريتين، قوات حزب العمال الكردستاني وقوات الحماية الشعبية، إلا أن الكثير من التقارير الرصينة تشير إلى وجود علائم كثير على مثل تلك العلاقة، خصوصا+ فيما يتعلق بعودة الكثير من المقاتلين الأكراد السوريين الذين كانوا ينخرطون في تنظيم حزب العمال الكردستاني PKK فيما سبق، وقد انحدروا وعادوا للمناطق الكردية السورية، للمشاركة في الجهد العسكري مع تلك القوات: http://english.sabah.com.tr/national/2013/04/30/from-turkey-to-forming-a-front-against-assad

8 ريدور خليل، الناطق الرسمي بإسم وحدات حماية الشعب، يؤكد بأن استراتيجية قواته هي دفاعية وليست هجومية : http://www.lebanesetweets.com/description.php?id=43619

9 تشيد مجلة «الديرشبيغل» الألمانية واسعة الإنتشار، من خلال تحقيق محكم عن قوات الحماية الشعبية، تشير إلى مستوى الإبضباط الذي تتمتع به هذه القوات، مقارنة بالتنظيمات المسلحة السورية الأخرى، حيث للتراتبية المحكمة وجملة الأعراف المتوفرة ضمن التنظيم، لها دور بالغ في مستوى التنظيم والألتزام الذي تتمتع بها هذه القوات: http://www.spiegel.de/politik/ausland/kurden-geraten-in-den-sog-des-krieges-in-syrien-a-901091.html

10 تشير وتصرح الجهات الإعلامية القريبة من وحدات الحماية الشعبية إلى وجود «أكاديميات عسكرية» لتخريج مقاتلين محترفين، وحيث لا تشير إلى عدد هذه «الأكاديميات العسكرية» إلا أن أربعة منها على الأقل معروفة ومصرح عنها، قريبة من مدن المالكية وهيمو وعين العرب وعفرين.

من الصراع الأهلي، ثم يأتي المتطوعون المحترفون من الأكراد السوريين، واخيرا المدنيين الحديثيين في العمل القتالي.[11]

من حيث الأعداد والعتاد، فالواضح هو تنامي أعداد المقاتلين في صفوف وحدات الحماية الشعبية بالتقادم، حيث أنها تخوض قتالا في أكثر من جبهة واحدة في الآن ذاته، وضد عشرات التنظيمات العسكرية المسلحة المختلفة، حيث وصل الأمر لأن تخوض هذه القوات قتالا في خمس مناطق في ذات الوقت: ريف عفرين، تل أبيض، رأس العين، قبور البيض، كركي لكي. تصرح قوات الحماية الشعبية بأن أعدادها يصل حدود 15 ألف مقاتل[12] محترف. إلا أن مصادر قريبة من تلك القوات تؤكد بأن الأعداد الفعلية لمقاتلي وحدات الحماية الشعبية تفوق ذلك بكثير، فهي تقارب حدود 60 ألف مقاتل، منهم 25 ألف مقاتل منخرطون بشكل دائم ومباشر في القتال، بينما يبقى حوالي ال35 ألف مقاتل كقوات أحتياط، يقومون بأعمال الدعم اللوجستي للمقاتلين، وينخرطون في القتال المباشر في حالة الحاجة الملحة.[13] كما أن هذه القوات المسلحة مجهزة بجميع أنواع الأسلحة الخفيفة والمتوسطة، تلك الأسلحة التي يحصل عليها هذا التنظيم بأشكال مختلفة، من خلال الشراء وغنائم المعارك والإستيراد من خارج البلاد[14]، عبر كردستان العراق.[15]

سياسياً

توالي وحدات حماية الشعب سياسيا توجهات حزب الإتحاد الديمقراطي الكردي السوري، بقيادة صالح مسلم، وتلتزم بكافة توجهات وقرارات الحزب السياسية، وإن لم تكن تصرح بذلك. لكن عمليا يبدو ذلك واضحاً، وكذلك من خلال تداخل البنية القيادية من قبل جهاز المؤسستين. وقد جاء تأسيس هذه الوحدات عقب إنعقاد المؤتمر الإستثنائي الخامس للحزب المذكور بشهر واحد، وقد لخص شعار مؤتمر الحزب وقتئذ، جل توجهات ونزعات هذا الحزب سياسيا "سوريا ديموقراطية حرة وإدارة ذاتية ديموقراطية لغرب كردستان". وهو ما يشكل ثلاث ملامح سياسية رئيسية لهذه الوحدات:

• أيدلوجيا، فأن هذه الوحدات تعتبر جماعة مسلحة قومية كردية، وإن كانت تعتبر أن مؤسساتها مفتوحة لجميع السوريين وبالذات من أبناء مناطق الشمال السوري، لأن نزعة حزب الإتحاد الديمقراطي الكردي السوري القومية ليست من النمط القومي الكردي التقليدي، بل ممزوجة بالخطاب والدعوات اليسارية. لذا فأن وحدات حماية الشعب تعتبر جهدها العسكري لا يقع في خدمة الأكراد فحسب، بل في خدمة جميع سكان المناطق ذات الأغلبية الكردية. وهي تبعاً لذلك، تحرم كافة أشكال الإعتداء على الأملاك والسكان من غير الأكراد في تلك المناطق. ففي حوادث الصراع بينها وبين بعض الكتائب المسلحة المعارضة، وحين حاولت هذه الكتائب أحتجاز مدنيين أكراد، للأبتزاز ومبادلتهم بمعتقلين عسكريين لهذه الكتائب المعارضة، فأن وحدات الحماية الشعبية لم تنزاح لأحتجاز مدنيين عرب بالمقابل. لكن وحدات الحماية الشعبية تبقى مفعمة بنزعة قومية كردية.

• على المستوى "الوطني" السوري، فأن وحدات حماية الشعب الكردية تسعى لاستحصال مساحة من السيطرة الجغرافية-العسكرية لتستطيع من خلالها تحقيق مشروعها السياسي الخاص بتكوين نظام لل"الإدارة الذاتية" للأكراد السوريين. حسبما ورد في النظام الداخلي لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري (PYD) وحسب مسودة "دستور الإدارة المؤقتة" الذي أصدره الحزب بالتعاون مع عدد من التنظيمات المدنية القريبة منه.[16] وهذه "الإدارة المؤقتة" هي أحدى أشكال الحكم الذاتي التي تعترف بخصوصية الوجود القومي الكردي في الشمال السوري، بالتعاون مع باقي أبناء الأثنيات من سكان المنطقة [17]. وهي عموما أفكار وطروحات منتهلة من رؤى زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان، الذي يدعو لتشكيل "كونفدراسيونات" سياسية بين المكونات القومية لمنطقة الشرق الأوسط.

• على المستوى الكردي الداخلي، فأن وحدات حماية الشعب تعتبر تيارا قوميا كرديا "يساريا" مناهضا للتيار التقليدي في الحركة القومية الكردية، الذي كان يتوخى تنظيم الجهد السياسي-العسكري الكردي على أسس العوائل والعشائر والمناطقية . فوحدات حماية الشعب ترفض الإلتزام بأية تراتبية اجتماعية أولية ضمن المجتمع الكردي، لذا فهو تنظيم جاذب للطبقات المجتمعية الكردية المهمشة ونابذ لطبقة الأعيان الكردية، بتشكيلها الأقطاعي والديني والعشائري المحافظ، تلك التي يتشكل حولها التيار الكردي السوري الموالي للحزب الديمقراطي الكردستاني-العراقي، بقيادة رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البرزاني .

ثقافياً

إن ما يميز وحدات حماية الشعب الكردية عن باقي التنظيمات المسلحة السورية، في شأن بنيتها وقيمها الداخلية "الثقافية" هو ثلاث نقاط رئيسية:

• تولي وحدات حماية الشعب هامشا واسعا لمشاركة المرأة في كافة أشكال الجهد العسكري، وهي لا تتبنى قيم المحافظة الاجتماعية التي تتمتع بها باقي التنظيمات المسلحة السورية، المعارضة منها بالخصوص . فالنساء مشاركات في كافة جبهات القتال التي تخوضها هذه القوات، والكثيرات منهن يحتلن مراكز قيادية في هذا التنظيم .

• تستند هذه الوحدات على جملة من القوانين والأعراف الناظمة لعملها العسكري وسلوكيات أفرادها، بشكل نسبي يفوق باقي التنظيمات السورية المسلحة، فالتراتبية والمؤسساتية تغطي عملها إلى حد معقول، وثمة هامش جيد لمحاسبة الأفراد الذين يتخطون هذه القوانين والأعراف الداخلي الخاصة بها، وهو شيء مفتقد للغاية في باقي التنظيمات السورية المسلحة.

• تتبع وتتشابك مع وحدات حماية الشعب جملة من المؤسسات المدنية الرديفة، مؤسسات إعلامية ونسائية وشبابية ولذوي الضحايا ..الخ . أي أنه ثمة صيغة من البنية التنظيمة المجتمعية-العسكرية لهذه

11 تشير وتصرح الجهات الإعلامية القريبة من وحدات الحماية الشعبية إلى وجود «أكاديميات عسكرية» لتخريج مقاتلين محترفين. وحيث لا تشير إلى عدد هذه «الأكاديميات العسكرية» إلا أن أربعة منها على الأقل معروفة ومصرح عنها، قريبة من مدن المالكية وهيمو وعين العرب وعفرين .

12 رئيس حزب الإتحاد الديمقراطي الكردي صالح مسلم في تصريح لصحيفة الحياة «لدينا 15 ألف مقاتل ولن نسمح بتصدير النفط من دون اتفاق سياسي : http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/Hayat%20INT/2008%20to%202013/Alhayat_2013/05-May-2013/05-News/2013-05-05/05p04-03.xml.html

13 لقاء للباحث مع عدد من الكوادر السياسية القيادية لحزب الإتحاد الديمقراطي الكردي السوري . حيث أن قوات وحدات الحماية الشعبية لا تصرح بأعدادها الحقيقة، كي لا تستفز الحساسية التركية تجاهها .

14 ورد للباحث من أعلى هرم قيادة هذه القوات، فيما يخص أعداد المقاتلين وطرائق التمويل ما يلي: . مصادر التموين والتسليح هي ذاتية، وتعتمد على ضرائب المعابر الحدودية التي تشرف عليها الهيئة الكردية العليا، وفي النهاية نحن في الشرق الاوسط وتجار الاسلحة متوفرون للغاية . فالكل يبيع السلاح حتى الجيش الحر وحتى ضباط الجيش النظامي. اما بالنسبة للاعداد هذه القوات فقد تجاوزت 45 الف مقاتل ومقاتلة في مختلف الامكنة ويوجد ومن العرب والسريان مقاتلين بيننا ايضا.

15 لا تخفي القوى المناهضة لقوات الحماية الشعبية عن اتهامها بأنها تحصل على الأسلحة من السلطات السورية النظامية، وهو أمر ترفضه قوات الحماية الشعبية بشكل مطلق، حيث تركز على قدرتها على شراء الأسلحة من السوق السوداء المتوفرة بكثافة في الساحة السورية راهنا: صالح مسلم في تصريح لشبكة ولاتي الأخبارية « ليس من الصعب الحصول على السلاح حيث يمكن شراء افضل الأسلحة في دمشق و في حلب نفسها و كذلك يمكن شراء افضل الأسلحة في إسطنبول، فإذا كان لديك المال فإنك تستطيع شراء السلاح في أي مكان» http://www.welati.info/nuce.php?id=4381&niviskar=26&cure=1

16 تنص مقدمة النظام الداخلي لحزب الإتحاد الديمقراطي الكردي السوري على(تنظيم المجتمع الكردي على اساس الإدارة الذاتية الديمقراطية، والنضال من أجل تمتين الخوة بين الشعوب والثنيات في اطار الأتحاد الحر الطوعي) http://www.pydrojava.net/ar/pdf/reznameya_navexwe_ya_pyd.pdf

17 تعتبر مسودة الدستور المطروحة أولية ومعروضة للنقاش العام، ومستوى تطبيقها خاضع لتحولات المسألة السورية ميدانيا، خصوصا في المناطق الشمالية من البلاد : http://alhayat.com/Details/534501

الوحدات، وهو شيء مفتقد في باقي التنظيمات المسلحة السورية.

وحدات حماية الشعب- سيرة العنف والسيطرة

بعد مرور أكثر من عام على تاريخ تأسيس وحدات الحماية الشعبية، [18]في تموز 2012، يمكن تحديد أربعة مراحل رئيسية مرت بها هذه الوحدات، لكل منها خصائصها ومناخاتها المؤثرة على عمل وبنية هذا التنظيم :

المرحلة الأولى (تموز 2012 – كانون ثاني 2013)

تمتد هذه المرحلة منذ إعلان تأسيس هذه القوات المسلحة وحتى إندلاع الصراع المسلح العنيف على مدينة رأس العين الحدودية الشمالية، بين هذه القوات والجماعات المسلحة المعارضة من المتشددين الإسلاميين، خصوصاً كتائب جبهة النصرة وعناصر الدولة الإسلامية في العراق والشام. تميزت هذه المرحلة ببساطة الجهد العسكري الذي كانت قوات حماية الشعب تبذله، فقد كان يختصر على السيطرة على بعض الأرياف والأحياء الطرفية من المدن ذات الأغلبية الكردية، لتأمين نوع من الحماية الذاتية لها، وكانت بعض نقاط السيطرة التي تملكها مسلحة بالحد الأدنى من العتاد، وهي كانت تتوخى أشكالا من السيطرة "المدنية" على المناطق الكردية، بالتجاور مع السيطرة الكلية لأجهزة النظام الرسمية على مراكز تلك البلدات والمدن . حدث في هذه المرحلة صدام مسلح محدود، بين هذه الوحدات والجماعات المسلحة المعارضة في مدينة رأس العين، فعبدما حاولت مجموعة من جبهة النصرة ومقاتلون من لواء "غرباء الشام في 9 تشرين الثاني 2012 السيطرة على تلك البلدة، فأن صدما محدودا حدث بينها وبين قوات الحماية الشعبية[19].

طوال هذه المرحلة، كانت جميع المؤسسات الرديفة لقوات الحماية الشعبية تتوخى قبولا لها من قبل المجتمع السياسي والمدني الكردي السوري . فمن جهة كانت توحي بأن جميع الأطراف السورية لا تحمل حلولا للمسألة الكردية في البلاد، سلطة ومعارضة، وان وجود قوة عسكرية كردية ميدانية، وحدها سوف تكون قادرة على فرض الحقوق والأجندات الكردية على المجتمع السياسي السوري العمومي . من جهة أخرى، فأنها كانت تحذر من حالة الفراغ التي قد تصيب المناطق الكردية مع زعزعة قوة النظام، وأن الجماعات المسلحة المعارضة ستسعى إلى زرع أنماط من الفوضى والسيطرة المحضة على المجتمع الكردي السوري، وأنه بغياب أي طرف كردي قادر على أمساك الأرض والدفاع عن الممتلكات، فأن جميع المناطق الكردية سيصيبها "الخراب" والتدمير الذي طال جميع المناطق السورية الأخرى .

طوال هذه الفترة كان ثمة قوة وحضور لباقي التيارات والقوى السياسية الكردية الفاعلة بشكل ميداني في المناطق الكردية، القوى التي كانت موالية لتوجهات "الثورة" السورية بشكل عام، وكانت التظاهرات والنشاطات المدنية ما تزال عامرة في جميع المناطق الكردية، حيث لم تكن وحدات الحماية بوارد ممارسة أي شكل من العنف أو القمع ضد المجتمع السياسي-المدني الكردي، وبالخصوص القوى الشبابية للتنسيقيات المعارضة .

فجل القوى العسكرية التي كانت متوفرة لوحدات الحماية الشعبية في تلك الفترة، لم تكن لتظهر في المدن بشكل علني مباشر، فقط كانت في حالة التهيئة والأستعداد وبلورة شأنها التنظيمي، فطوال تلك الفترة كانت قوى النظام وأجهزتها هي من تدير جميع المناطق بشكل مباشر.

18 نص البيان التأسيسي لوحدات حماية الشعب في 19 -07-2012 http://ar.firatnews.com/news/akhr-l-khbr/l-ln-bshkl-rsmy-n-tshkyl-whdt-lhmy-lsh-by-fy-grby-krdstn.htm

19 http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/Hayat%20INT/2008%20to%202013/Alhayat_2013/01-Jan-2013/01-News/2013-01-19/19P04-01.xml.html

المرحلة الثانية (كانون ثاني -2013 آذار 2013)

تبدأ هذه المرحلة من بدأ الصراع المسلح الفعلي بين وحدات الحماية الشعبية وبين المجموعات الإسلامية المتشددة، للسيطرة على بلدة رأس العين، والذي إنتهى باتفاق الطرفين بعد اسابيع من القتال إلى الاتفاق على تقاسم السيطرة على البلدة والمعبر الحدودي مع تركيا القريب من تلك البلدة.[20] لا تنتهي هذه المرحلة بنهاية ذلك الصراع المسلح، بل بما شهده شهر آذار من ذلك العام، حيث بدأت وحدات الحماية الشعبية بالسيطرة على المدن والبلدات "الكردية" بُعيد خروج النظام منها بالتقادم .

تحولات العلاقة في مثلث العلاقة بين وحدات حماية الشعب والمجتمع الكردي والموقف من الثورة السورية، تمثل ببروز ثلاث مرتكزات جديدة جراء الصراع المسلح على بلدة رأس العين:

• زيادة مجال وقدرة قوات حماية الشعب الكردية والقوى السياسية الممثلة لها، زيادة قدرتها على الاستحواذ على المجتمع الكردي السوري، خصوصا تلك الأغلبية الطاغية التي كانت حيادية تجاه جميع القوى السياسية-الحزبية الكردية السورية . فقد ظهرت قوات الحماية الشعبية كجهة وحيدة تحامي عن المناطق الكردية، بينما تميل باقي التيارات الكردية السياسية الكردية السوري للتفاوض مع هذه القوى العنيفة المتشددة التي تريد السيطرة على المدن الكردية . ما زاد من رأسمال قوات الحماية الشعبية في الاوساط المجتمعية الكردية السورية هو القدر الهائل من المقاومة الذي أبدته في مواجهة تلك التيارات المتشددة، بالرغم من بساطة وبدائية الأدوات التي كانت تمتلكها مقابل القدرات الهائلة للجماعات التي كانت تريد السيطرة على بلدة رأس العين.

• تحول في موقف المجتمع الكردي السوري في شأن "المسألة السورية"، حيث طوال عامين كاملين، كان هذا المجتمع أقرب لرؤية المعارضة السورية، ويرى في النظام السياسي السوري كمتسبب بكل آلام البلاد، ويرى في الخلاص من النظام عتبة أولى لنيل الحقوق الكردية السورية . حيث لم تكن رؤية حزب الإتحاد الديمقراطي الكردي (PYD) التي ترى أن السلطة والمعارضة السورية لا تحملان حلولا للمسألة الكردية السورية، وأن الأكراد السوريين يجب أن يتمتعوا بقوة ذاتية لضمان الحقوق الكردية السورية، لم تكن تلك الرؤية تلقى حضورا في المجال الكردي السياسي . لكن بعد اندلاع الصراع في بلدة رأس العين، وظهور قوى المعارضة السورية كممثل ومعبر سياسي عن الجهات المهاجمة المتشددة، فأن تحولا كبيرا جرى على المزاج السياسي للأكراد السوريين، وبات أغلبية مهمة منه أقرب لرؤية حزب الإتحاد الديمقراطي (PYD) ووحدات حماية الشعب (YPG).

• باتت قوات الحماية الشعبية أكثر ظهورا وحضورا في الحياة المدنية للأكراد السورين، حيث بات ذلك الحضور مشرعنا بدافع "حماية" تلك المناطق من هجمات الجهات المتشددة، وكذلك لمنع أي تيار سياسي كردي سوري من التعبير عن تباينه مع ممارسات وحدات حماية الشعب، لأنك ذلك حسب تلك القوات قد يضر ب"مقاوتها" لتلك المجموعات المتشددة .

المرحلة الثالثة (آذار -2013 حزيران 2013)

يعتبر العنوان الرئيسي لهذه المرحلة، سيطرة قوات الحماية الشعبية الكردية على كافة البلدات ذات الأغلبية الكردية، وكذلك السيطرة النسبية على المدن الرئيسية في الشمال السوري، وكذلك المشاركة بشكل رئيس في إدارة الشؤون العامة في جميع تلك المناطق.

بدأت السيطرة بعد اتفاق توزيع السلطة على بلدة رأس العين بين وحدات الحماية الشعبية والتنظيمات المتشددة، ثم سيطرت هذه قوات الحماية الشعبية على بلدتي الدرباسية وعامودا الواقعتان بين بلدة

20 اتفاق بين «الجيش الحر» والأكراد في رأس العين على ازالة المظاهر المسلحة وإنشاء مجلس محلي لإدارة المدينة 2013-02-19 http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/Hayat%20INT/2008%20to%202013/Alhayat_2013/02-Feb-2013/02-News/2013-02-19/19p04-06.xml.html

رأس العين ومدينة القامشلي الاستراتيجية . بعد شهر من وقف القتال بين الطرفين المتحاربين في رأس العين، بدأت قوات الحماية الشعبية بالسيطرة على جميع البلدات، عين العرب المالكية القحطانية عفرين وبلدة رميلان النفطية، وبشكل نسبي على مدينتي القامشلي والحسكة الرئيسيتين، أي الأحياء الكردية منها وإدارة الحياة العامة الرئيسية بهما.[21]

ثمة أكثر من تفسير لعملية تسلم قوات حماية الشعب لتلك البلدات والمدن، حسبما ذكرنا سابقا، لكن أكثر التفاسير موضوعية هي تلك التي ترى بأن النظام السوري بعد آذار 2013 بدأ ينتابه الشعور بصعوبة الإستمرار بالسيطرة على البلدات الواقعة في اقصى شمال البلاد، فأراد تسليمها لقوى محلية غير موالية للمعارضة السورية، متوخيا إعادة السيطرة عليها فيما بعد، في حال تحسن شروط صراعه مع القوى المسلحة المعارضة . الشيء الآخر فأن النظام كان يتوخى من عملية التسليم هذه الإيقاع بين القوى المسلحة السورية فيما بينها، الإسلاميين وقوات حماية الشعب الكردية مثلا، كي تخفف نوعا ما من ضغط صراعها مع جميع القوى المسلحة المناهضة للسلطة المركزية للنظام .

كانت أهم الحوادث الدالة على السيطرة المطلقة على المجتمع الكردي السوري، العسكرية والمدنية، هو حادثة اطلاق النار من قبل قوات الحماية الشعبية الكردية على متظاهرين أكراد مناهضين لها في بلدة عامودا ليلة 27-06-2013.[22] حيث أكد عبرها وحدانيتها كقوة سيطرة وتوجيه في المجتمع الكردي ومواقفه من المسألة السورية .

أبرز نتائج وظواهر هذه المرحلة على مستوى السيطرة والعنف في مشهد الشمال السوري، كان مايلي:

• تحول جميع القوى السياسي والمدنية الكردية إلى فاعلين هامشيين، سياسيا ومجتمعيا، مقابل سيطرة حزب الأتحاد الديمقراطي الكردي (PYD) على كافة المشهد السياسي الكردي، ومعه بعض حلفائه المقربين من الأحزاب الكردية السورية الهامشية . فحملات من الأعتقال طالت الكثير من الناشطين الأكراد من غير المحسوبين على تيار حزب الإتحاد الديمقراطي، خصوصا من الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا- البارتي، وحزب أزادي الكردي السوري . كما أن الكثيرين من زعماء وقيادات الأحزاب الكردية السورية قد غادروا البلاد واستقروا في بغالبيتهم في مدن إقليم كردستان العراق .

• تحول في هوية قوات الحماية الشعبية YPG. فهذه المليشيا التي كانت جهازا صغيرا من عدد من المئات من المقاتلين المتطوعين، تحولت إلى سلطة إدارية وعسكرية على عشرات المدن والبلدات، تملك آلاف المقرات والعتاد ولها موارد وآليات عمل ضخمة ومتكاملة، تحولت قوات حماية الشعب من جهة وطرف صغير مسلح، إلى طبقة سلطوية مجتمعية .

• قبول تيارات مجتمعية غير كردية بسيطرة قوات الحماية الشعبية على البلدات والمدن التي أنتشر بها، ليس حبا بقوات حماية الشعب بل خشية من سيطرة الجماعات المسلحة العنيفة على هذه المناطق، خصوصا وأن سلوكياتها في باقي المناطق التي سيطرت عليها في المناطق السورية الأخرى . فسريان منطقة الجزيرة السورية وباقي الطوائف المسيحية، وإلى حد ما الطبقة الوسطى العربية في تلك البلدات، باتوا يفضلون بشكل نسبي سيطرة هذه القوات على الحياة العامة، فهي تبقى أفضل "الشرين" حسبها. فهي أكثر التزاما وضبطا بالحياة المدنية والحريات العامة بشكل نسبي لا يقارن مع تلك المجموعات المسلحة غير المضبوطة.

المرحلة الرابعة (ما بعد حزيران 2013)

التموضع الحالي، والمستمر، لوحدات حماية الشعب الكردية، ناتج عن تراكب ثلاث عوامل سياسية وميدانية في نشاط هذه الوحدات، وهي مجتمعة شكلت هويتها وحضورها الحالي، العسكري والسياسي، في مشهد الشمال السوري . فمن جهة أنتهت صلاحية جميع الاتفاقيات بين هذه الوحدات وقوى المعارضة المسلحة، واندلع القتال مجددا وبشكل أكبر بينها وبين المجموعات المعارضة المسلحة، وبالذات في بلدتي رأس العين وتل أبيض الشماليتين، أعتبارا من أواسط تموز 2013[23]. كما أن العامل الميداني الآخر، تمثل بقبول أطراف عشائرية ومذهبية من تكوينات مناطق الشمال السوري بسيطرة وإدارة وحدات الحماية الشعبية على مناطقها.[24] أما مظهر التحول السياسي الأهم فتمثل بالزيارات المكوكية التي قام بها رئيس حزب الإتحاد الديمقرطي الكردي (PYD) إلى كل من تركيا وإيران، ومفاوضة هاتين الدولتين بالنيابة عن وحدات الحماية الشعبية بشكل مباشر.

تتميز المرحلة الراهنة من تموضع وحدات الحماية الشعبية YPG بعدد من الخصائص:

• قبول الأطراف السياسية السورية والإقليمية بها كفاعل ولاعب في مناطق الشمال السوري، وقبول مفاوضته بشكل مباشر، وبالذات من قبل تركيا، التي لم تكن ترى هذه القوات سوى إمتداد لعناصر حزب العمال الكردستاني المناهضة لها . حتى أن تركيا في أكثر من مناسبة عبرت عن قبولها بهذه القوات ما لم تفرض واقعا سياسيا كرديا على باقي المكونات السياسية في مناطق الشمال السوري، وباتت تركيا تفضل سيطرة هذه القوات على سيطرة جماعات إسلامية متطرفة على مناطقها الحدودية، كالتنظيمات المرتبطة مع القاعدة، كتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم جبهة النصرة .

• تفكك أواصر العلاقة غير المعلنة التي كانت بين أجهزة النظام السوري ووحدات حماية الشعب YPG. حيث في أكثر من مناسبة، وبالذات حينما كان النظام السوري يستشعر ضعفه الذاتي، ويخشى من تطور العلاقة بين وحدات حماية الشعب وتمثيلها السياسي والجانب التركي، فتيار واضح ضمن النظام السوري يتهم حزب الإتحاد الديمقراطي بسعيه للعب على أكثر من خط، وتبديل تحالفاته في اللحظة التي تناسبه والإنقلاب على النظام السوري والتحول لساحة المعارضة الفعلية المباشرة. جرى أكثر من حدث أوحى بذلك، منها قصف النظام للأحياء المدنية لمدينة المالكية التي تسيطر عليها قوات

21 المرصد السوري لحقوق الإنسان : مقاتلون أكراد يسيطرون على مدينة القحطانية بعد انسحاب عناصر المفارز الأمنية كافة والشرطة المدنية منها من دون مقاومة بعد حصار استمر لمدة أسبوع . وأتت السيطرة على المدينة بعد ساعات من سيطرة مقاتلين من المجموعات الكردية نفسها في شكل شبه كامل على مدينة الرميلان بعد اشتباكات أسروا خلالها»حوالى 30 عنصراً من الشرطة المدنية وأمن الدولة والاستخبارات الجوية .

22 مسلحون من قوات الحماية الشعبية YPG يفرقون مظاهرة عامودا بالرصاص الحي: http://www.welati.info/nuce.php?id=6408&niviskar=356&cure=3

23 المرصد السوري لحقوق الانسان»مقتل»19 مقاتلاً على الاقل من جبهة النصرة وعشرة مقاتلين اكراد منذ اول من امس. في الاشتباكات العنيفة المستمرة في محافظة الحسكة .
http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/Hayat%20INT/2008%20to%202013/Alhayat_2013/07-July-2013/07-News/2013-07-19/19p04-02.xml.html
اندلاع الاشتباكات استمرت بين مقاتلين من»وحدات حماية الشعب»التابعة لـ»حزب الاتحاد الديموقراطي الكردي»و»لواء جبهة الاكراد»الذي كان تابعاً لـ»الجيش السوري الحر»من جهة. وبين مقاتلين من»الدولة الاسلامية في العراق والشام»و»جبهة النصرة»وكتائب اخرى مقاتلة من جهة اخرى. في قرية اليابسة في محيط مدينة تل ابيض بمحافظة الرقة في شمال شرقي البلاد . http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/Hayat%20INT/2008%20to%202013/Alhayat_2013/07-July-2013/07-News/2013-07-24/24p04-04.xml.html

24 توقيع»اتفاق كامل وشامل»بين كتائب مسلحة وقوات كردية في بلدة تل تمر في ريف الحسكة في شمال شرقي البلاد. تضمن عدداً من البنود بينها اعتبار قوات الحماية الشعبية التابعة لـ»الاتحاد الديموقراطي الكردي»القوة الشرعية في المنطقة و»رفع الغطاء العشائري»عن كتائب مسلحة.
http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/Hayat%20INT/2008%20to%202013/Alhayat_2013/06-June-2013/06-News/2013-06-12/12p04-02.xml.html

الحماية الشعبية،[25] وأغتيال القيادي في حزب الإتحاد الديمقراطي الكردي عيسى حسو، حيث كانت اصابع الاتهام توجه للنظام، فقد أتى الأغتيال عقب الزيارة الأولى لزعيم الحزب لتركيا، وأعتبروا أن الأغتيال هو بمثابة أنذار للحزب وكوادره المتقدمة .

وحدات حماية الشعب و"مجتمع الشمال السوري"

كقوة عسكرية مسلحة، فأن قوات حماية الشعب (YPG) تسعى لاستحصال قدر وافر من الشرعية في المجتمع الذي تتمدد فيه . كما أنها من جهة أخرى، تجهد لأن تكون قوة الهيمنة والتحكم الوحيدة في هذه الجغرافيا . وهي تعاني في هذا الاتجاه معضلتين رئيسيتين، تتعلقان بطبيعة المجتمع والجغرافيا التي تمارس فيه هذه القوات نشاطتها، المتمايز عن باقي المناطق والأقاليم الكردية في البلدان الأخرى:

• الإشكالية الأولى تتعلق ب"المجتمع السياسي الكردي السوري"، المتغاير تماما مع المجتمعات السياسية الكردية في البلدان الأخرى. فلغياب حالة الصراع المسلح مع الدولة المركزية، فأن الحركة السياسية الكردية السورية لم تنشأ أشكالا من السيطرة العنيفة المسلحة على المجتمع الكردي السوري، كما كانت الحالة بين الأحزاب الكردية في العراق وتركيا وإيران، حيث صراع الأحزاب الكردية في تلك الدول مع الدولة المركزية، كان يؤدي بشكل مباشرة لسيطرة هذه الأحزاب على المجتمعات الكردية في تلك الدول، تحت مظلة شرعية "النضال القومي" لتلك الأحزاب مقابل نزعة الدولة المركزية لصهر تلك المجتمعات . لكن المجتمع الكردي السوري لم يخضع في أي فترة زمنية لسيطرة الحركة القومية الكردية السورية، كما في الدول الأخرى، ويعد هذا السعي "الحديث" من قبل قوات حماية الشعب (YPG) للاستحواذ على الشرعية والاستحواذ على المجتمع الكردي السوري، عبر الانخراط في الفعل العنفي، يعتبر مظهرا جديدا على هذا المجتمع . المجتمع الكردي السوري عرف تنوعا تاريخيا سياسيا-حزبيا بالغا في نموذج حركته القومية، تنوعا حدا التشظي . حيث عشرات الأحزاب القومية الكردية السوري كانت تتقاسم العمل السياسي في هذه الساحة، دون أن تستعمل إحداها العنف ضد نظيرتها الأخرى، كما كان يحدث في أكثر من ساحة كردية في دول الجوار . لكن سيطرة قوات الحماية الشعبية (YPG) على "شرعية العنف" في الساحة السياسية الكردية السورية، سيؤدي بشكل ميكانيكي ل"تسيد" حزب الإتحاد الديمقراطي (PYD) على الحقل السياسي العام للأكراد السوريين، وهو شيء ستمانعه الحركة الحزبية القومية الكردية بأشكال مختلفة من "الرفض"، كما أنها ستسعى إلى جذب قواعدها الشعبية "التقليدية" لرفض هيمنة حزب الإتحاد الديمقراطي، عبر سيطرة قوات الحماية الشعبية (YPG) .

ما يزيد من عمق هذه المعضلة، هو الطبيعة الإيدلوجية والتنظيمة "السيميائية" لوحدات حماية الشعب (YPG)، فطبيعة التنظيم قائمة على الإنضباط البالغ والتراتبية المحكمة وجملة من العادات والتقاليد السياسية والاجتماعية التي لا بد من الالتزام بها لكسب الرأسمال الرمزي ضمن هذا التنظيم، كما أن "عبادة" الزعيم والشهداء والإيمان المطلق بتوجهات الحزب، يعد مدخلا تكوينيا في طبيعة هذه الوحدات والجهات السياسية الراعية له، شيء قريب من الهويات التنظيمة للأحزاب اليسارية "الستالينية" التقليدية . ومجموع هذه السمات تعتبر صعبة الهضم بالنسبة للمجتمع الكردي السوري، الذي عرف تراكما من الاسترخاء الإيدلوجي والسلام المجتمعي، مختلف إلى حدا بعيد مع المجتمعات الكردية في كل من العراق وتركيا.

• تتميز الجغرافيا-الديمغرافية الكردية السورية عن نظيرتها في الدول الأخرى بتنوعها وتراكبها من طيف واسع من قوميات المنطقة . ففي حين أن الجغرافيا الكردية في كل من العراق وتركيا وإيران منبسطة على إقاليم شبه حصرية وصافية للأكراد في تلك المناطق، حيث أن هيمنة وسيطرة حزب أو تيار سياسي-عنفي كردي هناك على القرار والمجتمع الكردي، يؤدي بشكل حتمي إلى سيطرته على مجمل ذلك الإقليم . لكن ذلك لا يصح في الحالة الكردية السورية، فالوجود الديمغرافي للأكراد السوريين في مناطق التوزع الكردي في شمال البلاد، بالكاد يزيد عن نصف مجموع السكان في تلك المناطق، حيث ثمة حضور سكاني حقيقي من السريان والعرب والأرمن، مزاحم للوجود الكردي في تلك المناطق . فالسيطرة العسكرية لقوات الحماية الشعبية (YPG) وهيمنة حزب الإتحاد الديمقراطي على المجال السياسي العام للأكراد السوريين، لن يؤدي بالضرورة لسيطرة هذا التيار على مجمل الإقليم الشمالي السوري بسهولة، فرفض تلك الهيمنة سيتأتي بالضرورة من التعبيرات السياسية لمجمل التنوع الديمغرافي لسكان الشمال السوري من غير الأكراد أيضا.

لتفكيك حالة استعصاء السيطرة الاجتماعية تلك، فأن قوات حماية الشعب (YPG) تسعى لتعميق ثلاث عمليات مترادفة تقوم بها سوية:

• تثبيت هويتها "العسكرية" كجهة وحيدة مخولة لحماية المجتمع الكردي السوري، عبر رفض تشكيل أي فصيل عسكري كردي سوري آخر، وإعتبار مؤسسات وحدات حماية الشعب مفتوحة أمام جميع الأكراد السوريين[26]. كما أن الجهاز الإعلامي والسياسي "المرادف" لوحدات حماية الشعب، تسعى جاهدة لتعميق الشروخ بين الأطراف المسلحة المناهضة لها (بالذات الجماعات الإسلامية الأصولية المسلحة) وبين المجتمع الكردي السوري . حيث يركز هذا الجهاز الإعلامي على خطورة سيطرة هذه الجماعات على البلدات والمدن ذات الغالبية الكردية في الشمال السوري، فهي سوف تواجه نفس مصير البلدات والمناطق السورية الأخرى التي شهدت سيطرة من قبل هذه الجماعات .

• تمتين وتوسيع الخدمات "المدنية" التي تقوم بها هذه القوات لصالح المجتمع الكردي السوري . فالإضافة إلى جملة المؤسسات "المدنية" المرتبطة عمليا بوحدات حماية الشعب (YPG)، كالمنظمات النسائية والإعلامية والشبابية والمهنية والقضائية المبسطة، فأن وحدات حماية الشعب تسعى لتيسير وضبط الحياة العامة، تيسير عمل الأفران وضبط عملية توزيع المحروقات ومراقبة تداول السلع ومنع التصارع المجتمعي بين العوائل ..الخ . وهي بمجموع هذه النشاطات تسعى لترويج ذاتها كجهة بديلة عن تلاشي أدوات ومؤسسات النظام البيروقراطية لإدارة هذه المناطق، كما أنها تروج لتمايزها عن باقي أشكال الإدارات الذاتية التي برزت في باقي المناطق السورية التي خرجت عن سلطة النظام، حيث أن الغالب في اشكال الحكم المحلي في تلك المناطق الأخرى، أما كان عبر أشكال من الأدارة الذاتية المحلية المصغرى وغير المنضبطة وغير المؤسساتية، كما في مناطق من ريفي محافظتي أدلب وحلب، أو عبر تطبق الجماعات الأصولية المسلحة لأشكال من الحكم الديني المباشر، كما في محافظة الرقة والريف الشرقي لمحافظة دير الزور .

• تسعى وحدات حماية الشعب (YPG) على توسيع مروحة "الحكم" الخاصة بها، لتشمل غير الأكراد من عرب وسريان، سعيا لتخفيف حالة الرفض التي تنتابها من قبل هذه القطاعات المجتمعية من غير الأكراد . هذه العملية لا تشمل فحسب تقديم وحدات حماية الشعب (YPG)[27] خداماتها "المدنية" لغير الأكراد، بل لتوسيع آلية وهوية

---

25 طائرات مروحية تقصف مواقع لـ«وحدات حماية الشعب»التابعة لـ«مجلس غرب كردستان»و«حزب الاتحاد الديموقراطي الكردي»بزعامة صالح مسلم، في شمال شرقي سورية بعدما طردت القوات الكردية في الأيام الأخيرة متشددين اسلاميين من مناطق مختلفة قرب حدود تركيا. http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/Hayat%20INT/2008%20to%202013/Alhayat_2013/07-July-2013/07-News/2013-07-28/28p03-02.xml.html

26 ليس لدى قوات حماية الشعب اية معضلة في حجم وعدد الأكراد السوريين الذين يودون التطوع ضمن جسم هذه القوات، طالما أن القيادات العليا من هذه القوات مرتبطة مباشرة بقيادة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري، وهو شيء يؤمن الهوية السياسية و«القتالية» لهذه الوحدات . كما أن قيادات هذه الوحدات تعتقد أن بروز جسم عسكري كردي آخر سوف يكون مدخلا لإقتتال كردي-كردي غير مرغوب (لقاء خاص للباحث مع شخصية قيادية في وحدات حماية الشعب) .

27 ثمة العشرات من المؤسسات «المدنية» كالمنظمات النسائية والشبابية والإعلامية والثقافية والرياضية التابعة ل«منظومة المجتمع الديمقراطي» "TEV DEM" التي تعتبر عمليا الجهة الأم بالنسبة لوحدات حماية الشعب (YPG)، ويعتبر الكثيرون ان هذه التنظيمات هي الروافد المجتمعية الايدلوجية التي تحرض الشباب الأكراد على الإنخراط في وحدات حماية الشعب .

مؤسسة الحكم لتكون تشاركية بين هذه المكونات المجتمعية.[28] فمسودة "الدستور" الذي طرحته شحصيات قريبة من وحدات حماية الشعب (YPG)، والذي كان أقرب لشكل من الحكم الذاتي الكردي للشمال السوري، تم التراجع عنه لصالح شكل من "الإدارة المؤقتة" بالتعاون مع عرب وسريان الشمال السوري.

يذكر سياسيون قريبون من وحدات حماية الشعب (YPG) بأنهم يعانون من غياب جهات سياسية عربية يمكن أن تكون شريكة في سلطة الإدارة المؤقتة هذه، وإن المجتمع العربي في الشمال السوري منقسم بين تيار الطبقة الوسطى البيروقراطية "المدنية" الموالية للنظام، التي ترفض الإنخراط في أية إدارة بديلة لسلطة النظام الحاكم، وبين طبقة العرب الريفيين الخاضعين لسيطرة الجماعات المسلحة المحاربة لوحدات حماية الشعب (YPG)، حيث يرفضون بالمقابل الاندماج بأي شكل من أشكال الإدارة التابعة لهذه الجهة .

من طرفهم، فأن الشخصيات السياسية العربية في الشمال السوري، تشكك بجدية روح التشارك بمثل هذه الطروحات عن "الإدارة المؤقتة" . وهي تعتقد أن هذه الدعوات للتشارك تقصد المشاركة الصورية الرمزية فحسب لهم، بينما فعليا ستكون جميع مركز السلطة الفعلية بيد الجهات النافذة في تنظيم وحدات حماية الشعب (YPG) . كما أنها لا تخفي تخوفها من تحول هذا النمط من "الإدارة المؤقتة" إلى عتبة نحو الحكم الذاتي للأكراد السوريين في عموم الشمال السوري، وهو ما ترفضه هذه الشخصيات السياسية العربية بشكل مطلق .

وحدات حماية الشعب (YPG) وسوريا المستقبل

في يخص مستقبل اية جهة مسلحة سورية، فأنه بعد مرور قرابة ثلاث أعوام من الصراع المسلح، تبدو المسألة السورية متوشحة بثلاث سمات مركزية في هذا، لا يمكن لأي حل منظور غض النظر عنها :

• اضمحلال السؤال المركزي الذي كان يشغل المسألة السورية مع انطلاق الثورة السورية في آذار 2011، حيث كان مئات الآلاف من المحتجين السوريين يواجهون نظاما قمعيا تقليديا، ضمن سياق الربيع العربي وقتئذ . حيث بالتقادم تحولت سوريا إلى ساحة لصراع مئات الجهات المسلحة المرتكزة على بنى أهلية ومجتمعية سورية، ومنها الجهاز المسلح للنظام السوري، في مشهد قريب لصراع وحرب أهلية مفتوحة بين جميع المكونات السورية، حيث ينخرط الجميع ضمن هذا السياق من التحارب المفتوح بين السوريين . كما أن جميع هذه الجهات المسلحة باتت متيقنة من عدم قدرتها على "الانتصار" على الجهة الأخرى، وإن لم تكن تصرح بذلك بشكل علني مباشر .

• عدم بروز أية تيار أو تنظيم أو توجه سياسي متين ومتماسك طوال هذه المدة، معارض أو سلطوي، فالكلمة الفصل في المسألة السورية، باتت في يد هذه الأطراف المسلحة المبعثرة، بما في ذلك النظام السوري، حيث تحجم جسمه وتعبيره السياسي مقابل بروز وتضخم الجهات العسكرية والأمنية منه . لذا فأن مستقبل حل المسألة السورية، مرتبط بالصراع والتفاوض بين هذه الجهات المسلحة فيما بينها، وليس بين تكوينات سياسية سوريا غير موجودة أساسا .

• تراجع دور العامل الداخلي السوري في المسألة السورية، مقابل تضخم وتقدم الفعل الإقليمي والإدارة الدولية للمسألة السورية، بما في ذلك دور وفاعلية النظام السوري نفسه .

ضمن هذه المعطيات، فأن مستقبل وحدات حماية الشعب (YPG)، سياسيا وعسكريا، يمكن تخمينه بشكل نسبي وفق ما يلي:

• في حال جرت أي تسوية سياسية بين النظام السوري والجسم الأكبر من المعارضة السورية، والذي سوف يتضمن حتما إعادة بناء للجيش والأجهزة الأمنية السورية، فأن ذلك سينعكس بشكل سلبي مباشر على وحدات حماية الشعب (YPG)، لأن أي من طرفي التسوية تلك، لن يرضى بأن تتضمن أجسام مؤسسات الجيش أو الأجهزة الأمنية عناصر بصبغة قومية كردية، كما أنها لن تقبل بسيطرة هذه الوحدات على المناطق الشمالية من البلاد، حتى وأن كانت سلطة النظام السوري راهنا لا تحارب تنظيم وحدات حماية الشعب (YPG) في الشمال السوري، وتعتبرها فاعلا حيويا في محاربة الكتائب المسلحة الموالية للمعارضة السورية . لكن هذه المعادلة العسكرية لن تبقى سارية المفعول في حال تشكل تسوية عمومية سورية، التي يمكنها أن تستوعب جميع العناصر المسلحة السورية، لكن أبدا ليس الإسلاميين القادميين من خارج سوريا أو عناصر وحدات حماية الشعب (YPG).

• ستبقى تركيا من أشد الرافضين لأي دور وحضور دائم لوحدات حماية الشعب (YPG)، لانها تعتبر هذه القوات خطرا دائما ومفتوحا على أمنها القومي، خصوصا وأنها تسيطر على شريط واسع لحدودها مع سوريا، وفي منطقتها الجنوبية الشرقية ذات الأغلبية الكردية، حيث سيطرة هذه الوحدات سيشكل محرضا دائما للأكراد في تركيا، وعاملا مداوما للتوتر مع الدولة التركية، الشيء الذي قد يدفع لإيقاظ النعرة القومية الكردية في تركيا . لكن تركيا في عملية رفضها لوجود وحدات حماية الشعب (YPG) على حدودها تعاني من مشكلة البديل، التي قد تكون التنظمات الإسلامية المسلحة القريبة والمرتبطة بتنظيم القاعدة، كما في مناطق محافظة الرقة الحدودية مع تركيا .

• ستعاني الجهات السياسية الدولية الراعية لأي حل للمسألة السورية، ستعاني من فيض "العسكرة" التي تتصف بها وحدات حماية الشعب (YPG)، حيث لا بد من تصريف هذا الفائض بشكل ما، لضمان حد أدنى من "السلام الاجتماعي" في منطقة بالغة الحساسية والتنوع كالشمال السوري . وقد تكون إدارات السلطة الأمنية المحلية "وزارة الداخلية" أكبر مؤسسة قد تستوعب عشرات الآلاف من هؤلاء المسلحين من وحدات حماية الشعب (YPG) .

• لو لم تحقق المسألة السورية توافقا و"حلا" سياسيا في القريب المنظور، فأن ذلك سيؤدي بشكل مباشر لتراجع قدرة النظام على السيطرة المناطق الشمالية للبلاد، كما سيعني المزيد من التشرزم للجهات المسلحة المعارضة، وسيقوي من سيطرة الجهات المسلحة الدينية الأصولية على "المجتمع العربي" في الشمال السوري، حيث ستقوي جميع هذه الآليات سوية من موقع وقدرة وحدات حماية الشعب (YPG) في عموم الشمال السوري .

• ستبقى وحدات حماية الشعب (YPG) تعاني عقدة لوجستية مركزية، تتعلق بتوزع اقاليم سيطرتها على أكثر من منطقة مغلقة معزولة عن المنطقة الأخرى . فهذه المناطق المعزولة عن بعضها تعتبر عرضة للحصار والسيطرة من قبل الجماعات المناهضة بشكل دائم، خصوصا وأنها كلها محاطة بالحدود التركية فحسب، حيث ترفض الدولة التركية اي فتح للحدود مع تلك المناطق التي تسيطر عليها وحدات حماية الشعب (YPG) .

• ستبقى وحدات حماية الشعب (YPG) تعاني من غياب أي أعتراف رسمي بوجودها، وهو ما سيؤثر بعمق على مستقبلها السياسي، فالجهات الدولية ما زالت تعتبرها جزء من منظومة حزب العمال الكردستاني PKK ولا يمكن الاعتراف بها كطرف سياسي، وتركيا تريد التواصل معه بشكل غير مباشر وأمني فحسب . والنظام السوري لا يعترف بأي تواصل معها منعا للحرج، كما أن أطراف المعارضة السورية السياسية ما زالت تعتبر هذه الوحدات مجرد أداة بيد النظام السوري .

28 مقابلة خاصة للباحث مع مسؤول العلاقات السياسية الخارجية لمنظومة المجتمع الديمقراطي "TEV DEM" والتي تعتبر الجهة المؤسساتية الأم الراعية لوحدات حماية الشعب .

الشبيحة

ثلاثي العنف والطائفية والاقتصاد

راتب شعبو

مدخل

الشبيحة هم مجموعات من المقاتلين غير الشرعيين، الذين يوالون شخصا نافذا في السلطة السورية، يُطلب منهم عادة ممارسة ضغوطا وممارسات عنيفة بحق الأفراد أو المجموعات المجتمعية، لتحقيق ابتزاز أو تنازل منها . الشبيحة التقليديون في سوريا كانوا مجموعات صغيرة نسبياً (تتألف كل مجموعة من بضع عشرات من العناصر) تعمل كل منها لمصلحة شخص له صلة عضوية (قرابة) بعائلة آل الأسد الحاكمة لسوريا . كان يحدث ذلك بالضبط في مدينة اللاذقية مسقط رأس الرئيس، ومهد نشوء هذه الظاهرة. أما في بقية المناطق السورية فإن الصلة الوثيقة بمركز السلطة، ولاسيما المركب الأمني فيها، هو ما كان يعطي الشخص إمكانية إنشاء جماعة شبيحة خاصة به. وتتميز صلة عناصر المجموعة مع "المعلم" بتبعية عمياء ليس فقط لأن "المعلم" هو ولي نعمة كل فرد من أفراد المجموعة وحاميه، بل أيضاً لأن أي سلوك يوحي بعدم الولاء يمكن أن يكلف صاحبه الكثير، بما في ذلك حياته. هذه المجموعات، التي تتألف غالباً من عناصر ضعيفة التأهيل الثقافي، تبث الرعب في المجتمع لسببين: الأول هو أنها خارجة عن أي ضابط قانوني أو أخلاقي ولا تحكمها سوى مصالح "المعلم" ومزاجيته. والثاني هو أنها مطلقة الصلاحية ولا تخضع لمحاسبة ولا توجد مؤسسة في الدولة يمكن أن تحمي المواطن منها. وفي اساس سلوك هذه المجموعات نظرتهم إلى البلد على أنه ملكية خاصة لمعلميهم، الشيء الذي يحيل أهل البلد في نظرهم إلى مملوكين لا أكثر.

السياق السياسي للنشأة ظاهرة الشبيحة

بدأت ظاهرة الشبيحة في سوريا وتوسعت مع توطد سلطة نظام الأسد الأب[29] (حافظ الأسد)، ولاسيما بعد أن كسب جولة "اختبار القوة" في صراعه مع تنظيم الأخوان المسلمين في سوريا، أواخر السبعينات وبداية الثمانيات من القرن المنصرم.[30] حيث حُسم الصراع المسلح وقتئذ، لصالح النظام السوري، بعدما استخدم عنفا وحشيا مبالغا به، طال معظم المناطق السورية، لكنه تركز بشكل خاص في مدن حماة وحلب وإدلب. وراح ضحيته أكثر من 25 ألف ضحية،[31] عدا عن المصابين والمعتقلين والمهجرين. وكان ينطوي هذا العنف الشديد على ما هو أكثر من القمع وتحطيم التمرد، لقد كان ينطوي على عنصر الردع. وقد حاز النظام السوري بعد ذلك على قبول أو الأصح

29 تعيد الكثير من الكتابات تاريخ ظهور الشبيحة في سوريا إلى تاريخ دخول القوات السورية إلى لبنان في كانون الثاني 1976. على اعتبار أن الدخول السوري إلى لبنان كان بداية تفشي ظاهرة التهريب. انظر مثلاً مقال حسام سلامة (ميليشيا الشبيحة. قوات خاصة فوق القانون) في الشرق الأوسط. 12 نيسان/أبريل 2011. كما تعتمد موسوعة ويكيبيديا هذا الرأي. غير أن الأساس في ظهور ظاهرة الشبيحة هو استقرار النظام بصورته المستبدة كما ذكرنا.

30 حركة الأخوان المسلمين السوريين كانت تنظيما سوريا دينيا غير عنفي منذ بداية حكم حافظ الأسد لسوريا عام 1970. لكن مع نهاية السبعينات من القرن المنصرم. تعمقت الشروخ بين التنظيم وبين النظام الحاكم. حيث قاد التنظيم تمردا مسلحا ونفذ حملة من الإغتيالات. طال الصراع بين الطرفين ثلاث سنوات. حيث أنتهى بالاقتحام العنيف للقوات السورية لمدينة حماة الموالية لتنظيم الأخوان المسلمين في شباط عام 1982 .

31 حسب موسوعة ويكيبيديا. يتراوح عدد الضحايا بين 10 آلاف (روبرت فيسك) و38 ألف (توماس فريدمان) بينهم نساء وأطفال ومسنين http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%AC%D8%B2%D8%B1%D8%A9_%D8%AD%D9%85%D8%A7%D8%A9#.D8.AA.D9.82.D8.AF.D9.8A.D8.B1_.D8.B9.D8.AF.D8.AF_.D8.A7.D9.84.D8.B6.D8.AD.D8.A7.D9.8A.D8.A7

إقرار دولي وإقليمي (خليجي بشكل خاص) ليس فقط على أنه نظام الأمر الواقع والقادر على فرض ذاته، بل الأهم على أنه نظام قابل للاندماج في منظومات الأمن والسياسة الإقليمية والدولية.

ومع توطد سلطة نظام حافظ الأسد وانكفاء المجتمع السوري جراء الدرس القاسي الذي تلقاه من رد فعل النظام على "تمرد" الإخوان، الدرس الذي فحواه أن لا تساهل مع أي نشاط سياسي معارض ولو كلف الأمر تدمير مدن وحصد أرواح آلاف الأبرياء، دخلتْ سورية في مرحلة استقرار طالما تغنى بها السوريون على أن بلادهم نموذج فريد من الأمن والأمان.[32]

على أرضية هذا الاستقرار الملغوم الذي قام على دعامات من الإقصاء السياسي والقمع المجتمعي، تفشت ظاهرة الشبيحة . حيث استقر في ذهن النخبة الحاكمة أنها مطلقة الصلاحيات، وأنه لا رادّ لمشيئتها في البلاد بعد أن طوب النظام انتصاره على "الشعب السوري" وأنتج شعار الأبدية المعروف "إلى الأبد يا حافظ الأسد".

كان من البديهي أن انتصار النظام على تنظيم الإخوان المسلمين تضمن رسالة إلى كافة القوى السياسية المستقلة، سواء منها القوى القريبة من الإخوان سياسياً أو المختلفة عنهم، دفعتها إلى الانكفاء أو الانضواء تحت راية النظام.

وقتئذ، تعرضت القوى التي واصلت سياستها المعارضة، حتى لو كانت قوى علمانية وسلمية ومختلفة جذرياً عن الإخوان المسلمين، لحملة قمع رهيبة أودت بحياة الكثير من أعضائها تحت التعذيب . حيث كان السجن المفتوح دون محاكمات، مصير أي شخص له علاقة بهذه التنظيمات، مهما تكن هذه العلاقة بسيطة، ولو كانت لا تتعدى قيام الشخص بقراءة إحدى مطبوعات أو دوريات هذا التنظيم، أو باستضافة أحد أعضاء هذا التنظيم . كان هذا مثلاً، مصير تنظيم حزب العمل الشيوعي في سوريا، والحزب الشيوعي السوري – المكتب السياسي (جناح رياض الترك) الذي غير اسمه، في 2005، إلى حزب الشعب الديموقراطي السوري، وحزب البعث الديمقراطي أو ما يُعرف باسم (جماعة 23 شباط) نسبة إلى الانقلاب الذي قاده العقيد صلاح جديد في 23 شباط 1966. وعلى مدى سنوات الصراع المحتدم مع الإخوان المسلمين جرى في الواقع تطهير دؤوب للمجتمع السوري، من كافة أشكال النشاطات السياسية المستقلة، بل ومن كل أشكال النشاطات المستقلة أكانت رياضية أو فنية أو خيرية أو أي نوع من أنواع النشاطات الاجتماعية.

بعد مجزرة حماه في شباط 1982 وتشتت شمل الإخوان المسلمين (أقوى تنظيم سياسي معارض للنظام في سوريا) وتطهير البلاد من أشكال المعارضة كافة، تكرست علاقة السلطة بالدولة على أنها علاقة ملكية، وليست علاقة إدارة، حيث تنظر السلطة إلى كافة أجهزة الدولة على أنها ممتلكات خاصة . يُقصد بالسلطة في بلد مثل سورية الرئيس ودائرة ضيقة تحيط به، التي تشكل النواة الصلبة التي توزع "سلطتها" على وكلاء أو معتمدين لها في كل مفاصل الدولة، وهي تسحب "سلطتها" أيضاً من هؤلاء الوكلاء بكل سهولة حين يقتضي الأمر، مما يجعلهم شديدي الولاء لأرباب نعمتهم . على هذا تتحول الدولة في الواقع إلى واجهة حداثية لنوع من الحكم الاقطاعي في جوهره، حكم يقوم على الولاءات الشخصية وعلى القوة العارية التعسفية والمنفلتة من القوانين التي يتواضع عليها البشر لصون حقوقهم وتنظيم العلاقات فيما بينهم . في الشكل نحن أمام دولة حديثة لها دستور وفيها مؤسسات وإدارات عامة، وفي الجوهر تشكل هذه الدولة قناعاً لحكم عائلي عصبوي تمر مصالح البلاد وأهلها من خلال غربال مصالح الفئة العصبوية الحاكمة فيها .

كانت هذه هي التربة السياسية والاجتماعية التي نبتت فيها ظاهرة الشبيحة، الظاهرة التي يمكن النظر إليها على أنها "ظهور إقطاعي في بيئة رأسمالية متخلفة" . أو أنها ملمح إقطاعي بوجه رأسمالي مشوه . لذلك كلما ابتعدتَّ في سوريا أكثر عن الواجهات الرسمية في

32 من اللافت والصادم أنه بعد التحول المسلح في سياق الثورة السورية وما عانته وتعانيه المناطق والمدن السورية جراء هذا الصراع. تجد من السوريين الشباب الموالين للنظام اليوم من يستهين بمجزرة حماه مثلاً معتبراً إنها كانت السر وراء ما عاشته سوريا من رخاء وأمان بعدها. في مؤشر على تضعضع خطير في الرابطة الوطنية السورية.

الدولة، كلما فاحت أكثر رائحة الدولة الأسدية، وكلما اقتربت أكثر من معنى هذه الدولة التي يشكل "التشبيح" عمقها الحقيقي.

عوالم الشبيحة التقليديون – زمن ما قبل الثورة السورية

دخل الشبيحة المشهد العام السوري، بعد اندلاع الثورة الشعبية في آذار 2011، وبروز دور هام للشبيحة في عمليات القمع . وانتشرت، جراء الكتابات المتسرعة والتي تميل إلى الاستسهال، صورةً نمطية عن الشبيحة تتلخص في أنهم "أشخاص لهم عقل صغير وثقافة معدومة وبنية قوية وجسم رياضي كبير الحجم وتدريب قتالي عالي"[33]. تنقل صحيفة الصنداي تايمز عن "أبو جعفر" أحد الشبيحة في مدينة اللاذقية كلامه عن عالم الشبيحة كما يلي: "وفي مقابلة مع مراسل «الصنداي تايمز»، في اللاذقية، قدم (أبوجعفر) معلومات عن عالم الشبيحة الغامض، والذي هو عبارة عن عالم حافل بخليط من التلقين الديني، وانفصام الشخصية الطائفية، وجرائم المافيا".[34]

الدقيق، أن هذا يعكس جزءاً فقط من الصورة الفعلية، ويعكسه بصورة غير دقيقة فوق ذلك . فمن خلال أحاديث كل من التقاهم الكاتب، ممن لهم تاريخ من العمل مع هذه التشكيلات، لم يكن ثمة ذكر لأي "تلقين ديني" في "عالم الشبيحة الغامض"، ومعروف أن الصفة الدينية لم تكن شرطاً لدخول الشخص في عداد الشبيحة، الذين كان في عدادهم أشخاص من مختلف الطوائف وإن كانت النسبة الغالبة من العلويين السوريين. ولم تكن هذه التشكيلات بحاجة إلى الدقة والتخطيط الذكي "المافيوزي" كي تقوم بأنشطتها، وذلك لأنها تعمل بحماية السلطات، وفي ضوء النهار . وإذا كان المهرب التقليدي يعمل في الليل ويتحاشى السلطات، فإن الشبيحة يقومون بأعمال التهريب في وضح النهار ويعرقلون المرور، كما يقول الكاتب السوري ممدوح عدوان في كتابه "حيونة الإنسان" الذي استشهدنا به مراراً في سياق بحثنا هذا . ولكن تعود سيادة هذه الصورة النمطية، التي ذكرناها، إلى تغليب منطق الدعاية على منطق البحث في هذه الكتابات. والمفارقة أن هذه الصورة النمطية التي شاع نشرها في الكتابات بعد آذار 2011، هي أقرب إلى حقيقة الشبيحة قبل هذا التاريخ . أي إن الكتابات التي تناولت ظاهرة الشبيحة بعد الثورة كرست صورة هذه الظاهرة في فترة ما قبل الثورة، ولم تلحظ التغيرات التي طرأت على هذه الظاهرة بعد الثورة من مختلف الجوانب، ناهيك عن أن هذه الصورة لا تعكس بالفعل حقيقة هذه الظاهرة قبل الثورة.

لم تكن جماعات الشبيحة في سوريا قبل الثورة جماعات عنفية بحصر المعنى، بقدر ما كانت جماعات تلجأ إلى العنف ضد من يقف في وجه أدائها وسلوكها وظيفتها، ولم يكن العنف وظيفتها الأساسية في أي حال قبل الثورة . وظيفتها الأساسية كانت الاستفادة من سلطة "المعلم" لتجاوز القوانين بهدف تأمين أكبر قدر من مصادر التمويل له (شتى أنواع التهريب، شتى أنواع الصلبطة، خوات، ..الخ). ولكن في سعيها هذا كان يمكن أن تصطدم هذه الجماعات بأجهزة الدولة الموكلة بفرض القانون (إذا كان المسؤول في هذه الأجهزة من القوة والنزاهة بحيث يمكنه الوقوف في وجههم) أو بشبيحة آخرين تابعين "لمعلم" آخر، على طريقة جماعات المافيا،[35] أو بأشخاص عاديين يعترضون على تجاوزات الشبيحة بدافع حماية المصلحة العامة أو المصلحة الشخصية . في هذه الحالات يمكن أن تلجأ هذه الجماعات إلى العنف لإزاحة العائق من طريقها. سوى ذلك فإن لجوء هذه الجماعات إلى العنف محدود، يدخل في إطار الاستفشار والفرعنة والتنمّر والسُكر بالسلطة غير المقيدة، وهي تبقى حوادث مبعثرة.

33 تحقيق لحولة غازي عن ظاهرة الشبيحة: (من هم الشبيحة، وما هو ارتباطهم بالنظام، وماهي أليات عملهم، ومن اين يأتون). (http://www. all4syria.info/Archive/21043)

34 الشبيحة، منفذو مجازر سوريا الجماعية، صحيفة الإمارات اليوم، 11/6/2012، ترجمة عوض خيري عن "صنداي تايمز

35 مثل المواجهة التي نشبت بين شبيحة فواز الأسد (ابن جميل الأسد شقيق الرئيس الأسد الأب) وشبيحة رباح ديب (عائلة ديب من العائلات الكبيرة في القرداحة وهم على علاقات مصاهرة مع بيت الأسد) في 1993، المواجهة التي أودع رباح ديب سجن اللاذقية في إثرها. غير أن شبيحته هاجموا السجن وحرروه بالقوة. ويقال إن عدداً من عناصر الشرطة لقوا حتفهم في عملية التحرير هذه.

غير أن هذه الحوادث تترك تأثيراً كبيراً في الوعي العام لأنها منافية للأدب العام ولما يستقر في ضمير الناس من قيم.

ثم إن مثل هذه الحوادث كانت تتم عادة، ضد أناس ضعفاء مما يزيد من قوة تأثيرها السيء في وجدان الناس، ويزيد من حدة استنكارها في الوعي الاجتماعي العام، مثل حوادث إهانة الناس في مقهى تلبية لنزوة شاذة عند "المعلم"،[36] أو خطف طالبة جامعية جميلة رفضت أن تنصاع لرغبة "المعلم"، أو ضرب شخص لأنه أساء السلوك مع "المعلم"، أو تكسير سيارة لأنها وجدت مركونة في مكان عام ولكنه محجوز بالسلبطة لسيارات المعلم، أو إطلاق النار على عجلات سيارة لأنها تجاوزت سيارة المعلم ..الخ . غير أن هذه الحوادث المبعثرة طغت، بفعل فجورها وطابعها الاستفزازي، على النشاطات اليومية والأساسية والمنظمة للشبيحة، وخلقت صورة نمطية لا تعكس كامل حقيقة هذه الظاهرة.

على أن هذه الحوادث تعكس بصورة جلية النظرة الفعلية لهذه الجماعات إلى الدولة على أنها "مزرعتهم"، وإلى المواطنين على أنهم "عبيدهم". كان من الصعب تصور ما هو أكثر إثارة للنفس من تعالي الشبيح على الناس وانعدام أي شعور بالحرج لديه من نقص معارفه أو حتى جهله. لا بل يصل الأمر عند هذا الصنف من الناس إلى تقدير الجهل على أنه من دلالات القوة والنفوذ . ففي المدارس مثلاً، كان ينظر الطلاب الذين نشأوا في أوساط تتبنى أخلاق الشبيحة إلى زملائهم المتفوقين نظرة استهزاء وربما احتقار!!

كانت ابرز الأمثلة على الوظيفة الفعلية للشبيحة التقليديين، في أواسط الثمانينات من القرن المنصرم، حيث قاموا ببناء مرفأ خاص تابع لأحد أهم "المعلمين" (وهو ابن عم الرئيس السوري الحالي) على البحر المتوسط على شاطئ الشقيفات التابعة لمنطقة جبلة في اللاذقية، واستخدامه لأغراض التهريب. ولبناء هذا المرفأ استولى شبيحة هذا المعلم على الآليات الثقيلة (بلدوزرات، باكرات، تركسات، شاحنات ..الخ) لأحد المشاريع العامة، مع السائقين والوقود وكافة المستلزمات، وأجبروها على العمل في بناء المرفأ. ولم يكن يتجرأ مدير المشروع العام الذي تم الاستيلاء على آلياته أن يحتج، بل كان عليه أن يحمّل كل نفقات هذه الآليات من وقود وقطع غيار وصيانة على المشروع العام. وقد التقى كاتب هذه السطور أحد المهندسين المسؤولين عن البلدوزرات في ذلك المشروع العام، واستمع منه إلى كيفية تعامل "المعلم" معه حين ذهب إليه طالباً منه أن يسمح لهم بسحب أحد البلدوزرات لأنه حان موعد صيانته. والحق أنه تُسجل لهذا المهندس جرأته في طلب ما لم يجرؤ مديره العام على طلبه. فبعد السؤال عن "المعلم" والخضوع لاستجواب الشبيحة عمن يكون وماذا يريد من المعلم، وصل المهندس المذكور إلى "المعلم" الذي رفض بكل برود طلبَ المهندس بإشارة من رأسه، دون أن يكلف نفسه النظر حتى في وجه المهندس. فتعهد المهندس للمعلم إن يعيد البلدوزر إلى إتمام عمله حالما تنتهي عملية صيانته، فما كان من هذا الأخير إلا أن كرر حركة الرفض برأسه وهو يتابع بعينيه شغل "آلياته". حينها اقترح المهندس أن يسحب البلدوزر ويرسل إلى "المعلم" بلدوزراً آخر مكانه، فاستدار الأخير إليه وقال: لن تأخذ هذا البلدوزر إلا حين تأتي بغيره، اذهب!

وكان السائقون الذين يقودهم حظهم العاثر للعمل في هذه المشاريع الخاصة يحرمون من الذهاب إلى عائلاتهم سوى مرة أو مرتين في الأسبوع. ويعامل أحدهم كما لو أنه عامل سخرة.

ومن القصص المتداولة التي تقاطعت بشأنها الروايات عن اليد المطلقة للشبيحة في سوريا، أن إحدى المناقصات الكبيرة رست على رجل أعمال دمشقي، فجاءه بعد ذلك أحد معلمي الشبيحة الكبار وطلب منه مشاركته بالمشروع بنسبة 50%، فما كان من رجل الأعمال الدمشقي إلا أن تخلى عن المشروع بالكامل لصالح هذا "المعلم". وحين سئل عن سر هذا السلوك قال رجل الأعمال بحكمة من يعرف

36 ما يروى بتواتر، حوادث دخول فواز الأسد (ابن عم الرئيس السوري الحالي) حين كان طالباً في جامعة تشرين في اللاذقية، إلى مقصف الجامعة وإهانته المتواجدين في المقصف بأن يطلب منهم مثلاً النزول تحت الطاولات، أو أن يجبر شخصاً ما يجلس مع صديقته في المقصف، أن يقف على الطاولة ويقوم بحركات رقص أو أن يصيح بأعلى صوته (أنا حمار) أمام صديقته.

جيداً هؤلاء الشبيحة: "ما أدراني أن تكون الـ50% الخاصة به تعادل 150%؟ فهل أنا مضطر أن أدفع من جيبي؟"[37]

لا يلزم أن يكون الشخص شبيحاً "رسمياً"، أي يعمل فعلياً لصالح أحد "المعلمين"، كي يتحلى بمواصفات وأخلاق الشبيحة . يمكن أن يصبح الشبيح نموذجاً أعلى في سطوته وأسلوب حياته وحصوله السهل على المكاسب، بما يعزز لدى الجمهور العام (ولاسيما الشباب منهم) في البيئة التي يتواجد فيها أحد عناصر الشبيحة، الميل للاستسهال والابتعاد عما تتطلبه الجدارة من جهد واجتهاد . ظاهرة الشبيحة تشيع في وسط المجتمع الذي يبتلى بها، أكان مجتمع طائفة أو عشيرة أو مدينة، ثقافة "السلبطة" والتعالي الفارغ الذي ينطوي على استعداد تام للتذلل والتملق للأقوى، فتراهم جبابرة ومتملقين في آن. قساة على الأضعف، وأذلاء أمام الأقوى. ولا يستوي الحال لإنسان على هذه المواصفات إلا إذا كان قد تغلب على ضميره .

الغالبية العظمى من عناصر جماعات الشبيحة في اللاذقية (التي هي مهد هذه الظاهرة) كانوا من الطائفة العلوية، وهي طائفة الرئيس التي ينتمي إليها معظم مسؤولي الأمن وضباط الجيش النافذين . دون أن يعني هذا أن هذه الجماعات لا تضم عناصر من ابناء المذاهب والديانات الأخرى. فمن المعروف مثلاً أنه كان في جماعة فواز الأسد شخص يدعى منذر خديجة الملقب بـ(الدحروج) وكان من أشهر عناصر الشبيحة في اللاذقية وهو من المسلمين السنة . ناهيك عن أن ظاهرة الشبيحة غزت مختلف المناطق السورية، ولاسيما محافظة حلب التي شهدت تشكل جماعات من الشبيحة، اعتماداً على علاقات عشائرية وعائلية، اشتهرت منها عائلة "البري" التي صار لها شأن في قمع الاحتجاجات في حلب فيما بعد.

كانت مجتمعات في "المشرق العربي" قد اعتادت شخصية "القبضاي" التي تظهر في الكثير من الأعمال الروائية العربية، القبضاي الذي كان في المخيلة الشعبية رمزا للشهامة والكرم وحفظ القيم. على العكس من ذلك، فإن شخصية الشبيح تفتقد إلى الشهامة التي تميز شخصية القبضاي . فقد كان القبضاي جزء من آلية توازن المجتمع، عنصر يصون بنية المجتمع في مرحلة لم تكن الدولة قد تغولت إلى الحد الذي بلغته اليوم، أما الشبيح فإنه عنصر خلخلة في المجتمع وتفكيك لعرى الوحدة فيه .

مرد ذلك إلى استقلالية القبضاي واحترامه لمنظومة القيم المجتمعية التي نشأ فيها، مقابل تبعية الشبيح وإعلائه "قيم" المعلم على أي قيم اجتماعية أخرى . ولأن الشبيح يستمد حصانته من رضا "المعلم" فإن محور تفكيره يقوم على إرضاء المعلم بأي شكل، ما يجعل من سلوكه محط سخرية وتندر واحتقار، ويجعل من شخصية الشبيح نموذجاً لسلطة الجهل وسيادة الحثالة. ويتناقل الناس على سبيل السخرية الكثير من الروايات التي تدل على جهل الشبيح وانشغاله المبدئي بإرضاء "المعلم" الذي هو حاميه وولي نعمته، وهو بالتالي المصدر الأول للخطر والفقر على الشبيح. ويمكن القول إن ضعف ثقافة الشبيح من جهة، وما يبدو على "المعلم" من اقتدار وسلطة مطلقة لا تقيم وزناً لقيمة أو اعتبار من جهة أخرى، تجعل الشبيح "مؤمناً" بمعلمه، فلا يكون ولاءه له تملقاً أو شطارة و"تدبير رأس"، بل قناعة وإعجاب فعليين. أما من جهة "المعلم" فإن "إيمان" عناصر جماعته به وتفانيهم في خدمة مصالحه ونزواته مهما كانت غريبة، تميل به الاعتقاد، بثقافته المحدودة ونشأته الشاذة، أنه فوق البشر. وكثيرة هي الحوادث التي يتناقلها الناس والتي يكرر فيها "المعلم" المكرّس القول، ليس أمام شبيحته فقط بل وأمام الناس المتواجدين في مكان تواجده بحكم المصادفة، إنه "الرب" .

حين يكون لهؤلاء الأشخاص العاطلين عن العمل وضعيفي التحصيل العلمي سلطة على بقية أفراد المجتمع، تتولد لديهم "ثقافة" مميزة، هي ثقافة "التشبيح"، فهؤلاء "يفقدون احترامهم لكل سلوك منضبط، إلا ما هم مضطرون إليه أمام رؤسائهم، ويرون طاعة الآخرين للقوانين انصياعاً وخوفاً يثيران الاحتقار، لهذا مثلاً لا يطيعون قانون السير ولا نظام عمل المؤسسات ولا الذوق الاجتماعي العام ولا الدور أمام الفرن أو الدوائر الرسمية أو مكان البيع، إنهم فوق الناس، ولذلك فهم فوق القوانين التي تحكم الناس".[38] ولأن هؤلاء يعجزون عن تحقيق امتيازات بالتفوق فإنهم يحققون الامتياز بالقدرة على التجاوز وخرق القوانين . والأهم من هذا أن "لدى هؤلاء استعداداً أولياً للانسجام مع هذه الحالة النفعية غير الأخلاقية وللاستفادة منها، وهذا الاستعداد آت من ضعف الثقافة، وضعف التربية البيئية والاجتماعية والمهنية والأخلاقية".[39]

الشبيحة وبنية "النظام السوري"

في دراسة ظاهرة الشبيحة في سوريا، لا بد من ملاحظة اللحظة الفارقة بين ما قبل 18 آذار 2011 وما بعده . أي بين نوعية وشكل نشاط وتنظيم جماعات عنفية تشعر بالاطمئنان والاستقرار وتعمل (على المرتاح)، ونوعية وشكل نشاط هذه الجماعات حين شعرت بأن ثمة خطر يتهدد البيئة السياسية والأمنية الحاضنة لنشاطاتها. قبل 18 آذار 2011 كانت تنظر هذه الجماعات إلى الشعب السوري كمصدر للثروة، كسوق للتهريب والابتزاز والسلبطة، وبعد هذا التاريخ باتت تنظر إلى الشعب السوري كمصدر للخطر، كقوة يمكن أن تضرب "سوقهم"، والأهم من هذا، أن تحاسبهم على ما فات.

تاريخيا، لا يخلو تاريخ هذه الظاهرة من محاولات ضبط وتحجيم قامت بها السلطة السياسية نفسها، للسيطرة على المفاعيل السلبية لهذه الجماعات على إعادة إنتاج السلطة في سوريا، سواء من حيث تأثيرها على اقتصاد الدولة (جراء عمليات التهريب الواسعة التي كانت تقوم بها، أو جراء عمليات السلبطة والنصب على أصحاب رؤوس الأموال المحلية أو العربية بما يدفع رؤوس الأموال هذه إلى الهرب)، أو من حيث تأثيرها على المزاج الشعبي العام حين تتمادى هذه الجماعات في تعديها على حقوق الناس وكراماتهم. وكان أبرز هذه المحاولات محاولة النجل الأكبر للرئيس السوري السابق (حافظ الأسد) باسل الأسد الذي كان مهيأ لخلافة أبيه قبل أن يُقتل في حادث سير في مطلع عام 1994 . وبالفعل لم يكن ممكناً لجم هذه الجماعات دون تدخل شخصية بوزن (ولي العهد) وقائد الحرس الجمهوري حينئذٍ، نظراً إلى قوة ووزن الشخصيات والمصالح التي تستند إليها هذه الجماعات . غير أن هذه المحاولات ما كان لها أن تكون أكثر من آلية اشتغال ذاتية للنظام السياسي ككل. وقد يضاف إلى أسباب حملة باسل الأسد تلك على جماعات الشبيحة سعيه للبروز كشخصية إصلاحية ومحاولة منه لتنزيه شخصه (مؤقتاً بطبيعة الحال) من التبعات النفسية والسياسية لظاهرة التشبيح على الشارع السوري، وربطها "بالنظام السابق".

هذا سياق طبيعي، سبق أن خبره النظام في عام 1982 في ما عرف يومها بحادثة الإشاربات، التي كان بطلها رفعت الأسد (شقيق حافظ الأسد) وشباب دورة المظليين الذين لم يكن يتجاوز عمر أكبرهم العشرين عاماً. فهؤلاء الشباب تدربوا على القفز المظلي وعلى الطاعة العمياء "للقائد".[40] وقد أراد القائد في ذلك اليوم، في واحدة من نوباته الغريبة التي شبهها كثيرون بنوبات الرئيس الليبي السابق الغريب الأطوار معمر القذافي، أن ينقل نساء دمشق في لحظة واحدة من عصر الحجاب إلى عصر السفور. حينها نزل هؤلاء المظليون الشباب، بكل ما يملكون من ولاء، إلى شوارع دمشق وبدأوا بإرغام كل امرأة يصادفونها في الشارع على خلع حجابها. ثم فرشوا، بعد أن عادوا إلى القائد، ما جمعوا من إشاربات على الأرض كسجادة طويلة لكي يسير عليها بحذائه العسكري. واضطر جراء هذا التمادي في إذلال الناس على يد ذاك الجناح المتطرف في النظام، الرئيسَ الأسد حينها على الخروج إلى الناس عبر شاشة التلفزيون بعد ساعات قليلة من الحادثة، كي "يقبّل رأس كل أم أو أخت أو ابنة" تعرضت

37 جميع هذه الأحداث دقيقة. حيث لا يستطيع الباحث ذكر اسماء الفاعلين الحقيقيين لقادة هذه الجماعات وافعالها. لأنه مازال يعيش في مناطق نفوذ هذه الجماعات. كما لا يستطيع ذكر اسماء الضحايا وعائلاتهم حفاظا على مكانتهم الاجتماعية

38 ممدوح عدوان. حيونة الإنسان. دار ممدوح عدوان للنشر والتوزيع. الطبعة الثانية. 2010. الصفحة 132.

39 المصدر السابق. الصفحة 133

40 كانت كلمة «القائد» تشير حينها إلى رفعت الأسد أكثر ما كانت تشير إلى حافظ الأسد رئيس الجمهورية. وبقي أتباع رفعت الأسد يتعارفون على زعيمهم بلقب «القائد» حتى بعد إبعاده من سوريا وضرب مواقعه وتفكيك وحداته العسكري (سرايا الدفاع) واعتقال أنصاره

لنزع الإشارب. دون أن يعقب ذلك أي إجراءات بحق المتمادين، الذين كوفئوا بمعاملة تفضيلية في القبول في الجامعات السورية، أو بحق قائدهم. ودون أن يمنع ذلك أجهزة الأمن من اعتقال عناصر تنظيم سياسي معارض (حزب البعث الديموقراطي) لأنهم وزعوا بياناً يستنكرون فيه هذا الحادث. أن يعتذر النظام للأهالي عما بدر من جناح متطرف فيه، وأن ينتقد سلوكيات هذا الجناح، أمر طبيعي وهو جزء من آلية عمل النظام نفسها، أما أن يقدم طرف معارض أو حتى مستقل على انتقاد أي سياسة أو إجراء أو سلوك يصدر عن أي طرف من أطراف النظام فهذا أمر لا يتسامح فيه النظام. ومعروف أن أعضاء حزب البعث الديموقراطي الذين جرى اعتقالهم على خلفية توزيع البيان المذكور، وكان بينهم طفل لم يتجاوز الرابعة عشرة من عمره، قضوا في سجون النظام عشر سنوات (1992-1982).

لكن عمليات الضبط المتواضعة تلك، لا تعني أنه حين يتعرض النظام ككل إلى الخطر، أن لا تعيد هذه الجماعات تشكيل ذاتها لتتخذ موقعها في عملية تكيف النظام مع ضرورات وآليات الدفاع عن ديمومته، بصفتها جزء عضوي من النظام. هذا هو الشرط الذي فرض التحول في البنية التنظيمية والوظيفية للشبيحة، حيث تحولت هذه الجماعات من كونها حاشية لشخصيات ذات ارتباط عضوي بالنظام (وغالبية هذه الشخصيات من عائلة الأسد) إلى كونها جهة منظمة للدفاع عن النظام.

في زمن الاطمئنان والاستقرار كان نشاط هذه المجموعات سلساً ومسترخياً، وانعكس هذا تراخياً وفضفضة على الصيغة التنظيمية التي تؤطرهم. فلكل مجموعة زعيم شديد القرب من النواة الصلبة للدولة أو بالتعبير الشعبي (من عظام الرقبة)، وغالباً ما يكون من عائلة الأسد أو إحدى العائلات التي تربطها بها قرابة ما (شاليش، ديب، مخلوف، اسماعيل وغيرها)، دون أن يعني هذا اقتصار زعماء الشبيحة على هذه العائلات. فكل شخصية عسكرية أو أمنية ذات نفوذ وسطوة في الدولة يمكن أن تنتج حولها ظاهرة تشبيح خاصة بها. ويتعارف أفراد المجموعة على لقب محدد للدلالة على الزعيم، وقد يكون اللقب من اختيار الزعيم نفسه، وربما جرى اختيار اللقب بتأثير مسلسلات تلفزيونية تحوي شخصية مشابهة للزعيم في الدور. يمكن أن يكون اللقب المتعارف عليه هو "الخال" أو "الكبير" أو "الختيار" أو "الاستاذ"، غير أن اللقب الأكثر شيوعاً هو "المعلم" بتسكين الميم. لا يتلفظ أفراد المجموعات هذه بالاسم الصريح لزعيمهم عادة، ويحدث أن يستفهم أحد ما من الشبيح عن اسم معلمه في سياق خلاف ما، فيجيب الشبيح: "إذا ذكرت لك اسمه فقد تسقط مغمياً عليك"، للدلالة على هول وقع اسم هذا الزعيم على أسماع العامة، بما يشي بسيرة "إرهابية" موصوفة.

لا يوجد هيكل تنظيمي ينتظم عناصر المجموعة التي تضم عادة بين عشرة إلى عشرين عنصراً، والتي لا يجمعها سوى شخص الزعيم. على أن المهام واختلاف الكفاءات تفرض ذاتها في هذا المجال وتقترح توزعاً ما للعناصر، بين سائقين ومهتمين بالأطفال وبالبيت (جماعة البيت)، وبين أشخاص أكثر كفاءة وقدرة على ممارسة التشبيح بالخاصة. بيد أن ذلك لا يخضع لأي هيكلية تنظيمية مستقرة، وغالباً ما يكون لنزوات الزعيم دوراً مؤثراً في إعادة صياغة الجماعة سواء من حيث توزيع المهام أو طرد عناصر واستقدام عناصر جدد .. الخ.

غير أن الحال تغير مع اندلاع الثورة السورية واستشعار الخطر على النظام بمجمله. فقد كان واضحا، أن النظام السوري كان فيما يبدو قد احتاط لما يمكن أن يجري في سوريا، على وقع ثورات الربيع العربي التي جرت في تونس ومصر وليبيا . فقبل أن تعيد جماعات الشبيحة تنظيم نفسها وفق المعطيات الخطيرة الجديدة، التي فرضتها الثورة السورية، كان في حوزة النظام ورقة مخفية استخدمها في بداية اندلاع الاحتجاجات، هي ورقة العناصر غير الرسمية والتي تتحرك بأوامر أمنية هادفة من شخصيات من النواة الصلبة للنظام، دون أن يكون لها بالضرورة موقعاً رسمياً في الدولة . وقد تجلى دور هذه العناصر في ممارسة عمليات إطلاق نار وقتل مجهولة المصدر خلال المظاهرات، طالت رجال أمن ومتظاهرين في البداية. وهي عمليات أجدت نفعاً للنظام لأنها خلقت بلبلة وتشوش كبيرين في تقييم الاحتجاجات، والأهم أنها عززت ميلاً عنفياً في الاحتجاجات ما فتئ يتزايد. لا شك أن الميل العنفي كان له وجود لدى نسبة محدودة من المحتجين، غير أن هذه العمليات ساهمت في تشويه صورة الاحتجاجات من جهة وجرها أكثر نحو العنف (أي زيادة نسبة الميالين إلى العنف من ضمن المحتجين) من جهة أخرى.

ومع تقدم الزمن بالثورة وتحولها أكثر باتجاه التسلح، زاد الشبيحة من عنفهم فقاموا بأعمال ردعية أو انتقامية راح ضحيتها الكثير من الأبرياء المدنيين ومن ضمنهم نسبة غير قليلة من الأطفال. كما تضمنت هذه الإجراءات الانتقامية أعمال نهب وحرق في الأحياء والقرى التي تحتضن مقاتلي المعارضة. من أبرز هذه الأحداث ما جرى في مناطق الحولة وبانياس وجديدة الفضل، كأمثلة فقط.

تحولات ظاهرة الشبيحة مع بدأ الثورة السورية

بعد اندلاع الاحتجاجات في سوريا، شهدت ظاهرة الشبيحة عدة تحولات جوهرية في أكثر من مستوى:

أولاً التحول التنظيمي:

جوهر التحول كان بالانتقال من حالة غير منظمة، أو ذات تنظيم مرتجل ومائع، إلى حالة التنظيم الهرمي الانضباطي إلى حدود لا بأس بها . على أن عملية تنظيم الشبيحة خضعت للعقلية السلطوية نفسها، التي نظمت أجهزة الأمن على مدى تاريخ الدولة الأسدية، والتي حرصت دائماً على عدم جمع الأجهزة في جهاز أمن مركزي واحد، فتجد في سوريا أجهزة أمن متعددة وأحياناً متصارعة يجمعها تبعيتها لرجل الأمن الأول في البلاد، الرئيس ومحيطه المقرب . هذا التعدد يضمن عجز أي رئيس من رؤساء الأجهزة هذه، عن تشكيل خطر على النظام . فيبقى رؤساء الأجهزة تحت رقابة بعضهم البعض وتنحصر طموحاتهم في دائرة التنافس فيما بينهم لإرضاء الرئيس .

يشكل هذا في الواقع، نوعا من الاحتياط الإضافي، ذلك أن الرئيس يختار رؤساء أجهزة الأمن بدقة بالغة ووفق معايير مضبوطة: يأتي الولاء المنزّه عن الشكوك في مقدمتها، فيضمن بذلك العامل الذاتي (الولاء للرئيس)، ولكن يبقى العامل الموضوعي (توفر القدرة على الإطاحة بالرئيس) هو الأهم، لأن الموالي إذا استشعر في نفسه قوة ما تمكّنه من أن يحل محل مولاه فإن ذاته سوف تتوق إلى تجاوز حدود الولاء وقد يتحول في لحظة من خادم مطيع لمولاه إلى جلاد له . وتدخل في هذا الإطار قصة انتحار اللواء غازي كنعان الذي كان المسؤول الأمني عن الملف اللبناني في الحكومة السورية، حيث تشير التقارير إلى أنه كان يخطط لانقلاب عسكري مستفيداً من الضغط الدولي المتزايد الذي كان يتعرض له النظام السوري، عقب اغتيال الرئيس رفيق الحريري في شباط 2005، والحقيقة أن اللواء كنعان كان قد بلغ مستوى "خطيراً" من القوة والشهرة، بحيث بات يمكن أن يستجيب لنوازع نفسه بالحكم ويشكل خطراً على سلطة الأسد.[41]

العقلية الأمنية نفسها التي تحكمت على مدى عقود في تنظيم الأجهزة الأمنية، تحكمت في إعادة تنظيم "الشبيحة" فجاء تنظيمها على صيغة تنظيم مشابهة لتنظيم الأجهزة الأمنية . كتائب متعددة لكل منها "زعيمها" تجمعها مصلحة مشتركة وحيوية في الحفاظ على النظام، وتعود في تبعيتها السياسية والإدارية إلى السلطة المركزية التي تعمل على توزيع المهام وتحديد القطاعات بين الجماعات وعلى فض النزاعات التي يمكن أن تنشأ فيما بينها . ويبقى الفارق بين هذه التشكيلات القتالية التي تسمى (الشبيحة) والتشكيلات القتالية النظامية (قوات الأمن، القوات المسلحة) أن تبعية الشبيحة تعود إلى أشخاص لهم علاقة عضوية بالسلطة، أي علاقة قرابة مع عائلة الأسد،[42] في حين لا يتوفر هذا الأمر في القوات النظامية . ويُشتق من هذا الفارق فارق آخر يتعلق بأخلاقيات العناصر هنا وهناك، حيث من المعروف أن القوات النظامية تتكبد مشقة المهام العسكرية والقتالية في حين يتولى الشبيحة مهام السرقة وتحصيل الغنائم،

41 http://www.aljoumhouria.com/news/index/18943

42 يشذ عن هذه القاعدة في منطقة الساحل. كتائب معراج أورال المعروف باسم علي كيالي، فهو من لواء اسكندرون وكان يقود جبهة تحرير اللواء، وله صلات قديمة مع الزعيم الكردي عبد الله أوجلان. وتتهم جماعة أورال هذا بارتكاب مجزرة بانياس المروعة في قرية البيضا في 1/5/2013.

إضافة إلى المهمة الأقذر وهي ارتكاب المجازر وإحراق القرى . ولاسيما أن هذه التشكيلات كانت موكلة باستلام المناطق التي يتمكن الجيش النظامي من "تحريرها"، لكي تصد عودة عناصر المعارضة المسلحة إليها بعد أن يغادرها الجيش . هذا يعني أن هذه التشكيلات تستلم القرى والأحياء وقد خلت من مقاتلي المعارضة ومن السكان، وباتت المنازل جاهزة لكل أشكال النهب، بما في ذلك حتى سرقة قطع البورسلان عن الجدران وأشرطة الكهرباء ومواسير المياه وما إلى هذا، كما نقل الكثير من الأهالي وكما روى بعض عناصر هذه التشكيلات نفسها .

وجاءت الخطوة التنظيمية الأهم لهذه التشكيلات (التي حملت اسم اللجان الشعبية[43] قبل ذلك) حين صدر مرسوم جمهوري في الشهر الأول من 2013، يقضي بتحويلها إلى "جيش الدفاع الوطني"، ما يعني ترسيم هذه الحالة وتوفير مخصصات لها من الدولة في الرواتب واللباس والتأمين وما إلى ذلك .

وقد استقطب هذا الجيش أعداداً كبيرة من المتطوعين الذين طمعوا بتأمين دخل إضافي عن طريق الانضمام إليه، ولكن الأهم من هذا هو أن العضو الذي يتم دعوته إلى الاحتياط أو إلى أداء الخدمة الالزامية، يمكنه أن يفر منها الى هذا الجيش الذي كلف المنضوين تحت لوائه بالدفاع عن مناطق سكنهم فقط، اي دون أن يتم نقلهم إلى مناطق أو محافظات بعيدة. وهذا شكل عامل جذب كبير للشباب، لتفادي الذهاب إلى المناطق الساخنة البعيدة. يقول نادر وهو شاب علوي في الثلاثين من عمره كان يدرس الادب الانجليزي قبل اندلاع المعارك "احصل على 15000 ليرة (158 دولارا) شهريا ويسمح لي بالاحتفاظ بحصة من كل ما ينهب بعد أي معركة اخوضها." ويضيف "لا اريد ان اقتل في مكان آخر غير حمص.. اريد ان اقاتل من اجل ارضي لذا حين استدعيت للخدمة انضممت لقوات الدفاع الوطني واعطوني نموذجا مختوما وتوجهت به لمكتب التجنيد التابع للجيش" [44] غير أنه لم يتم الالتزام بهذا الوعد، فمع احتدام المعارك في مناطق بعيدة جرى استدعاء أعداد كبيرة من عناصر قوات الدفاع الوطني إلى تلك المناطق البعيدة، ولقي الكثير منهم حتفه بعيداً عن مناطق سكنهم، المصير الذي ظنوا أنهم هربوا منه باختيارهم الانضمام إلى قوات الدفاع الوطني.

وعملياً يُخيّر هؤلاء الشباب المنضوون تحت راية قوات الدفاع الوطني بين العمل على حواجز التفتيش، أو الانضمام إلى الوحدات التي تقاتل على خطوط التماس. على أن من يختارون العمل على الحواجز لا نصيب لهم من الغنائم التي تحصل عليها الوحدات التي تعمل على خطوط التماس. وبشكل عام شهدت تشكيلات العناصر غير الرسمية هذه بعد اندلاع الثورة في سوريا تغيرين اساسيين من الناحية التنظيمية، التغير الأول هو انتظامها في هيكلية هرمية على رأسها "زعيم" مقرّب من آل الأسد، كما قلنا، والتغير الثاني إلقاء غلالة رسمية على هذه التشكيلات عبر المرسوم الذي جعل منها "جيش الدفاع الوطني" وذلك لتغطية عمليات الإمداد والتمويل لها .

ثانياً التحول الوظيفي:

الأساس في التحول الوظيفي، هو الانتقال من كون هذه الجماعات مرتبطة بأشخاص وتعمل لحسابهم ووفق مصالحهم الشخصية، إلى كونها جماعات ترى نفسها معنية بمواجهة خطر يتهدد النظام ككل ومن ضمنه هؤلاء الأشخاص . أي حدث تحول في ترتيب الأولويات بما يعني جعل الدفاع عن النظام الأولوية الأولى على اعتباره حاضنة مصالح جميع "المعلمين". كانت وظيفة الشبيحة قبل الثورة تقوم على تأمين الأموال وتسيير مصالح "المعلم" بشتى الطرق غير القانونية مثل التهريب، وفرض الخوات مقابل الحماية، وتحصيل حقوق الناس مقابل مبالغ مالية كبيرة يمكن أن تصل إلى أكثر من نصف قيمة الحق الذي يحصلونه للمظلوم، وخطف صبايا جميلات حسب أوامر ورغبات "المعلم"، وممارسة الترهيب على الناس المعنيين لتحصيل تنازلات معينة، كأن يتم إرهاب المراقبين في قاعة امتحانات لتمكين طالب معين من الغش،[45] أو الضغط على أستاذ في الجامعة للحصول على أسئلة مادته والمتاجرة بها، أو الضغط على الاستاذ لتعديل علامة أحد الطلاب المشمولين برعاية "المعلم" وما إلى ذلك. وفيما يلي شهادة أحد أساتذة جامعة تشرين (اللاذقية) عما تعرض له في فترة تدريسه في تلك الجامعة:(تعرضت عام 1992 لابتزاز من جماعة مسلحة تضرب بسيف أحد المتنفذين الخارجين على القانون, وصاروا يفاوضونني لتعديل علامة طالب تربطه صلة قرابة بزوجة أحد أقطاب شبيحة اللاذقية في التسعينات بينما تلامس فوهة البندقية جسدي، وذلك أمام مجموعة من الدكاترة المنهمكين في متابعة إحدى مباريات كرة القدم في نادي المعلمين بجامعة تشرين, حيث كنت أسكن .

عشرون دقيقة من الرعب اختبرت فيها كل قدرتي على التماسك واللعب على الكلمات[46] على خلفية القشعريرة التي تدب في جسدي في دورات متلاحقة..)

وهذا ما كتبه روائي سوري معارض عما تعرض له على يد الشبيحة وما دفعه للكتابة عن هذه الظاهرة:

"فجأة ادلهّم ذلك الليل، ورماني بصورة هائلة لشابين، كانا قد أوسعاني ضرباً وأورثاني ستّ قطب في رأسي فجر 31/1/2001. وقد قُيدت القضية ضد مجهول، ليس في سجلات الشرطة والقضاء فقط، بل في جسدي وفي روحي. ولعل هذا وحده يكون كافياً لأن يجعلني أكتب عن الشبيحة" .[47]

ومع تعرض النظام الحاضن لظاهرة الشبيحة للخطر، طُرحت على الشبيحة وظيفة جديدة، لا تلغي الوظيفة السابقة، بل تجعلها تفصيلاً قليل الأهمية قياساً على الوظيفة الجديدة والتي هي "الدفاع عن الوطن" حسب اللغة السياسية للموالاة التي تماهي بين الوطن والنظام. وهذا التغير في الوظيفة أحدث تغيراً مهماً في علاقة الشبيحة مع مجتمعهم المحلي بشكل أحدث تحولاً كبيراً بين مفهوم الشبيحة ما قبل الثورة وما بعدها.

من مظاهر هذا التحول بروز شخصيات تحمل تعريفات مثل (باحث استراتيجي) أو (محلل سياسي) وتقوم بوظيفة الدفاع الإعلامي عن النظام إذا جاز القول. وتتجلى مواصفات التشبيح عند هؤلاء في إظهار الولاء التام للنظام بصفته "المعلم العام"، وفي استسهال تخوين كل من يعارضهم في القول، وفي تهديد وإرهاب الخصم السياسي حين تنسد السبل أمامهم. ولا بد من القول إن هذه الظاهرة تفشت بشكل واضح حتى بين أنصار الثورة، حيث برز من بين أنصار الثورة من بيز شبيحة النظام بطريقة دفاعه عن الثورة سواء في شكل الدفاع أو حتى في مضمونه.

ثالثاً التحول السياسي:

مع تصديها لوظيفة "الدفاع عن الوطن"، تحولت هذه الجماعات من كونها أداة ما دون سياسية إلى كونها أداة سياسية محددة المهام والأهداف .

دخلت هذه الجماعات العنفية حيز السياسة المباشرة، وهي تحافظ علىٍ وعيها ما دون السياسي . فتحولت بذلك إلى أدوات عمياء لا تقيم وزناً

---

43 اللجان الشعبية هي تشكيلات محلية نشأت بعد فترة قصيرة من اندلاع الثورة السورية بغرض حماية الأحياء والقرى من هجوم جماعات وهمية برع الإعلام السوري المتعدد الأشكال والمنافذ في تسويقها وتخويف الأهالي منها. وكان نشوء هذه اللجان يجمع بين العفوية والتوجيه في البداية ثم جرى تأطيرها بشكل كامل تحت قيادة زعماء شبيحة سابقين. قبل أن تجري الخطوة التنظيمية التالية بتحويلهم إلى جيش الدفاع الوطني.

44 http://www.alriyadh.com/2013/04/22/article828246.html

45 يمكنك أن تسمع روايات لا تنتهي عن ممارسات الشبيحة فيما يخص الامتحانات ولاسيما امتحانات الشهادة الثانوية والامتحانات الجامعية. من هذه الروايات دخول الشبيحة بأسلحتهم إلى قاعة الامتحانات واستخفافهم بالمراقبين وبجهاز الإدارة. وهذا ملمح إقطاعي صريح في التركيبة السياسية والنفسية للنظام.

46 بعد سنوات من هذه الحادثة جرى فصل هذا الاستاذ من جامعة تشرين. فلجأ للتعليم في إحدى الجامعات الخاصة. وبعد سنوات قليلة من تدريسه في الجامعة الخاصة هذه تم فصله منها بتوجيه مباشر من القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم في سوريا

47 نبيل سليمان، زمن الشبيحة والبلطجية، السفير 21/6/2011.

لأية قيمة "وطنية أو اجتماعية أو دينية أو أخلاقية" تتعارض مع "قيم" من يوجه لهم الأوامر . ويكتمل هذا الملمح الفاشي حين يتم تغليف النشاط القمعي، وأحياناً كثيرة الإجرامي، لهذه الجماعات بأهداف "رومانسية" ذات شحنة عالية مثل "الدفاع عن الوطن" أو "التصدي للإرهابيين". ويعتقد الكثير من السوريين أن هذا اللون الفاشي غزا الجيش العربي السوري نفسه، بعد أن زادت نسبة أبناء الأقليات فيه ولاسيما منهم العلويون، جراء الانشقاقات الواسعة التي شهدها الجيش خاصة في صفوف الجنود ولاسيما المسلمون السنة منهم، من جهة، وجراء امتناع غالبية أبناء المسلمين السنة عن الالتحاق بالجيش لتأدية الخدمة الإلزامية، من جهة ثانية. الأمر الذي حول الجيش أكثر فأكثر إلى كونه جيشاً للنظام يرتبط به بعلاقة عصبوية دون سياسية، ويربط أفراده وضباطه بقاءهم ببقاء النظام، ومصلحتهم بمصالحة، وسياستهم بسياسته.

أن التحول السياسي هذا فتح باباً واسعاً لقبول هذه الجماعات في وعي مجتمعاتهم، حين راحت تتصدى، كما يتبدى للوعي العام في هذه المجتمعات المحلية، "لإرهابيين ومتطرفين وغرباء" يريدون إيقاع أشد الأذى بالمجتمع السوري المتنوع. لا يغير في الأمر شيئاً استمرار، وحتى زيادة، الممارسات التشبيحية لهذه الجماعات في إطار مجتمعها المحلي. قد يصح هذا القول على مجتمعات الأقليات التي شعرت بالتهديد جراء الطابع الإسلامي السني للحراك وميله المتزايد إلى العنف، غير أنه لا يشرح بنفس الدرجة تأثير هذا التحول السياسي في علاقة جماعات الشبيحة السنة مع مجتمعاتهم المحلية.

رابعاً تحولات في الحجم:

أي الانتقال من حالة مجموعات متفرقة ومحدودة العدد تتألف من أشخاص عاطلين عن العمل وذوو أخلاق وقيم معينة تناسب المهام الموكلة للشبيحة، إلى حالة التنظيم الذي يضم الآلاف ومن ضمنهم عناصر من كل الطيف الاجتماعي.

شهدنا من قبل استعانة سلطة الدولة الرسمية، في سياق سعيها الدؤوب لقمع الثورة السورية، بسلطات أهلية طارئة (لجان شعبية) تلتزم الدفاع عن سلطة الدولة (النظام) مستفيدة لصالح وظيفتها هذه من "لا رسميتها"، أي تحررها من أي التزام رسمي أو قانوني. ما أدى إلى نشوء سلطة ميليشيات متخلفة عن فكرة الدولة ولاسيما أن غالبية عناصر وكوادر هذه الميليشيات هي من فئات فقيرة ثقافياً مما يجعلها هشيماً لنار الطائفية التي راحت تجتاح المشهد السوري. ويغطي هذه اللجان سياسياً القولُ إن الوطن في خطر، وإن الضرورات الأمنية لها أولوياتها، وما إلى ذلك. وهو قول له قبول واضح لدى عامة الموالين للنظام والذين يشكلون مصدر عناصر "اللجان الشعبية" وبيئتها الحاضنة.

الحقيقة أن النجاح الإعلامي والسياسي الذي حققه النظام، حين استطاع أن يدفع الثورة في مسارات تجعلها قابلة للانسجام مع الصورة السيئة التي رسمها لها منذ البداية، على أنها "عنيفة ومسلحة وطائفية وسلفية وذات ارتباطات خارجية" ..الخ، أثمر في حشد أعداد كبيرة من الشباب الموالين للعمل مع النظام. فقوات الدفاع الوطني، التي هي الشكل المطور والمرسّم عن اللجان الشعبية، تضم أعداداً كبيرة من الشباب المختلفين بالكامل من حيث الطبيعة والثقافة عن عناصر الشبيحة المعهودين. تجد اليوم في قوات الدفاع الوطني طلاب جامعيين ومدرسين وموظفين من حملة الشهادات الجامعية. هؤلاء لا يعملون لمصلحة "معلم" بل يعملون لمصلحة "الوطن" كما يرون. لا بل يمكنك أن تجد بينهم من له الكثير من الملاحظات على النظام من حيث استبداده وفساده، لكنه يجد أن المعركة ضد استبداد وفساد هذا النظام باتت مؤجلة لصالح معركة لها أولوية هي المعركة ضد "المؤامرة التي تستهدف الوطن" وضد التطرف الديني بأصنافه العالمية والمحلية. وهم على استعداد تام للتضحية دفاعاً عما يبدو لهم مصلحة عامة ومصلحة بلد. في حين لا يعرف الشبيح، ما قبل الثورة، معنى لكلمة التضحية، فهو أصلاً يعمل ضد المصلحة العامة، ولصالح مصالح خاصة وشخصية، لا وجود فيها لمعنى التضحية. إلا إذا فهمت على أنها تضحية بالكرامة الشخصية للفرد لإرضاء شذوذات شخصية المعلم.

أي نجح النظام في خلق قضية عامة قادرة على حشد المناصرين، واستطاع أن يحيّد فكرة إسقاط النظام لصالح فكرة مواجهة المؤامرة. وقد صاحب هذا "النجاح" نوع من انكماش السلطة عن الكثير من الشؤون الإدارية والعامة، لصالح تركيزها على المهمة الأساسية التي هي "استعادة الأمن والأمان" و"الحسم العسكري" بحسب تعابير وسائل الإعلام الرسمية. ومع طول المعركة غزا الفساد بأبشع أشكاله هذه الجماعات التي سميت قوات الدفاع الوطني، فقد استكشف الكثير من عناصرها، في سياق هذا الصراع، مصادر كسب سهلة ودون أن يتحملوا أي مسؤولية (السرقات، المصادرات، تهريب أشخاص على الحواجز مقابل مبالغ مالية، السماح بمرور مهربات لقاء المال ..الخ).

ومن ناحية ثانية، برز من بين هذه التشكيلات عناصر تبين أنها مستعدة لارتكاب المجازر. ومعروف أن هذه التشكيلات التي سميت "اللجان الشعبية"، كانت مستقلة، في نشأتها وطبيعتها ومهمتها، عما كان يعرف بالشبيحة في فترة ما قبل الثورة. ولدى مقابلة بعض الأشخاص الذين أقروا بمشاركتهم بمثل هذه الأعمال، يتبين لك أن محاكتهم السياسية محدودة بقطبين: (نحن) و(الآخر). هذه القطبية التي غذّت، على مر التاريخ، كل الأفعال الشنيعة والفاشية بحق (الآخر) الذي يتحدد سياسياً أو طائفياً أو عرقياً ..الخ. كما يتبين لدى مقابلة هؤلاء أنهم لا يشعرون بأسف وربما يشعرون براحة الضمير التي يشعر بها من أدى واجباً. وحين تستنكر أفعالهم، يقول أحدهم بانفعال: "لا تقل لي إنها ثورة ومطالب محقة، يريدون إبادتنا .. هؤلاء طائفيون متطرفون، إنه دفاع عن النفس. نحن لا نقتل إلا من يساعد الإرهابيين لقتلنا". وحين تستفهم: "ولكن ماذا عن الأطفال والنساء؟". لا يأتيك سوى الصمت الذي يقطعه صوت أحد الحاضرين الذين لم يشاركوا في مثل هذه المجازر: "ربما كان ذلك بهدف الردع".[48]

وفي المحصلة يمكن القول إنه جرى ما تصح تسميته "شبحنة" الموالين، بمعنى تحويلهم إلى شبيحة. فصار "المعلم" هو السلطة، والشبيحة هم الموالون الحاملون للسلاح. وهذا التحول، أي تعميم التشبيح، طال الطرف الآخر من الصراع أيضاً، فبرزت ظاهرة التشبيح على الضفة الأخرى منه، والتي سنسميها ضفة الثورة. وهذا ما سوف نتطرق له في مكان آخر.

خامساً التحول "الأخلاقي":

الانتقال وسط المجتمع المحلي، من دائرة النبذ الأخلاقي للشبيحة على أنهم خارجون عن قيم المجتمع المحمودة، إلى دائرة القبول الأخلاقي وأحياناً التمجيد على أنهم مدافعون عن الوطن.

مع انطلاق الاحتجاجات في سورية شهد المزاج السوري العام تحولاً ملموساً مضاداً للفساد والفاسدين، حتى بات يخشى أعلام الفساد من الظهور في مجتمعاتهم المحلية. وصار أبناؤهم يخجلون من تاريخ آبائهم ومن صورتهم في عيون الناس. كانت لحظة نادرة من استعادة الإنسان الصالح لقيمته في نظر نفسه وفي نظر الآخرين، مقابل الحط من قيمة الفاسدين وازدرائهم رغم ثرواتهم وبهرجهم. كانت تلك لحظة تختصر الثورة وتدل على معناها. غير أن مسار الأحداث تبدل بفعل مواظبة النظام على تشويه الحراك الاجتماعي، سواء عبر الإعلام، أو عبر دفع الحراك بوسائل عديدة لارتكاب الأفعال التي تشوه صورته. وسرعان ما انقضت لحظة الحقيقة تلك، وارتسم في وعي الناس فهماً آخر للحراك. بعد زمن غير طويل، شعر الكم الأكبر من أبناء الأقليات بغربة عن الحراك الذي راح يأخذ أكثر فأكثر منحى إسلامي، الأمر الذي زاد أكثر فأكثر من غربة هؤلاء عنه. ومع الوقت راح العنصر العنفي في جانب الثورة يشتد أكثر فأكثر، الشيء الذي حرك مخاوف لها جذور عميقة في تاريخ الأقليات المذهبية والدينية في هذه المنطقة الدائمة الاضطراب من العالم.

جرى استثمار تلك المخاوف لتحريك نوازع الدفاع عن النفس، وليظهر المدافعون عن النظام مدافعين عن الخائفين على مصيرهم من هؤلاء المحتجين. ولاسيما أن العديد من إشارات التهديد قد صدرت من جانب الحراك ضد الأقليات وضد العلويين بالتحديد. هنا بدأت تتغير النظرة القيمية للشبيح الذي بات عنصراً في منظومة الدفاع الجماعي

48 حديث شخصي للكاتب مع شباب (طلاب جامعة) شاركوا كما قالوا في «تمشيط» مناطق في بانياس

عن النفس[49]. وكان للصور التي تنقل حالات القتل التي تعرض لها جنود وعناصر أمن النظام أو عناصر "اللجان الشعبية" أن زادت من قيمة هؤلاء على أنهم يعرضون أنفسهم للخطر دفاعاً عن غيرهم.

يضاف إلى ذلك، تحسن نظرة المحيط الاجتماعي إلى هذه التشكيلات بعد أن انضم إليها أعداد كبيرة من الشباب ممن لهم تقديرهم في محيطهم الاجتماعي، ومنهم من حملة شهادات جامعية. فهذا التدفق من الشباب المتعلم والحسن السيرة في نظر الناس، عدّل من سوء صورة الشبيح وخلق انطباعاً جديداً حول هذه التشكيلات الجديدة.

ويتعين الانتباه إلى أن طول أمد الصراع الدائر في سوريا اليوم، غيّر في انطباعات الناس وميولهم ومواقفهم. حيث يعتقد غالبية الناس اليوم إن "أخلاق التشبيح" التي لا صلة لها سوى بالمصالح الخاصة بعيداً عن المصلحة العامة وعلى حسابها، تطل برأسها من جديد في ممارسات الكثير من عناصر ما يسمى "جيش الدفاع الوطني". غير أن ذلك لم يُحدث تحولاً حاسماً في التقييم نظراً إلى أن المجتمعات المحلية للشبيحة لاتزال تعيش الخوف على مصيرها من التطرف الإسلامي الذي يسود، وبالتالي لا تزال المهمة العامة التي يقوم بها الشبيح تغطي على أفعاله التي يتعدى فيها على الحقوق العامة وعلى حقوق الأشخاص.

التشبيح العام والتشبيح الخاص

إن التشبيح ما بعد الثورة هو تشبيح عام، بمعنى أن "المعلم" الفعلي فيه هو السلطة "العامة"، وبالقياس يكون التشبيح السابق للثورة تشبيح خاص ينحصر فعله وإدارته ومردوده المباشر بشخص واحد هو "المعلم". وإذا كان الطلب على التشبيح العام قد امتص في الفترة الأولى من الثورة التشبيح الخاص، فإن تطاول زمن الصراع واستقراره، خلق مجدداً الشروط الملائمة للتشبيح الخاص ولاسيما في المناطق التي لا تزال آمنة مثل منطقة الساحل السوري. فعادت شوارع وحارات المدن تشهد من جديد حوادث التشبيح الخاص التي كانت تشهدها في أيام عز التشبيح في الثمانينات والتسعينات من القرن المنصرم.

اليوم تشهد هذه المناطق الهادئة تجاور الظاهرتين اللتين تنسبان إلى التشبيح، نقصد التشبيح العام والتشبيح الخاص. هناك اليوم العناصر التي دخلت في تشكيلات "جيش الدفاع الوطني" التي تشارك في نصب حواجز التفتيش وفي عمليات المواجهة مع المعارضة المسلحة (رغم أنه تسود قناعة واسعة أن المشاركة القتالية لهذه التشكيلات لا تتعدى سرقة المناطق التي "يحررها" الجيش، وارتكاب المجازر بحق أناس عزل). إلى جوار هذه العناصر يوجد اليوم شبيحة كلاسيكيين يقومون مثلاً بقطع طريق رئيسي لإرغام فتاة جميلة، وقعت في نفس "المعلم"، على الانضمام إلى موكبه. واللافت أنه حدث أكثر من مرة أن سقط عناصر من حواجز التفتيش (وهم من عناصر جيش الدفاع الوطني) قتلى دهساً بسيارة أحد الشبيحة الكلاسيكيين الجدد الذين يجدون أنه من غير اللائق بهم أن يقفوا على حاجز. وللمزيد من غرابة المشهد، فإن بطل التشبيح الخاص في الساحل اليوم هو نجل المسؤول الفعلي عن "جيش الدفاع الوطني". يبدو التشبيح العام نوعاً من التعبئة العامة لحماية النظام الذي يحتضن التشبيح الخاص الذي يشكل جوهر النظام وروحه.

لكن من التغيرات الملحوظة التي بدأت تظهر في البيئة الموالية بعد سنتين ونصف من الصراع، انخفاض قيمة الرئيس عما كانت عليه في البداية. لم تعد تسمع من يقول إن "سيادة الرئيس" هو المعارض الأول وإنه الأمل في تخليص النظام من الفساد والمفسدين الذين أوصلوا الشارع للاحتجاج، وأنه سوف يباشر تنظيف النظام وإصلاحه ما أن يستتب الأمن وتتاح له الفرصة. لم تعد تسمع التمييز القديم بين الرئيس والنظام: "أنا ضد النظام، ولكني مع سيادة الرئيس". لم تعد صور الرئيس ترافق صور الشهداء الأبطال الذين يصلون إلى الساحل من كل مكان في سوريا (على الأقل لم تعد كذلك بنفس الوتيرة السابقة)، ولم يعد انتقاد الرئيس من التابوهات. على أن هذه الانتقادات تأتي في معظمها من اليمين، أي تنتقد تردد الرئيس في الحسم، وتساهله مع مسببي "الأزمة" سواء من جهة المحتجين أو من جهة المسؤولين الذين سهوا عن تهريب السلاح والأفراد وحفر الأنفاق ..الخ. صار الشعور بالخسارة العامة طاغياً بما يعني أن هناك فشل عام. هناك موت يومي غزير ودمار هائل، وهناك صعوبات اقتصادية كبيرة تتزايد يوماً وراء يوم، وهناك نفق سياسي لا يبدو له أفق. وقد بدأت تنعكس هذه التغيرات في مسار الأحداث على الوعي الموالي بالترحم على الأسد الأب الذي "كان يمكنه بحنكته أن ينقذ سورية من هذا المصير، إما بحسم عسكري مبكر أو ببراعة سياسية تعزل المتطرفين وتجردهم من الدعم، وتفتح أفقاً سياسياً ممكناً". المحصلة اليوم هي أن الاسد الابن خسر جزءاً مهماً من قيمته الجامعة بين الموالين الذين صاروا يكررون القول إنهم لا يدافعون عن أشخاص (اقرأ الرئيس) بل عن البلد، هذه الكلمة التي راجت في الفترة الأخيرة كبديل عن كلمة الوطن، بعد أن استهلكت هذه الأخيرة في اللغة السياسية الموالية التي ماهت بين النظام وبين الوطن.

هذا التحول يحمل ربما، وعلى خلاف الكثير من التوقعات، بداية تفكك ظاهرة التشبيح، على الأقل بشكلها الذي عهده السوريون. فهذه الظاهرة تحتاج إلى رأس دولة مستبد قوي ويحقق إجماعاً لا منازع عليه في دوائر وأجهزة السلطة، بما يمكنه من تغذية هذه الظاهرة وحمايتها بقوته، وبما يمكنه بقوته نفسها من أن يضبطها ويسيطر عليها في الوقت نفسه. فحين تهتز صورة الرئيس ويختل الإجماع من حوله فإن ظاهرة التشبيح تتراجع بسبب تراجع التوازن القائم على القطب الواحد لصالح توازن آخر قائم على تعدد الأقطاب في السلطة. ظاهرة التشبيح تنتعش في ظل القطب السلطوي الواحد الأوحد، لكنها تتراجع مع تراجع قوة هذا القطب ونشوء أقطاب متعددة.

ثقافة التشبيح وظاهرة التشبيح الموازي

في الواقع ساهمت ظاهرة التشبيح في تخريب المجتمع السوري من خلال التأثير على قيم المجتمع ومعايير النجاح والفشل فيه. فقد تركت ظاهرة التشبيح في المجتمع السوري، وخارج دائرتها الخاصة، أثرها في اتجاهين:

الاتجاه الأول : شمل طيفاً من المجتمع راح ينظر إلى التشبيح كنموذج مرغوب لتأمين "القيمة" وسبل العيش. فحين يتهيب الناس "الشبيح" ويتقبل المجتمع السلبطة والكسب غير المستحق على أنهما شطارة، يصبح من المنطقي أن يمارس الكثير من أبناء المجتمع، ممن لم يتح لهم أن يكونوا ضمن دائرة التشبيح الموصوفة، السلبطة والتشبيح، كل منهم في مجال عمله. يصبح من الممكن أن يمارس الموظف والحرفي والطبيب ومعلم المدرسة وسائق السرفيس والبائع .. الخ التشبيح (السلبطة) ضمن الحدود التي تتيحها له مهنته. وعلى نطاق أوسع أدت ظاهرة التشبيح إلى انتشار ظاهرة أخرى على هامشها يمكن تسميتها ظاهرة التشبيح الموازي، حيث يتبنى الكثير من الشباب مظهر وسلوك وتعابير الشبيحة دون أن يكون لهم أي صلة فعلية بالشبيحة. والغرض من ذلك هو استثمار رأس المال الرمزي للشبيحة في سوق العلاقات الاجتماعية. ويستغل الشبيح الموازي خوف الناس الذي يصدهم عن المواجهة، فترى الناس يتراجعون أمامه ويحلون أي إشكال على حسابهم لتفادي ما يمكن أن يلحق بهم نتيجة الوقوف في وجهه، إذا كان هذا المدّعي شبيحاً حقيقياً. وقد تكون ظاهرة التشبيح الموازي أكثر تواجداً في اللاذقية، التي هي مهد الظاهرة الأصلية والظاهرة الموازية. من المعتاد أن تجد في الشوارع شاباً يسير وسط الشارع دون أن يعدل من مساره أو سرعته حين تقترب منه سيارة، وإذا خطر للسائق أن ينبهه بالبوق فإن هذا الشاب "المتشبّح" سوف يكتفي برمق السائق بنظرة استنكار توحي، كما تحتفظ ذاكرة الأهالي من مشاهدات ومن مرويات عديدة، بأن وراء هذه النظرة تكسير للسيارة وبهدلة للسائق. فلا يبقى أمام السائق إلا أن يسير على سير الشاب حتى يتاح له تجاوزه.

الاتجاه الثاني من تأثير ظاهرة التشبيح على المجتمع، شمل غالبية المجتمع الذين باتوا لا يعرفون سبيلاً للسلامة سوى السكوت عن كل شيء بما في ذلك حقوقهم التي لا يمكن لقانون أن يحميها في ظل التشبيح وتغول أجهزة الأمن. ففي فترة الاستقرار التي شكلت الفترة

49 مع ضرورة التأكيد هنا على الفكرة التي أوردناها من قبل والتي تقول إن ما سمي الشبيحة بعد الثورة، يختلفون من جوانب عدة عن الشبيحة ما قبل الثورة.

الذهبية للتشبيح بمعناه الخاص، نجح النظام في تأميم الخطر والخوف اللذان باتا مركزيين كالسياسة والاقتصاد في دولة الأسد. الجهة الوحيدة التي يحق لها أن تخيف المواطن وتشكل خطراً دائماً على حقوقه، بما في ذلك الحق في الحياة، هي السلطة المستبدة باستطالاتها الرسمية وغير الرسمية (الشبيحة). كان ثمة أمان عام في سوريا صحيح، ولكن لم يكن لمواطن أن يأمن على نفسه إذا خرج من البيت أن يعود. يقضي المواطن السوري حياته وهو على حافة هذه الهاوية، لا يحميه منها قانون ولا دستور. لا يعرف المواطن السوري حين يضع قدمه على الأرض أو حين يتكلم أو يلتفت أو يبتسم أو يكشر، هل تجاوز خطاً أحمر ما لجهة ما (وما أكثر الجهات التي تتفرع كأذرع الاخطبوط وتلتقي في جسد واحد هو السلطة المستبدة الكلية الحضور)، وهل عليه بالتالي أن ينتظر ردعاً ما. الأمان العام وانعدام الأمان الشخصي هي السمة المميزة للنظام المستبد على الطريقة البعثية الأسدية. في ظل هذا الحال تصبح ثقافة الاستسلام سائدة، وهذه الثقافة التي تزدهر في مناخ الاستبداد والتشبيح، تعود من ناحية ثانية لتحرض مجدداً الاستبداد والتشبيح. "فالإنسان الذي غرست أنظمة القمع خوفاً عريقاً في نفسه، يشجع كل من حوله على التطاول عليه، كما أنه يعرف هو نفسه كيف يستغل الفرصة للتطاول على الآخرين حين يرى الفرصة سانحة".[50]

التشبيح الثقافي

جوهر التشبيح الثقافي هو ضعف الجدارة الثقافية عند المثقف الشبيح وتبعيته بالتالي لقوة النظام السياسي لحصوله على ما لا يستحق من تسهيلات، وما لا جدارة له به من مناصب. نوع من التعايش (sy-biosis) والتجاذب بين نظام سياسي قاصر يحمي نفسه بالقوة، وبين مثقفين قاصرين يحمون نفسهم بالنظام. النظام يعطي هؤلاء "قيمة" ومناصب لا يستحقونها وذلك على حساب غيرهم من المثقفين، وهم يدافعون عن النظام بخيره وشره. فمن النادر أن تجد مثقفاً مبدعاً ضمن هذه الدائرة المتنفّعة. يكون هؤلاء المثقفون شديدي الدفاع عن النظام إلى درجة تنزيهه عن النقد، أو للدقة عن النقد الفعال الذي يمكن أن يخدم في التغيير. غير أن هذا في الحقيقة لا يكفي للتعريف بالتشبيح الثقافي، فلا بد من تقديم إضافة حاسمة إلى هذا التعريف كي تتضح صورته، وهي أن المثقف الشبيح يشكل واجهة لردع غامض، قد يتخذ شكل العنف الجسدي (على شاكلة ما حدث مع رسام الكاريكاتير علي فرزات) أو الاعتقال (كاعتقال الفنان يوسف عبدلكي) أو الفصل من اتحاد الكتاب (كما جرى للشاعر أدونيس). يحاجج المثقف الشبيح خصومه مستنداً إلى حائط أجهزة الأمن وجماعات الشبيحة الجاهزة لإنزال أي "عقوبة" بحق من يرشحهم للعقاب. فيمكن للمثقف الشبيح أن يدمر حياة زملاء له إذا ارتأى أن إنتاجهم الثقافي (الذي لا يفهمه ولا يتابعه الشبيحة العاديون وضباط وعناصر الأمن) مضاد للنظام، أو فيه تلميحات غير لائقة بحق الرئيس مثلاً. على هذا يمكن القول إن المثقف الشبيح هو العين الثقافية للأجهزة الأمنية أو الواجهة الثقافية في موشور ظاهرة التشبيح.

ومن حالات التشبيح الثقافي التي يعرفها شخصياً كاتب هذه السطور، أنه جرى اعتقال أحد النقاد السوريين وهو في الستين من عمره، لأنه نشر نقداً لقصيدة (اسماعيل) للشاعر السوري أدونيس التي يهجو فيها الشاعر بلغة رمزية نظامي البعث على ضفتي الفرات (العراق وسوريا). فقد رأى الشبيح الثقافي (وكان مستشاراً ثقافياً في القصر الرئاسي) أن في هذا النقد تعدياً يطال سيادة الرئيس، وأبلغ ذلك إلى الجهات التي يهمها الأمر، فتصرفت. وكان أن تم اعتقال ونقل هذا الناقد مخفوراً إلى دمشق، واحتجز لمدة تزيد عن الشهر وتعرض إلى تعذيب شديد كاد يودي بحياته، قبل أن يتمكن من أن يوضح لجلاديه أنه يشرح ما يقوله الشاعر دون أن يعني هذا أنه يتبنى قول الشاعر.

بمثابة خاتمة

إن انتصار النظام السوري على المجتمع بعد سحقه حركة الإخوان المسلمين في 1982، شكل البيئة التي تكاملت فيها واستقرت ظاهرة الشبيحة. وتناولنا المواصفات التي تحدد الشبيحة، ثم بحثنا في أصل التسمية. ولاحظنا أن الشبيحة ما قبل الثورة السورية في آذار 2011، لم تكن مجموعات عنفية بحصر المعنى، بل كانت مجموعات لها وظيفة أساسية هي تأمين مصالح المعلم، وكانت تلجأ إلى العنف حين تصطدم مع جهة ما في طريق تحقيق هذه المصالح. وما أحداث العنف والاستفشار التي أقدم عليها شبيحة ما قبل الثورة واستهتارهم التام بكل القيم المستقرة في وجدان الناس، إلا جانب واحد من صورتهم، لكنه الجانب الذي يكشف حقيقة نظرتهم إلى أنفسهم (كأسياد) وإلى الناس (كعبيد)، ويكشف العمق الحقيقي للدولة الأسدية التي احتضنت وحمت هذه الظاهرة.

وحاولنا تحرير هذه الظاهرة من إسار الصورة النمطية الفقيرة عن الشبيحة والتي أشاعتها كتابات متسرعة ودعائية أكثر منها بحثية. وقد كثرت تلك الكتابات جراء الطلب الشعبي الواسع على معرفة هذه الظاهرة غداة شيوع تداول لفظ الشبيحة في سياق الثورة السورية. فركزنا على التحولات التي طرأت على ظاهرة الشبيحة بعد اندلاع الثورة في سوريا. وحددنا هذه التحولات بأنها تنظيمية (الانتقال من حالة أقرب للفوضى إلى حالة التنظيم الهرمي)، وعددية (زيادة هائلة في عديد هذه التشكيلات)، ووظيفية (الانتقال من العمل لخدمة مصالح المعلم إلى خدمة السلطة "العامة" التي ظهرت مباشرة بمثابة "معلم عام") وأخلاقية (التحول في وعي البيئة المحيطة من جماعة منبوذة أخلاقياً إلى جماعة مقبولة على أنها تدافع عن الوطن ضد الإرهاب، فضلاً عن دخول عناصر جديدة لها قبول اجتماعي جيد على خلاف عناصر الشبيحة التقليديين المنبوذين أخلاقياً) وسياسية (دخول هذه الجماعات إلى مجال السياسية من باب العمل على قمع الثورة). وهي تحولات فعلية ومهمة تكاد تجعل ظاهرة التشبيح ما قبل الثورة مقطوعة عما بعدها. ولا يربطهما سوى الجوهر العميق المتمثل في تأليه النظام وإعلائه على ما سواه من قيم أو اعتبارات.

ورصدنا بعض هوامش ظاهرة الشبيحة، مثل ظاهرة التشبيح الموازي حيث يستثمر بعض الشباب، ممن لا علاقة فعلية لهم بدائرة التشبيح الخاصة، الرصيد الرمزي للشبيحة للإيحاء بأنه ذو سلطة لكي يمرر مصالح معينة أو فقط لكي يرضي ذاته ببعض العنتريات. وأشرنا إلى تأثير ظاهرة التشبيح على تعميم سلوك السلبطة في المجتمع. وعرجنا على ظاهرة التشبيح الثقافي. كما تناولنا في السياق مستقبل هذه الظاهرة، فرأينا أن ضعف سيطرة الرئيس وضعف الإجماع من حوله سوف يؤدي إلى تراجع في هذه الظاهرة واتخاذها أشكالاً مختلفة قد تكون أقل فجاجة وفجوراً.

50 حيونة الإنسان. مصدر سابق. الصفحة 103

المعارضة المسلحة في سوريا

الإسلاميون يطيحون بالثورة المدنية

راشد عيسى

مدخل

بعد عامين ونصف على اندلاع حركة الاحتجاجات في سوريا، يمكن القول إن تغيرات هائلة طالت المشهد الداخلي السوري برمته، من تظاهرات ملأت الشوارع والساحات من دون أن يرمى حجر باتجاه قوات النظام، إلى حرب مدمرة استخدمت فيها كل ما يخطر من أسلحة، من قصف الطيران للأحياء السكنية، إلى صورايخ السكود، إلى ضرب الأحياء بالأسلحة الكيماوية. تظاهرات بدأت برمي الورد وزجاجات الماء على الجيش وتوجيه التحية له، فكانت النتيجة أكثر من مئة ألف من الضحايا، ومئات الآلاف من المعتقلين والمختفين والمخطوفين، مئات الآلاف من البيوت المدمرة، وحوالى سبعة ملايين نازح من السوريين، داخل البلاد وخارجها. فكيف تحول المشهد من هذه الصورة السلمية، إلى هذا المشهد الحربي الذي زلزل البلاد، كما زلزل دول الجوار.

لم يكن غريباً مشهد العنف إزاء عنف النظام السوري، لكن صمت المجتمع الدولي وترك السوريين وحيديين في مواجهة مصيرهم كان لا بد أن يقود إلى نشوء معارضة مسلحة، ستنقسم بدورها إلى أحزاب وكتائب، ستنحدر بغياب قوة مركزية إلى الفوضى والتناحر والقتال على الاستئثار بسلطة جزئية هنا أو هناك. هكذا وصل عدد الفصائل والفرق إلى ما يزيد على الألف، توزعت بين مختلف التوجهات القومية والعلمانية والإسلامية المتطرفة أو المعتدلة، أو حتى العشائرية التي تحاول أن تستعيد مجداً كان لها في ثورات سورية سابقة ضد الاستعمار.

جاء "الجيش الحر" ليكون مظلة أكثر من أن يكون له الكلمة الأخيرة على الفصائل، ثم جاء الإسلاميون من "هيئة دروع الثورة" التابعة ل "الإخوان المسلمين"، إلى "جبهة النصرة"، و"دولة العراق والشام الإسلامية" (داعش)، الفصيلين اللذين يتحدران من تنظيم "القاعدة"، وهما رغم ذلك دخلا في مواجهة عسكرية كانت آخر فصولها استيلاء "داعش" على مقر ل "النصرة" شرقي البلاد.

كيف ولدت هذه الفصائل، من أين جاءت، وما هي الظروف التي أحاطت بلحظة الولادات تلك، وإلى أي مدى أخلصت تلك الفصائل لبياناتها الأولى. وأي مستقبل لتلك الفصائل في حربها مع النظام، أو في تناحرها معاً. هل تحمل تلك الفصائل بذور موتها ونهايتها، أم قد تحمل شروط وحدتها والتفافها حول هدف إسقاط النظام. أم أنها محكومة بتوافق الآخرين، الدول الإقليمية التي نجدها ممثلة في هذا الفصيل أو ذاك، هل يمكن أن تكون الكلمة الفصل لهذه القوى على الأرض أم لمن يقف وراء تلك القوى. وهل يمكن لاتفاق سياسي دولي مبرم أن ينهي الظواهر المسلحة مستقبلاً أم أنه سيجد نفسه مكبلاً بواقع على الأرض بات متجذراً؟

هنا محاولة للبحث في واقع الفصائل المسلحة المعارضة في سوريا، إلام آلت، إلام ستؤول.

حاجة النظام إلى العسكرة

بدا من الأيام الأولى لاندلاع حركة الاحتجاجات المناوئة للنظام السوري، أن هذا الأخير ماض في طريق إسكات الاحتجاجات السلمية بالعنف، وهو سرعان ما بدأ بالفعل بإطلاق النار على المتظاهرين[51]، تحت غطاء ماكينة إعلامية تروّج لوجود عناصر مسلحة "مندسة" تطلق النار من قلب التظاهرات على رجال الأمن، أو تطلق النار على المحتجين لتورط رجال الأمن. هذا في وقت لم تسمح السلطات لأي إعلام مستقل بتغطية الأحداث بصورة محايدة.

51 أطلق النظام النار على المتظاهرين في أول يوم جمعة للتظاهرات في درعا. وأسقط شهيداً هو حسام عبد الوالي عياش.

عنف النظام استُقبل دائماً بسلمية أشد من المتظاهرين، وبشعارات تنادي بوقوف الجيش إلى جانبهم وحمايتهم. كان التفاؤل شائعاً وقتئذ بأن يقف الجيش السوري إلى جانب المتظاهرين كما فعل الجيش المصري قبل شهر واحد من اندلاع الثورة السورية. لكن شهوراً من القتل المجاني، ومن زجّ النظام للجيش في مواجهة المتظاهرين السلميين كان لها أن تفتح مسارات أخرى للعنف مقابل عنف النظام، وكردّ فعل عليه. فالجندي في الجيش النظامي وجد نفسه أمام اختيار صعب، حين يرفض أوامر النظام بإطلاق النار على المتظاهرين، وهو يرى بأم العين إلى أي حد هم سلميون، وبالتالي سيستحق القتل والإعدام الميداني من رؤسائه. الانشقاق كان هو الخيار، إن وجد إليه السبيل. كانت هذه هي لحظة ولادة جيش بديل عن جيش النظام، وإن كان همّ الجندي المنشق النجاة بنفسه أولاً من مأزق أن يقتل أو يُقتل، فلا شك أن الخطوة التالية كانت البحث عن ملاذ يحتمي به من المطاردة. كذلك فإن ظاهرة الانشقاق التي تتالت بسرعة فيما بعد تؤكد أن المحتجين كانوا بالفعل عزلاً من السلاح، الأمر الذي أثقل على ضميرهم، خصوصا أن الجنود في الواجهة هم ممن يؤدون الخدمة الإلزامية، أي أنهم أقرب إلى المدنيين منهم إلى العسكريين.[52]

جاء ذلك في وقت لم يعد لدى المتظاهرين المدنيين أنفسهم خيارات أمام العنف الأعمى للنظام. قتل واعتقال واغتصاب، وحرمان الناس من دفن أبنائهم بإطلاق النار عليهم، كل ذلك دفع المتظاهرين إلى حمل السلاح للدفاع أنفهسم. وهنا كانت نقطة تلاقي المدنيين الذي حملوا السلاح للدفاع عن أنفسهم مع العسكر المنشقين عن الجيش النظامي.

هكذا بدأت ظاهرة حمل السلاح "بشكل فردي، من خلال بنادق الصيد والمسدسات. هذه الأنواع من الأسلحة متوفرة لدى الشعب السوري منذ زمن، ومعظمها مرخص. الفلاحون لديهم أسلحة خفيفة لحماية حقولهم من السرقة. فبدأ بعض الأشخاص باستخدام أسلحتهم للدفاع عن المظاهرات السلمية وحمايتها من بطش قوات النظام".[53]

حين باتت المدن، الساحات والشوارع التي يجري فيها التظاهر، ملاذاً للمنشقين والمقاومين بالسلاح عمد النظام إلى حصار المدن، ثم اقتحامها وتقطيعها بالحواجز. كانت فظاعة الانتهاكات التي لقيتها المدن كافية لأن تدفع الناس إلى مزيد من الاحتماء بالسلاح. وبالنسبة للنظام، بدا وكأنه استطاع فعلاً أن يدفع المناوئين إلى ملعبه، إلى عسكرة احتجاجاتهم، فقد كان يحرجه أخلاقياً من قبل أن يستخدم القوة العسكرية الجبارة في مواجهة صدور الناس، الذين لم يقووا حتى على حمل الحجارة في وجوه قوات الأمن.

هكذا استطاع النظام تسويغ الحل الأمني ضد كل أشكال المعارضة، وكذلك تسويغ المواقف الدولية الداعمة للنظام (روسيا والصين أساساً) الذي يواجه حركة مسلحة، الأمر الذي أربك التحركات الدولية لدعم الثورة في سوريا، بالإضافة إلى تعزيز مواقف الفئات الموالية للنظام (الأقليات خصوصاً)، وإدخال المزيد من التماسك إلى صفوف الجيش النظامي، جراء تعرض عناصره للقتل من جيش آخر، بالإضافة إلى مزيد من الخسائر البشرية والمادية، وأخيراً إلى إضعاف جاذبية الثورة وقيمها.[54]

ذاكرة الدم

مع مكاسب كهذه حصدها النظام بات واضحاً أنه أراد فعلاً أن يدفع الناس إلى السلاح. حوادث عديدة يرويها أبناء الأحياء المنتفضة تؤكد أن النظام أراد للناس أن يحملوا السلاح، هذا ما حدث في تظاهرات مدينة درعا حين تعمّد ترك أسلحته، ثم راح يطالب الأهالي بإعادتها تحت تهديد اقتحامهم.

بعض الأحياء والمدن الثائرة استبقت وصول عنف النظام إليها، فتلك

52 راتب شعبو- «عن عسكرة الثورة السورية»- «النهار» اللبنانية- 21-4-2012

53 صبحي أبو نعمان. الناطق باسم «لواء أسود الغوطة» - مقابلة لموقع «نواة»- 3 تموز 2013

54 راتب شعبو- «عن عسكرة الثورة»- سبق ذكره

الأحياء التي رأت ما حلّ بمدينة درعا التي حوصرت واقتحمت ونهبت، كما دنست مقدساتها، لن تسكت على مصير مماثل، ففي جسر الشغور كمن المقاتلون المعارضون لقوات النظام قبيل اقتحامها المدينة، فقتلوا منهم ما ينوف على المئة وعشرين عنصراً، في حادثة اعتبرت مؤشراً على أن ذاكرة الدم أنعشت لدى أبناء تلك المدينة التي عاشت مجزرة رهيبة في مواجهات الثمانينيات بين تنظيم "الاخوان المسلمين" وقوات النظام السوري. كان الحادث مدوياً، ولم يفت النظام أن يستغله بأبشع طريقة، حيث اعتمد جزء من خطته على تخويف السوريين من دوامة العنف الأعمى، ومن وصول السلاح إلى أيدي الإسلاميين.

الأهداف الأولى لحمل السلاح في وجه النظام تلخصت بمحاولة النجاة من المأزق الذي وضع الجندي فيه وهو يواجه أهله العزّل بالرصاص، وفي حماية المتظاهرين السلميين من بطش النظام. حين بدأ النظام باقتحام المدن وحصارها والبطش بأهلها بات على المقاتلين أن يمنعوا تقدم قوات النظام من الدخول إلى المدن. ولم يكن ذلك ليحتاج أكثر من الأسلحة البسيطة التي بين أيدي الثوار، إلى حد أنهم رفضوا مدّهم بأي سلاح من الخارج. لكن مع تطور عنف النظام الذي سرعان ما قفز إلى القصف المدفعي والصاروخي العشوائي للأحياء الآهلة، غير آبه حتى بالموالين له ممن يسكنون تلك الأحياء، وصولاً إلى استخدام طائرات الميغ الحربية وقصف المدن بالبراميل المتفجرة، كما بصواريخ السكود فقد تغيرت خطط الجيش الحر. هنا بات على الثوار أن يبحثوا عن أسلحة نوعية تتلاءم والوضع الجديد. لم يستطيعوا تأمين حظر جوي ومناطق آمنة، إذاً عليهم أن يحيّدوا سلاح الجو، المطارات، وكذلك مهاجمة القواعد الصاروخية والمدفعية.

انعدام التوازن بين سلاح الجيش الحر وجيش النظام، الذي لم تتورع قوى دولية وإقليمية عن إمداده بالسلاح جعل هاجس الجيش الحر، وحتى المتظاهرين السلميين أيام الجمع[55]، المطالبة بإمداد المعارضة بالسلاح النوعي القادر على تحقيق التوازن.

إنه عنف النظام إذاً، الذي أدخل البلاد في دائرة لا فكاك منها، لسان حال النظام أن ما لا يمكن حلّه بالعنف، يمكن أن يحل بمزيد من العنف، الأمر الذي أخذ مقاتلي الجيش الحر إلى البحث عن سلاح أكثر فعالية. تدرج الجيش الحر من السلاح الخفيف إلى النوعي. من الكلاشنكوف والإم 16 والآر بي جي، القنابل اليدوية، والألغام والعبوات الناسفة المصنعة يدوياً. إلى رشاشات مستولى عليها من موقع النظام، ورشاشات شيلكا 23، إلى صواريخ كوبرا المضادة للطيران. ثم عربات، ودبابات مستولى عليها بأعداد قليلة من دبابات تي 62، وعدد أقل من تي 72. أما الطائرات فمن غير المممكن استعمالها حتى في حال الاستيلاء عليها، على الأقل بسبب قلة وجود طيارين مختصين منشقين[56]، وبسبب عدم وجود مطارات مجهزة، ولسهولة أن تقع تلك الطائرات فريسة لمضادات النظام الجوية.

ويبدو أن الجيش السوري الحر استطاع أخيراً أن يحصل على سلاح نوعي رفض دائماً الكشف عن طبيعته، ولكن بدا من مسار المعارك في الشمال السوري، وفي درعا جنوباً، وفي ريف دمشق أن الجيش الحر بات قادراً على تحقيق التوازن مع الجيش النظامي، إلى حد أنه يجري تفسير استخدام السلاح الكيماوي في غوطة دمشق الشرقية[57] بأنه جاء إثر تسرب خطة تقضي بهجوم كبير للجيش الحر على دمشق وإحكام القبضة على مناطق أمنية حساسة بالنسبة للنظام.

أولى الانشقاقات والتشكيلات

بدأت حركة الانشقاقات المعلنة عن الجيش النظامي السوري بإعلان الملازم أول عبد الرزاق طلاس انشقاقه بتاريخ 6 حزيران2011.

أول ما يلفت النظر في هذا الانشقاق وما تلاه من انشقاقات أخرى أنها جاءت متلفزة، تعلن بالاسم والصورة هوية المنشق، على الرغم مما يحمله ذلك من مخاطر على المنشق وعائلته وأقاربه، حيث اعتاد النظام أن ينكّل بأهالي المطلوبين، وهذا هو سبب قلة الانشقاقات، الأمر الذي سيكون له أثره تالياً في تكوين الجيش الحر، حيث طغى المكون المدني على العسكري.

بعد ذلك جاء إعلان المقدم حسين هرموش انشقاقه بتاريخ 9 حزيران2011 وتشكيله "لواء الضباط الأحرار"، الذي سيحمل لاحقاً اسم "حركة الضباط الأحرار". ولا يخفى أن اسم الحركة يذكّر بثورة العام 1952 المصرية التي تزعمتها حركة الضباط الأحرار المصرية، والتي أوصلت الزعيم جمال عبدالناصر إلى الحكم.

مع تزايد عنف النظام كانت حركة الانشقاقات تتزايد، وتصل إلى مراتب أرفع مستوى، هكذا جاء انشقاق العقيد رياض الأسعد في تموز 2011 ليكون عاملاً فارقاً في تطور حركة المعارضة المسلحة لكونه أول عسكري ينتمي لرتبة الضباط القادة ينشق عن المؤسسة العسكرية. الأهم من ذلك أنه كان المؤسس لـ "الجيش السوري الحر" الذي أصدر بيان التأسيس بتاريخ 29 تموز2011، بعد أن انضمت إليه "حركة الضباط الأحرار". ليصبح إطاراً ومرجعية للعسكريين الذين انشقوا عن الجيش السوري.   في بيانه قال "الجيش السوري الحر" إنه يرمي إلى "وقف مجازر النظام، وحماية الثورة ومقدرات البلاد، والوقوف في وجه الآلة العسكرية اللامسؤولة التي تحمي النظام".

وبالفعل، تحول "الجيش الحر" إلى مرجع "مظلة أكثر منه هيكلية قيادية عسكرية تقليدية"[58]، وهو لذلك كان أقرب إلى الميليشيا منه إلى الجيش النظامي. هذا بالنسبة للمجموعات الصغيرة والتي تحتاج إلى إطار شرعي مساند. إنها ترى في الجيش الحر إطاراً تمثيلياً، حتى بلغ بأحدهم أن اعتبره "لعبة أو واجهة لنقول للعالم إن لدينا قيادة".[59]

أغلب عديد الجيش الحر هم من المدنيين الذين اندفعوا لحمل السلاح، بسبب قلة العسكريين المنشقين، كذلك فإن معظم العسكريين المحترفين في حال انشقاقهم كانوا يتوجهون فوراً إلى خارج البلاد. وبسبب حملة الاعتقالات التي طالت الناشطين المدنيين، سياسيين وحقوقيين، الذين بات معظمهم موزعاً بين المعتقلات والمنافي، فإن قوام الجيش الحر كان من غير المتعلمين، قليلي الخبرة بالسياسة، هكذا تحولت "بنية الجيش السوري الحر إلى بنية شعبية مدنية غير احترافية، فحاملو السلاح المدنيون غير مدجّنين مثل المنشقين المحترفين من الجيش "[60]. هذا سيجد تأثيره في سوء التنسيق بين كتائب الجيش الحر، وفي سوء التصريحات والتعاطي السياسي، إلى حد أن مقابلات مع منشقين عسكريين كانت تشي بالجهل حتى بمفاهيم وقيم أعلنتها الثورة.

يمكن القول إن بنية "الجيش الحر" نسيج وحدها، فهي كتائب ولدت من الصفر، تقريباً بلا تاريخ حزبي، لا تجربة في السياسة، ولا في الحرب. تجربة حددتها ردود الأفعال، لذلك أول ما يمكن أن نلمحه كسمة عامة لكتائب "الجيش الحر" نوع من التدين، الذي يجد تفسيره في كون المرء أمام الموت يصبح أقرب إلى الإيمان الديني، وهذا ما يفسر الكثير من الشعارات الدينية التي جرى تداولها، كما يفسر أسماء الكتائب والألوية المقاتلة التي أخذت في معظمها أسماء ذات دلالات ورموز دينية.

من أبرز الألوية المنضوية في إطار "الجيش الحر" "لواء الإسلام" في دمشق وريفها. ومن أهم كتائبه "كتائب الأمويين"، "كتيبة معاذ"، "كتيبة الزبير بن العوام"، "كتيبة الخطاب"، "كتيبة حمزة"، "كتيبة أحمد بن حنبل". وقد عرف "لواء الإسلام" بعد إعلانه استهداف مبنى "الأمن القومي" بدمشق، الذي أودى بحياة قادة سوريين عسكريين وأمنيين كبار.

---

55 حملت تظاهرات يوم 2 3 2012 اسم «جمعة تسليح الجيش الحر»

56 تقرير لقناة العربية حول تسليح الجيش الحر http://www.youtube.com/watch?v=sldBAEwiUWk

57 في 21 آب 2013 ارتكبت قوات النظام مجزرة بإطلاقها صاروخين محملين بغازات سامة قاتلة على غوطة دمشق الشرقية. كان ضحيتها أكثر من 1400 من المدنيين.

58 تقرير معهد دراسات الحرب الامريكي: المصدر: كلنا شركاء 2012/06/01

59 تقرير معهد دراسات الحرب الامريكي- سبق ذكره

60 ياسر نديم سعيد- «سوريا العسكرية»- موقع «الجمهورية»- 5 آب 2013

كانت أبرز السمات العامة[61] للتشكيلات العسكرية ذات التوجه العلماني: أن الإعلان عن تأسيسها جاء من قبل عسكريين منشقين عن النظام وحمل معظمها هذه الصفة العسكرية، ولما كان معظم المنشقين خاصة في الفترة الأولى للثورة يلوذون بالفرار خارج البلاد، فقد جرى الإعلان عن تأسيس معظمها في الخارج، وخاصة في تركيا. ولذلك، يؤخذ عليها أنها لم تؤسس في الداخل، بخلاف الكتائب الإسلامية والجماعات الميدانية الأخرى التي تنضوي تحت لواء "الجيش الحر". من جهة ثانية، جاء تشكيل معظم المجالس العسكرية برغبة من القوى الإقليمية والدولية المهتمة بالأزمة السورية في ضبط الواقع العسكري للثورة، خشية الانزلاق نحو الفوضى أو سيطرة قوى إسلامية متشددة على الحكم. وقد لوحظ حضور ممثلين عن قوى إقليمية ودولية أغلب مباحثات تشكيل المجالس العسكرية.

مراحل ومحددات

ويعتبر باحثون[62] أن "الجيش السوري الحر" مرّ بخمس مراحل تنظيمية رئيسية، الأولى بدأت خلال شهر نوفمبر 2011 حينما تشكل المجلس العسكري المؤقت، وذلك كإطار تنظيمي للجيش السوري الحر. أشار البيان التأسيسي إلى تعيين العقيد "رياض الأسعد" رئيساً للمجلس، وذكر أن المجلس العسكري مختص بدراسة أهداف الجيش الحر المتمثلة في إسقاط النظام الحاكم، وحماية المواطنين السوريين من قمع النظام، والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة، ومنع الفوضى فور سقوط النظام، كما أن المجلس يحتفظ بصلاحيات مطلقة في مجال العمليات الحربية وحفظ الأمن.

المرحلة الثانية بدأت مع انشقاق العميد مصطفى الشيخ، الذي أعلن عن تشكيل تنظيم حمل اسم "المجلس العسكري الثوري الأعلى" في شباط 2012، لكن الأمر انتهى بانضمام "المجلس العسكري الأعلى" إلى هيكل "الجيش الحر". الشيخ عبّر بانشقاقه عن إشكالية تنظيمية، فكيف سيجري ترتيب انضمامه وهو الأعلى رتبة إلى "الجيش الحر" الذي يقوده من هو أدنى منه رتبة. وربما كان الإشكال سيتكرر مع كل انشقاق لرتبة أرفع. كذلك بات واضحاً تزايد نفوذ قيادات الكتائب المسلحة داخل سوريا، واستقلاليتهم الملحوظة عن القيادات المتواجدة بتركيا، هنا جاء "المجلس العسكري الأعلى" محاولة لتعزيز السيطرة والتنسيق بين القيادة خارج سوريا وقادة الكتائب على الأرض.

المرحلة الثالثة جاءت بإعلان عن "القيادة المشتركة للجيش الحر" داخل الأراضي السورية، وذلك في آذار 2012 وفيها تمثيل لقيادة المجالس العسكرية في كل من حمص وحماة وإدلب ودمشق ودير الزور.

المرحلة الرابعة جاءت مع الإعلان عن تشكيل "القيادة المشتركة للمجالس العسكرية الثورية" في أيلول 2012 لتصبح إطاراً أوسع للتنسيق بين عناصر "الجيش الحر". هنا اعتمدت هيكلية "القيادة المشتركة" على التنسيق بين "القيادة العامة"، "مكتب التنسيق والارتباط"، والمجالس العسكرية لكل المحافظات السورية.

أما المرحلة الخامسة فكانت خلال شهر كانون أول 2012 حيث تم انتخاب 30 شخصاً، بمعدل ستة أشخاص عن كل جبهة من الجبهات الخمس، هي المنطقة الشمالية ومنطقة حمص والمنطقة الغربية/ الوسطى والمنطقة الجنوبية والمنطقة الشرقية). كان ذلك هو "مجلس القيادة العسكرية العليا" ويرأسه اللواء سليم إدريس. ويلاحظ أن كل جبهة من الجبهات الخمس لديها أقسام تيسر أعمالها، وتتمثل في قسم العمليات، وقسم المخابرات، وقسم الإمداد والتجهيز، وقسم الشئون المالية والإدارية، وقسم العدالة الانتقالية. هكذا أصبحت "القيادة العسكرية العليا" أعلى سلطة عسكرية في سوريا، وتهدف إلى رسم السياسات العسكرية لإسقاط النظام السوري، والإشراف على توزيع السلاح والأموال لمختلف الجبهات.

61 مروان قبلان- مجلة «سياسات عربية»- المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات- الدوحة- أيار 2013

62 محمد بسيوني عبد الحليم- «الجيش السوري الحر. النشأة والهيكل وأماكن الانتشار» 03 حزيران/يونيو 2013 المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية- القاهرة

يمكن القول إن محددات التحول والتبدل في هيكلية الجيش الحر كانت دائماً استجابة لإشكاليات رافقت الجيش الحر منذ ولادته.[63] أولاها تلك الهوة والفجوة بين قيادات الجيش الحر المتواجدة في المنفى بتركيا وبين القوات والقيادات الميدانية المتواجدة على الأرض والتي تخوض المعارك في سوريا. ثم هناك التنافس بين قيادات الجيش الحر وحدوث انشقاقات داخلية أفضت إلى خروج بعض القيادات من الجيش الحر، لتؤسس هياكل قيادية خاصة بها. ولطالما تكررت تصريحات من قيادات الداخل السوري العسكرية ترفض فيها تصريحات قادة الخارج وتستنكرها، وكذلك الأمر بالنسبة لقيادات في الخارج تستنكر فيها تصريحات قادة الداخل.

ويعتبر تنامي نفوذ الكتائب الإسلامية والسلفية من أهم التحولات الطارئة في المشهد السياسي السوري، فقد جاء هذا التحول في وقت كانت قيادات الجيش الحر تحاول الحفاظ على الصبغة العلمانية بعيداً عن أية انتماءات دينية يمكن أن تقسم المعارضة المسلحة على أساس مذهبي وديني، في وقت أراد الجيش الحر أيضاً أن يقدم إلى العالم صورة تحظى باعتراف وقبول دولي. كان صعود الإسلام السياسي هو أمر حتمي في دولة عانت الأغلبية السنية فيها من قمع وحشي لمدة أربعة عقود على يد نظام ديكتاتوري علماني، علاوة على أن دولاً إسلامية تقدم موارد مالية هائلة لتعزيز المقاومة الإسلامية ضد "نظام الأسد العلوي" المدعوم من إيران".[64]

هذا المحدد (تنامي نفوذ المسلحين الإسلاميين) لم يؤثر فقط في هيكلية "الجيش الحر"، بل أثر كذلك في كل تفصيل يخص الثورة السورية، بدءاً من شركاء القتال على الجبهة ضد النظام، وصولاً إلى التغير والتردد في الموقف الدولي الذي تذرع بالخوف من وقوع السلاح بيد الإسلاميين إذا فكر بدعم الجيش الحر وتسليحه. كذلك فإن الصراع بين كتائب ذات توجه علماني، أو حتى إسلامي معتدل سيظل ملازماً لعلاقات الكتائب المسلحة، ولم يعد غريباً أن نرى فصيلا إسلامياً يشن حرباً على كتيبة معتدلة في إطار التسابق على النفوذ والمصالح والتوجهات[65]. صراع طال طريقة الحكم والقضاء، وحتى أبسط الرموز التي تمثل مختلف الأطراف.

لقد لعبت مسألة الدعم الخارجي دوراً كبيراً في التأثير على المعارضة السورية وتشكيلاتها السياسية والعسكرية. فمن البديهي أن من يمنح الدعم لا بد سيؤثر في أجندة هذا الفصيل أو ذاك. هكذا كان لتركيا والسعودية وقطر وحتى استنكاف الولايات المتحدة بداية عن الدعم، كان لها أثر في تشكيلات المعارضة المسلحة، إلى حد أن البعض يصف القيادة العسكرية العليا المشتركة للجيش الحر كما لو أنها مجلس تمثيلي لتلك الأطراف الدولية.

واستطاعت التوازنات الدولية، ومراعاة الغرب والعرب على السواء لمصالحهم أولاً، إطالة أمد الأزمة في سوريا. تتناقض مصالح الغرب ومقاربته إزاء الثورة السورية كثيراً مع المصالح العربية، والأجندة الغربية والأميركية وطريقة تنفيذها وتقديراتها المستقبلية تختلف عن تلك العربية، على تنوع أطرافها وتنوع مواقفهم أيضاً، حيث "بوصلة المصالح الغربية ومحددات موقفها في الصراع القائم في سورية هي إسرائيل وأمنها ومستقبلها وكيف سيتأثر ذلك بأي وضع جديد تأتي به الثورة بعد انهيار نظام الأسد".[66]

هنا أيضاً شكلت مسألة تسليح كتائب المعارضة المسلحة نقطة الافتراق الأكبر، حيث رفض الغرب السماح بإمدادها بما تحتاج من سلاح، في وقت خضع الموقف العربي، لمطالبته بعدم التسليح. النتيجة كانت الميل إلى التطرف، وشعور عميق بالخذلان استعاد معه الثوار السوريون الموقف التاريخي المعادي من قبل الغرب تجاه القضايا العربية، وقد كانت لديه كل الفرصة في الأزمة السورية في أن يعيد ترميم علاقته بشعوب العالم العربي، من خلال تدخل إيجابي لمصلحة الشعب السوري في وجه نظامه القاتل.

63 بسيوني عبدالحليم- سبق ذكره

64 صعود الإسلاميين في سورية سوف يعزز المصالح الأميركية - «الحدث نيوز» -27 -8 2012

65 أنظر www.alarabiya.net/articles/2012/08/14/232229.html

66 خالد الحروب- الحوار المتمدن2013- / 4 / 7

لكن أخيراً أعلن الأمريكيون فتح باب المساعدات العسكرية للثوار السوريين، بعد أن تلقوا فيما يبدو ضمانات بأنها لن تصل إلى الأيدي الخطأ. لكن بالتأكيد كان الوقت قد تأخر، خصوصاً لناحية الفرصة التي أتيحت للجماعات الإسلامية المتطرفة، حينما ضعفت سطوة الكتائب العلمانية. تالياً جاءت الأسلحة النوعية، وربما الفتاكة، حسب تصريحات أطلقت أخيراً من معارضين سوريين، لكن كان النظام سباقاً دائماً في اللجوء إلى أسلحة غير متوقعة، كان آخرها استخدامه للسلاح الكيماوي التي وجهت إلى مدنيين سوريين. وحسب تصريحات أمريكية كان النظام السوري قد استخدم الأسلحة الكيماوية أربع عشرة مرة.

أسلمة الثورة

يمكن القول إن الأسباب التي أدت إلى العنف في سوريا، وإلى تحول ثورتها السلمية إلى مسلحة[67]، هي ذاتها التي دفعت بعض أطرافها إلى التطرف وإلى ظهور تيارات وكتائب وتوجهات إسلامية. وواقع الحال كان يشي بالعكس تماماً، أي بأن لا مكان للتطرف، حيث السوريون معبأون بقوة ضد الإسلاميين خصوصاً، الذين جرّوا عليهم الويلات بعد مواجهات الثمانينيات الدامية.

كان الحزب الإسلامي الوحيد، المشهود له بالقوة والتنظيم، ونعني "الاخوان المسلمين"، خارج البلاد ولا يلوي على قاعدة على الأرض، لا على المستوى الشعبي، ولا على مستوى القوة المنظمة التي تعمل بين الجماهير. "جماعة الإخوان المسلمين السورية ليست قوية كما يُعتَقَد عموماً. ساعد التركيز المستمر لنظام الأسد والدول الغربية والمجموعات المعارضة المنافِسة على جماعة الإخوان، في بناء سمعة مخيفة. لكن قدرتها السياسية والتنظيمية الفعلية تبدو أكثر تواضعاً بكثير".[68]

الحزب، الذي ينشد إسلاماً معتدلاً، كان قدم العديد من العهود والمواثيق يعلن فيها التزامه بدولة مدنية، كما تعهد بأن الكلمة في سوريا ستكون لصندوق الانتخابات. لكن على مستوى التأثير في الوضع السوري الداخلي كان الحزب بعيداً عن الواقع ويعيش كلياً تقريباً في المنفى، لكنه يحاول أن "يمارس نفوذاً داخل سورية من خلال شبكة من التحالفات غير الرسمية مع شخصيات إسلامية وقادة الثوار، وبالعمل عبر الروابط الأسَرية والمنظمات الخيرية المستقلة".[69]

مما لا شك فيه أن هناك عدداً من المجموعات والكتائب المسلحة التي تقاتل على الأرض تعمل مع "الإخوان"، في وقت ترفض قيادة الحركة أن تقرّ بأنها تمتلك فصيلاً مسلحاً، وإذا لم تكن الحركة هي التي تمول عبر قيادتها الرسمية تلك الكتائب، فإن شخصيات محسوبة على "الإخوان" أو مقربة منهم تقوم بدورها في تمويل بعض المجموعات. هي في النهاية إما تسيطر على عشرات الوحدات شبه العسكرية الصغيرة داخل سورية، وإما ترعاها بالتمويل وبالسلاح. هذه الاستراتيجية، استراتيجية إنكار دورها المسلح على الأرض تبدو مثاراً للتساؤل بعض الشيء ولافتة في منهج "الإخوان"، إذ إن حركة "حماس" الفلسطينية، وهي معروفة بجذورها الإخوانية، وبعلاقاتها وتنسيقها مع "إخوان" مصر وسواها، تتبع السلوك ذاته، فرغم أن فصائلها المسلحة على الأرض معروفة للكثيرين، بل أن مقاتلي تلك الفصائل أنفسهم لا ينكرون انتماءهم، سوى أن قيادة الحركة تصر على إنكارها. كانت "حماس" قبل ذلك إحدى حلفاء النظام السوري البارزين، وحين طلب منها الوقوف إلى جانبه رفضت، واختارت الانسحاب بهدوء، من دون مواجهة واضحة ومعلنة مع النظام، سوى أن شهادات على الأرض تؤكد أن الحركة قبيل انسحابها قيادييها من سوريا، تركت عدداً من كوادرها وأعضائها لينشطوا على الأرض، في الإغاثة بداية، ثم في كتائب مسلحةً. ويبرز نشاط "حماس" في مخيم اليرموك جنوب دمشق، وتعتبر "كتيبة أكناف بيت المقدس" من أبرز كتائبها.

كانت جماعة "الإخوان المسلمين" في البداية مترددة بخصوص حمل السلاح، مع أنها لم تسع إلى منعه، أو للوقوف في وجه العنف، إلى أن حسمت الجماعة أمرها عندما بدأ العنف بالانتشار في أنحاء الريف السوري، فبدأت بالحشد للحركة المسلحة المتنامية، وراحت تبحث عمن تزوده بالسلاح والمال في إطار اتفاقات الولاء حتى ولو بشكل مضمر. وفي أواخر آذار 2012 تم اتّخاذ قرار عام بدعم الثورة المسلحة داخل سورية. وقد اعترفت الحركة بتأسيسها لكتائب مسلحة تحمل اسم "هيئة دروع الثورة"، لتكون جناحاً شبه عسكري لـ"الإخوان" تصوّر الهيئة نفسها كتحالف مستقلّ من الإسلاميين المعتدلين وكطرف فاعل مسؤول يسعى إلى احترام حقوق الإنسان في الوقت الذي تقاتل فيه نظام الأسد[70]. لكن الجماعة لن تقول إن تلك الكتائب تتبع لها مباشرة، في وقت لا يتردد أبناء الكتائب أنفسهم في إعلان انتمائهم.

ومن بين المجموعات البارزة التي حظيت بدعم "الإخوان" كان "لواء التوحيد" وهي من الألوية القوية في حلب. لقد كان هنالك قادة بارزون في هذا اللواء يتلقون الدعم، غير أن هذا لا يعني أن أصبح اللواء برمته ممثلاً ل "الإخوان". ويبدو أنه قد أصبح شائعاً أن كثيراً من الكتائب على استعداد لتلقي الدعم من أي جهة كانت من غير أن يكونوا مضطرين بالفعل لرد الجميل بالخضوع والولاء.

ولعل لاختيار "الإخوان" لحمل السلاح ومد الكتائب على الأرض بالعون علاقة ما ببداية ظهور الجماعات الإسلامية السلفية، فقد كان على الحركة ذات الميول الإسلامية المعتدلة والمقبولة من أطراف دولية عديدة، مثل تركيا وقطر، أن تستوعب المد المتنامي للظاهرة الأصولية. تلك التي بدأت بالانتعاش من جراء دعم الحركات الأصولية في بلدان مجاورة كالعراق والخليج.

ومع أن تنظيم "الإخوان" جهد لتقديم صورة الاعتدال الإسلامي فقد راح يتخبط في موقفه من "جبهة النصرة" الإسلامية المتطرفة، التي كانت تصعد بقوة. فحين وضعت "الجبهة" على لائحة المنظمات الإرهابية من قبل الولايات المتحدة[71] استنكر "الإخوان" ذلك. ولكن من دون أن يرفق دفاعهم عن "النصرة" بدعم مادي مباشر، كما عرف عن دعمهم لحركات إسلامية أقل تطرفاً مثل "حركة أحرار الشام الإسلامية". هنا لا بد من الالتفات إلى أن صورة المتطرفين الإسلاميين، من "نصرة" و"قاعدة" وسواهم، هي على الأرض غيرها في أطر السياسة العليا، فالمقاتل على الأرض، حتى لو كان علمانياً، لا يجد نفسه أثناء القتال مضطراً لإدانة مقاتل أصولي يقف معه في الخندق ذاته ضد نظام سفاح وقاتل يتربص به، ولقد عبر كثير من المقاتلين عن ذلك بالقول إن صندوق الانتخابات غداً سيقرر من يبقى ومن عليه أن يذهب، وهو من سيقرر ما هو شكل الحكم.

في النتيجة لم تستطع حركة "الإخوان" أن تقدم وجهاً معتدلاً، ولا هي أسست على الأرض لكتائب قوية تحمل اسمها قادرة على أن تمنع الفلتان، وتضع حداً للإسلاميين الأصوليين، لقد أساءت لصورتها وجوبهت باتهامات بعدم الأمانة في توصيل السلاح إلى المحاربين، بل اتهمت بإخفائه عنهم في لحظات حرجة وقاتلة، وساد شعور بأن الحركة لم تف بالعهود، خصوصاً عبر محاولات استئثارها بالقرار وبالمناصب المؤثرة.

ولادة جبهة "النصرة" وأخواتها

كان مفهوماً أن تنطلق التظاهرات من أحياء ومدن سنية، لا لأنها الأكثر مظلومية، ولا بسبب تمترس تلك الأحياء وراء المذهب السني، بل بسبب ذلك الاشتغال الهائل على تخويف الأقليات، وبالضبط تخويفهم من سلاح الإسلاميين. لم تفلح شعارات المتظاهرين بخصوص الوحدة الوطنية، وأخوّة الطوائف، في طمأنة الأقليات، فالنظام لم يكتف بالتحذير من أن السلاح سيكون بيد الإسلاميين، وبأن العنف الأعمى قد يصيب الأقليات، بل انصب كل جهده على تحقيق ذلك فعلاً، حين أطلق عتاة الإسلاميين من سجونه، وحين أطلقَ السيارات

---

67 مروان قبلان- سبق ذكره

68 خالد الحروب- سبق ذكره

69 مركز كارينغي- http://carnegieendowment.org/

70 نفسه

71 قامت الولايات المتحدة في 11 كانون الأول 2012 بإدراج «جبهة النصرة» على قائمة الإرهاب الأمريكية. واعتبرتها امتداداً لدولة العراق الإسلامية (تنظيم القاعدة في العراق).

المفخخة تضرب في الأحياء المسيحية، تخيفهم، وتستنهض المجتمع الدولي ضد المناوئين للنظام، وإن لم يستطع أن يقنع المجتمع الدولي فإنها ستكون بيده حجة للإمسك بجمهوره. ولا شك أن النظام يعتمد أكثر ما يعتمد على إثارة الفزع والرعب في قلوب الناس، أكثر من أن يفكر بإقناعهم، فحين يدب الرعب في قلوب الناس الذين يعانون السيارة المفخخة في الأحياء السكنية سيكون لسان حالهم أنه يجب إنهاء هذا الحال، بغض النظر عن المسبب والمسؤول.

لم يكف النظام يوماً عن التلويح بورقة الإسلاميين، هو الذي يعرف جيداً مساراتهم، وقد سبق أن تدخل بإدارة هذه المسارات، حين، على سبيل المثال، استقطب ودرّب وأرسل أو يسّر عبور إسلاميين من أجل "الجهاد" في العراق، ولم يلبث أن زج من بقي أو عاد من هؤلاء الإسلاميين في السجون بعد عودتهم من العراق.

النظام السوري أسس قاعدة للإسلاميين في سوريا. أعطيت تسهيلات كبيرة للجهاديين من كل أنحاء العالم للمجيء إلى سوريا، ومنها إلى العراق. ومنذ بدء الثورة السورية تحولت سوريا إلى الساحة الأكبر للجهاديين. كانت محاولة لاغتيال الثورة. "ظهرت مجموعات جهادية بعد نحو 10 شهور من الثورة، وتوسعت مراتبها تدريجياً، وصارت اليوم عبئاً على الثورة وعلى البلد، لكن ليس على النظام بحال. بالعكس، وفرت له هذه المجموعات قضية قابلة للبيع عالمياً، وشدت من أزر قاعدته الاجتماعية. وفي الغرب أخذوا يردون الثورة إلى الجهاديين وحدهم، وبعد أن كانوا مترددين في مساندة السوريين دونما سبب، صاروا مترددين بسبب".[72]

يذكر أن العام 2009 شهد اتفاقاً أمنياً سورياً عراقياً بضغط إيراني للضغط على المجموعات الجهادية في سوريا، والتي كانت تحظى بتسهيلات كاملة. حينها قام "فرع فلسطين"، أحد أكثر أجهزة المخابرات السورية شراسة، باعتقال حوالى ألف من الجهاديين. ثم، بين شهري نيسان وأيلول 2011، أطلق سراح 960 شخصاً من بينهم، وكان جلّ من في المجموعة من العراقيين والسعوديين[73] . هذا التفسير لوجود الجهاديين في سوريا يروق للمعارضة السورية التي تجهد لتقديم صورة لها مقبولة عالمياً تساعدها في الحصول على دعم وتمثيل كافيين لإسقاط النظام. لكن الأيام أثبتت ليس فقط وجود الجهاديين في البلاد، بل انتماءهم الصريح إلى تنظيم القاعدة.

كان زعيم "جبهة النصرة لأهل الشام"، وهذا هو التنظيم الجهادي الإسلامي الأبرز بين الفصائل المقاتلة، أعلن ولاءه ومبايعته لزعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري إثر خلاف دبّ بين زعيم "النصرة" أبو محمد الجولاني، وبين أبو بكر البغدادي، زعيم "دولة العراق الإسلامية" إثر محاولة الأخير ضم "جبهة النصرة" إلى ما أسماه "دولة العراق والشام الإسلامية"[74]. كما أكد زعيم "جبهة النصرة" دائماً رفضه لأي عملية سياسية وانتخابات برلمانية في سوريا، داعياً الى إحلال حكم الشريعة والاسلام. معتبراً أنه "بدأ عصر جديد لأهل السنّة في المنطقة، وما يفعله حزب إيران في سوريا ولبنان اليوم لن يمر مرور الكرام البتة".

وضعَ إعلانُ "جبهة النصرة لأهل الشام" ولاءها ومبايعتها لزعيم تنظيم "القاعدة" أيمن الظواهري المعارضةَ السورية في موقف لا يحسد عليه، حيث عزز ذلك من موقف الدول الغربية الرافضة لتقديم السلاح للمعارضة السورية وعلى رأسها الولايات المتحدة. ذلك "من شأنه خلط أوراق الأزمة السورية والتأثير بشكل ما على الموقف الدولى والإقليمى من الأزمة وتفاعلات القوى المعنية بها، والأخطر من كل ذلك هو إعطاء النظام السورى "قبلة الحياة" وتقويته فى وقت يعانى فيه من ضربات داخلية ناجحة حققها الجيش السورى الحر والجبهة ضده ويعانى أيضا من عزلة دولية وإقليمية خارجية"[75]. وهذا ما كان يدفع الكثيرين للشك دائماً بأن تنظيمات كهذه لا بد أن تكون إما مخترقة أو أنها من صنيعة النظام السوري.

كانت "النصرة" قد تأسست أواخر العام 2011، وقد جاء بيانها الأول 24 يناير/كانون الثاني 2012. مؤسسها هو محمود الجولاني، أحد أبرز كوادر "القاعدة" في بلاد الشام. وهو كان، رغم دعوته إلى الجهاد والقتال ضد النظام السوري بالوسائل كافة، يرفض التنسيق مع "الجيش السوري الحر"، ولم يوافق على تشكيل أي قيادة مشتركة معه. إلا أن المعارك على الأرض حتّمت لاحقاً بعض المشاركات هنا وهناك بحكم الأمر الواقع. وفي شأن استراتيجيتها العسكرية فإن "النصرة" تقوم بحرب استنزاف للنظام أساسها السيطرة على الأرياف حول المدن الكبرى، وشن حرب عصابات بطيئة داخل المدن الحضرية (زرع عبوات، تفجير مراكز عسكرية وأمنية، استخدام انتحاريين للتقليل من خسارة عدد كبير من المقاتلين في حال اللجوء إلى مواجهات ضخمة)[76] .

يعتبر البعض أن الإشارة الأولى لانطلاقة "جبهة النصرة" كانت مع كلمة، رسالة أيمن الظواهري، زعيم تنظيم القاعدة، بعد ثلاثة أشهر من بدء الثورة السورية أثنى فيها على صبر أهل الشام، ودعا فيها إلى الجهاد في سوريا. كانت اتجاهات النقاش في حينه متعددة تدور حول اتهام "النصرة" بأنها من صنيعة النظام، الذي حاول منذ اللحظة الأولى إلصاق صفة الإرهاب بالثورة. أو بدرجة أقل أن "النصرة" مخترقة وموجّهة من قبل النظام. أو اعتبارها تابعة ل "القاعدة" فعلاً، منهجاً وتمويلاً، أو فكرياً وأيديولوجياً على أقل تقدير، دون استبعاد كون النظام قد اخترقها[77] .

لم يكن زعيم "النصرة" على ما يبدو ينوي إعلان انتمائه ل "القاعدة" بشكل مبكر، لولا أن زميله البغدادي، زعيم تنظيم "القاعدة" في العراق أعلن في رسالة صوتية[78] أن "النصرة" هي جزء تابع لتنظيمه "الدولة الإسلامية في العراق والشام"، ما دفع بالجولاني في خطاب معلن أن ينكر ولاءه للبغدادي، ودولته، مبايعاً الأصل أيمن الظواهري. الأمر الذي جعل كل أقطاب المعارضة السورية في حال من الارتباك، هم الذين أعلنوا وقوفهم من قبل ضد تصنيف "النصرة" على لائحة الإرهاب من قبل الولايات المتحدة.

وعلى الرغم من أن الظواهري يحسم الأمر ويفصل بين رجليْه في العراق والشام[79] ، حين يوصي بأن لا علاقة ل "النصرة" بـ "الدولة الإسلامية في العراق والشام". يرفض البغدادي تعليمات الظواهري، ويستمر في "دولته" ويتصرف كما لو أنه منشق عن "القاعدة"، ومتحدياً النصرة. المهاجرون (أي غير السوريين) بايعوا "الدولة"، وبقي السوريون مع الجولاني في "الجبهة". وعلى ما يبدو هذا ما يجعل "النصرة" أكثر قبولاً في محيطها الاجتماعي، من "داعش"، وهذا هو اسم "دولة العراق والشام الإسلامي"، التي تتشكل في غالبيتها من الإسلاميين الأجانب، هذه التي تنتمي أساساً لـ "دولة العراق الإسلامية" التي تأسست في العراق العام 2006، كجزء من تنظيم "القاعدة". هكذا "بدأت مقاطع الفيديو للعمليات تحت اسم "الدولة" بالانتشار على اليوتيوب، وبدأت مقارها المنفصلة ولوحاتها بالانتشار، وبدأت مشروعها في الحكم فعلاً: اعتقال أعضاء المجلس المحلي لتل أبيض، اعتقال الإعلاميين، ملاحقة المواطنين بسبب لافتة تقول "دولة سوريا الحرة نبنيها بإرادتنا ولن نستوردها من

72 ياسين الحاج صالح- «أصل القصة في سورية»- الأصل العربي للمقالة المنشورة في نيويورك تايمز- September 10, 2013

73 مقابلة مع مصطفى العاني في برنامج «صناعة الموت»- قناة «العربية» - -30 -6 2013

74 وفي صبيحة يوم الأربعاء 10 نيسان 2013 تنشر «المنارة البيضاء» (موقع «النصرة» على الانترنت) خطاباً للجولاني يُصدّره بمخاطبة جميع المسلمين والفصائل المقاتلة والمجاهدين وأهل الشام وأبناء «جبهة النصرة». ينكر علمه بإعلان التوحيد مع دولة البغدادي.

75صافينازمحمدأحمد-مركزالأهرامللدراسات السياسيةوالاستراتيجية- http://acpss.ahramdigital.org.eg/Reviewaspx?Serial=119

76 كميل الطويل- صحيفة «الحياة»- «5 آلاف من «خلايا العراق» يقاتلون النظام «أيديولوجياً» - ٩ يناير ٢٠١٣

77 عبد الله سيف- «القصة الكاملة بين الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة»- موقع «الجمهورية»- 23 تموز 2013

78 يبدأ فصل جديد من القصة بظهور قائد دولة العراق الإسلامية (القاعدة في العراق) أبي بكر البغدادي في مقطع صوتي، 9 نيسان 2013، يعلن فيه اتحاد «دولة العراق الإسلامية» و«جبهة النصرة في بلاد الشام» تحت مسمى «دولة العراق والشام الإسلامية»

79 9 حزيران 2013 تحديداً، أصدر الظواهري قراره المعلن بحلّ «دولة العراق والشام الإسلامية» مع بقاء «الجبهة» و«دولة العراق الإسلامية» على حالهما.

تورا بورا"[80]. .

ردود الفعل حول إعلان بيعة "النصرة" لـ"القاعدة" استمرت في ارتباكها، لكنها اتجهت في ثلاثة محاور[81] ، التبرؤ من "القاعدة" وفكرها واعتبار أنهم لا يمثلون السوريين. اعتبار الخلاف مع "القاعدة" خلافاً سائغاً، ورفض اعتبار "الجبهة" إرهابية، مع الإقرار بالعمل معها حتى إسقاط النظام. هناك أيضاً من اعتبر أن "الجبهة" حتى لو كانت تابعة للقاعدة فإنها إن تغيرت وقبلت بالانتخابات يمكن أن تكون مقبولة عند أطراف المعارضة السورية. وقد أعلن معاذ الخطيب، القائم بأعمال رئيس "الائتلاف الوطني السوري" المعارض آنذاك، أنه أرسل رسائل كثيرة إلى "جبهة النصرة" لقطع علاقاتها بالقاعدة. كما أصدر "الائتلاف" بياناً ضد إعلان زعيم "جبهة النصرة" أبو محمد الجولاني ولاءه ومبايعته لزعيم القاعدة، ودعا الائتلاف "جبهة النصرة" إلى "المحافظة على مكانتها في الصف الوطني السوري". كما انتقدت قوى إسلامية سورية خطوة "النصرة"، وفي طليعتها الكتائب التي تقاتل الى جانب "النصرة" مثل "جبهة تحرير سوريا الإسلامية"، وتتألف من عشرين لواء وكتيبة وتضم مجموعات قريبة من جماعة "الإخوان المسلمين" و"الجبهة السورية الإسلامية" ذات التوجه السلفي.

"جبهة النصرة" تنشط في أغلب المناطق التي تشهد مواجهات بين قوات المعارضة السورية والجيش النظامي، وتسيطر عملياً على العديد من الأحياء والمدن، سواء بمفردها أو بالاشتراك مع جماعات مقاتلة أخرى في مدينة حلب وريفها ومحافظة الرقة وإدلب ودير الزور وفي ريف دمشق ومحافظة درعا جنوبي البلاد. وتضم مقاتلين سوريين من الذين شاركوا من قبل في العراق وأفغانستان والشيشان، كما تضم عدداً من المقاتلين من جنسيات أخرى، عرباً وأتراكاً وأوزبك وشيشانيين وبعضاً من الأوروبيين، وهذ ما يفسر الضربات العسكرية الناجحة التى وجهتها "الجبهة" للنظام والتى استهدفت فى غالبيتها مراكز عسكرية وأمنية ومنها تفجير مبنى قيادة الأركان بدمشق، تفجير مبنى المخابرات بحرستا، تفجير مبنى الضباط فى حلب. كما شاركت مع "الجيش السوري الحر" وقوى الثورة السورية المسلحة ككتائب "أحرار الشام" فى السيطرة على مطار تفتناز ومعرة النعمان ومواجهة الجيش النظامي فى حلب، والسيطرة على بعض ألوية الجيش النظامى. كما تبنت الجبهة شن العديد من الهجمات الدموية الأخرى، ومن بينها هجمات انتحارية بسيارات ملغمة.

وتنقسم الآراء حول "النصرة" بين من يؤكد مدى خطورة تغلغلها العميق بين الثوار، وبين فئة أخرى تقلل من أهمية "جبهة النصرة" مستندة إلى المثال الليبي، حيث ذابت إلى حد ما كافة المجموعات التي قاتلت في الثورة، في الوقت الذي ما يزال البعض يشير إلى أن تضخيم حجم "جبهة النصرة" ما هو إلا فبركة إعلامية من قبل النظام السوري. ويزداد التخوف الدولي من هذه "الجبهة" التي تنتمي للطائفة السنية، التي تعتبر المكون الأكبر في التركيبة الديمغرافية لسكان سوريا، باعتبار أنها تضم عناصر إسلامية متشددة، لها أجندات تسعى لتطبيقها مع دخول سوريا بمرحلتها الانتقالية بعد التخلص من نظام بشار الأسد. كما يخيف بتنظيم "النصرة" هذا "الاقتداء الكبير بتنظيم "القاعدة"، والإجلال الكبير لشخص أبو مصعب الزرقاوي، ثم الاستقالة الكاملة من عناوين المستوى الوطني السوري لمصلحة البُعد الجهادي العالمي في سبيل إقامة الخلافة كتعبير عن الأمّة الإسلاميّة"[82] . بالإضافة إلى "طائفيّة بنيويّة منبثقة من عمق تحليلها لدوافع الجهاد في سوريا حين تتحدّث عن "احتلال نصيري" بنفس المفردات التي كانت "القاعدة في بلاد الرافدين" تتحدّث بها عن "الغزو الصليبي"[83].." . وقد اعتبر تقرير أعده مركز كويليام البريطاني لمكافحة التطرف أن جذور "جبهة النصرة" مرتبطة بالخلايا التي تم بناؤها على أيدي أبو مصعب الزرقاوي منذ العام 2000، والتي تعززت عندما انتقل من هرات الأفغانية إلى العراق

80 عبدالله سيف- بين الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة.. القصة الكاملة- 23 تموز 2013 الجمهورية-

81 عبدالله سيف- «الجمهورية»- سبق ذكره

82 ياسين سويحة- خواطر حول جبهة النصرة- ياسين السويحة- ١٩ كانون الثاني ٢٠١٣

83 نفسه

حيث تولى قيادة فرع "القاعدة" هناك. وأن قائد "جبهة النصرة" أبو محمد الجولاني كان يعمل ضمن خلايا الزرقاوي في سورية بهدف نقل مقاتلين إلى العراق لمواجهة الأميركيين، وأنه فر إلى العراق بعدما بدأت السلطات السورية التضييق على "الجهاديين"، قبل أن يعود إلى سورية مجدداً في العام 2011. [84]

المعارضة الإسلامية المسلحة والمجتمع السوري

نهجت "النصرة" في تعاملها مع الأهالي في البدايات نهجاً محبباً، إذ لم تعمد إلى استفزاز المحيط الذي تكون فيه، بل كانت سباقة في أمور الخدمة الاجتماعية، والمساعدة الطبية، "فقد أسست بالتعاون مع "حركة الفجر"، و"أحرار الشام" "حركة الشباب المسلم"، كجهاز مدني يقوم بالنشاطات الاجتماعية"[85] . وهذا دأب العديد من القوى الإسلامية التي تسعى للوصول إلى السلطة، وعند وصولها تصبح أمراً آخر، كما حدث مع وصول "حماس" إلى السلطة، أو "الإخوان المسلمين" في مصر. كذلك فإنها تتجنب بحسن تعاملها مع محيطها الاجتماعي مصير "القاعدة" في العراق، التي كانت جوبهت بظاهرة "الصحوات".[86]

لقد استطاعت "النصرة" خلق نوع من التضامن حولها، خصوصاً وأنها أسهمت في توحيد عدد من الفصائل والمجموعات المقاتلة، ومن بينها "أحرار سوريا"، التي أسسه الشيخ السلفي السوري إبراهيم الزعبي، المقيم في مدينة مكة المكرمة في السعودية، وتتبع له مجموعات عسكرية منقسمة، إلى "كتيبة التوحيد"، وتنتشر في بعض مناطق حمص ودرعا. وكتيبة "ذو النورين"، التي تنشط في محافظة حمص، وانتقل عدد كبير من عناصرها إلى بعض المناطق التي كانت تشهد مواجهات عنيفة في اتجاه حلب وإدلب. و"لواء صقور الشام"، الذي ينشط في ريف إدلب، وينقسم الى مجموعات عدة تعمل هناك وفي جبل الزاوية والمناطق القريبة من الحدود السورية التركية. كذلك ضمت الجبهة "المرابطون"، و"تنظيم أنصار الإسلام"، و"كتيبة مجاهدي غزة"، و"كتيبة خالد بن الوليد"، و"كتيبة حمزة"، و"لواء الأمة" (يقوده الليبي مهدي الحاراتي)، و"أنصار الشريعة" (يقودها الليبي محمد الزهاوي)[87]. لكن يصعب تحديد عدد قوات "النصرة"، فهناك من يقول إنها لا تتعدى بضعة آلاف، وهناك من يصل بها إلى حوالي العشرين ألفاً من المقاتلين، فيما يتهكم البعض من هذا الرقم قائلاً إنها لو كانت كذلك فعلاً لأزاحت الأسد من مكانه منذ زمن بعيد.

بل إن استقامة "النصرة" في بعض الأحياء بالتعاطي مع محيطها، وانشغالها الكبير بمقارعة النظام، في خضم إساءات بعض الكتائب المشبوهة التي بلغ بها الأمر إلى حد استباحة بيوت المدنيين النازحين، موالين أو غير موالين، بذريعة الضرورة أحياناً، وباعتبارها غنيمة حرب أحياناً أخرى، جعل منها أشبه بحكم يلجأ إليه البعض للحماية واستعادة بعض الحقوق. وربما كان في ذلك بذرة الانصياع لما سمي المحاكم والهيئات الشرعية التي اعتمدتها مختلف القوى والفصائل لملء الفراغ الذي تركته مؤسسات النظام. لكن ذلك كان ملائماً تماماً لأجندة الإسلاميين المتأهبين لفرض سلطة الأمر الواقع، والقفز إلى الحكم. رأى البعض في ذلك "نوعاً من أسلمة المجتمع"، وشبهه بـ"زرع نوى ولاية الفقيه في المؤسّسات، وبسهولة يمكن تصوّر أن يقوموا لاحقاً بمأسستها وربطها بهيئة شرعيّة عامّة، ما يجعلها النسخة السنيّة من حكم الملالي الشيعيّ في إيران"[88]. سرعان ما خاب أمل الباحثين حقاً عن العدل، فباسمه رفعت "النصرة" تلك الراية السوداء فوق مباني البلديات، التي باتت عنواناً جديداً للسلطة والطغيان، لا للعدل. رأينا في بلدات كثيرة كيف انقسمت بين إسلاميين يدعون

84 كميل الطويل - الحياة- «جبهة النصرة»: 5 آلاف من «خلايا العراق» يقاتلون النظام «أيديولوجياً» لندن - ٩ يناير ٢٠١٣

85 مروان قبلان- سبق ذكره

86 ياسين سويحة- سبق ذكره

87 http://murajaat.reasonedcomments.org/2013/05/053109 -syria. html#.UiEz5DY3A6w

88 يوسف فخر الدين- الثورة السوريّة وتحدي الهيئات الشرعيّة- «الحياة»- ١٠ أبريل ٢٠١٣

لحكم المحاكم الشرعية، أو راضخين لها، وبين دعاة الدولة المدنية، الناشطين السلميين، أصحاب الثورة الأصليين، الذين اختطفت منهم ثورتهم.[89]

فيما بعد بدأت انتهاكات "النصرة" بالظهور والتفاقم، باتت يومية وطاغية، بحيث باتت نموذجاً يمكن أن "يكون ركيزة لنظام قائم على امتيازات نخبة ضيقة، تسوغ امتيازاتها بالإسلام والشريعة وإرادة الله، لكنها لا تقل جشعاً واستهتاراً وقلة أخلاق عن أية نخب مماثلة، ومنها طغمة السلطة الأسدية اليوم. ليس هذا احتمالاً يمكن أن يقع أو لا يقع، بل إنه محتم إذا لم توازنه قوى أخرى أو يواجه بمقاومات اجتماعية مؤثرة"[90]. ويبدو أن مختلف أطراف المعارضة كانت أمام خيارات ثلاثة إزاء النصرة "لا نرى غير واحدة من ثلاث سياسات ممكنة حيال "جبهة النصرة" وأشباهها في شروط الثورة، اليوم، (1) اعتبار الصراع مع النظام أساسياً ووجودياً، ومع النصرة ثانوياً، ويُعالج بالسياسة؛ (2) اعتبار الصراع مع النصرة أساسياً مثل الصراع مع النظام، وخوض صراعين في آن معا؛ (3) اعتبار الصراع مع النصرة هو الأساسي والوجودي، والصراع مع النظام ثانوي، ويعالج بالسياسة"[91] . من يسوق هذه الخيارات خلص إلى القول "الخيار الأول هو ما يبدو متوافقا مع الثورة، وهو ما تسير وفقا له اليوم"[92] .

المعارضة الإسلامية المسلحة – أجانب وأجنحة

يتزايد الخوف يوماً بعد يوم مع تدفق المقاتلين الأجانب على سوريا، حيث تؤسس الجماعات المتطرفة لتحويل مناطق من البلاد إلى ملاذات للمتشددين الإسلاميين، من بينهم أكثر من 6 آلاف أجنبي. يتدفقون على سوريا بأعداد أكبر مما جرى في العراق في أوج العنف المسلح، مما قد يتطور إلى أحد أكبر التهديدات في العالم في الوقت الحالي[93] . الكثير من المتشددين هم جزء من "جبهة النصرة"، ولكن الأعداد الأكبر والأكثر تشدداً ينتمون إلى "دولة العراق والشام الإسلامية". كذلك فإن هناك مخاوف من تنظيمات أخرى ل "القاعدة" أو سواها من تنظيمات متشددة من المحتمل أن تظهر، وكان أعلن بالفعل عن تنظيم "شام الإسلام" المقرب من "القاعدة" الذي أسسه جهاديون مغاربة في سوريا[94]، وقد ربط باحثون تأسيس هذه الحركة بالخلافات بين "الدولة الإسلامية في العراق والشام" وبين "جبهة النصرة"، دون أن يستبعد أن تكون هذه الحركة الجديدة محاولة مقنّعة لإنشاء نواة قيادية للسلفية الجهادية في المغرب التي تعاني من التشتت والافتقاد للتنظيم والقيادة[95]. وعلى ذلك يمكن للمرء أن يتوقع نشوء حركات عديدة تنطلق من سوريا من أجل أجندات إقليمية هنا هناك، أو بتحريك من تلك الأجندات.

وقدّرت تقارير أن عدد مقاتلي المعارضة السورية عموماً بلغ حوالى مئة ألف مقاتل، ينقسمون إلى حوالى ألف جماعة تتبع كل منها أجندة. وهي مقسمة على النحو التالي:

10000 - 12000 جماعات مرتبطة بـ "القاعدة".

30000 إسلاميون من دون ارتباطات وأجندات خارجية.

20000- 25000 ثوار علمانيون ووطنيون.

89 أنظر الفيلم التسجيلي «صراع على العدالة» الذي صور عن بلدة «سراقب». http://www.youtube.com/watch?v=iKx60Dq1TYY

90 ياسين الحاج صالح- «ما هي مشكلتنا مع «جبهة النصرة»؟»- موقع «الجمهورية»-٢٢ كانون الثاني ٢٠١٣

91 ياسين الحاج صالح- «في شأن «جبهة النصرة» والسياسة الملائمة حيالها»- موقع «الجمهورية»- ١٥ كانون الثاني ٢٠١٣

92 ياسين الحاج صالح- «في شأن «جبهة النصرة».. سبق ذكره

93 نيويورك تايمز: القاعدة تؤسس لتحويل مناطق سورية لملاذات لها»- موقع «الحدث نيوز»- 9 آب 2013

94 جهاديون مغاربة يؤسسون في سوريا تنظيم «شام الإسلام» المقرب من «القاعدة»-صحيفة «الشرق الأوسط»- 3 سبتمبر 2013

95 جهاديون.. سبق ذكره

30000- 40000 مسلمون معتدلون متحالفون مع المعارضة السياسية المدعومة من الغرب.

لكن أياً كانت التنظيمات المتفرعة عن "القاعدة" فهي في النهاية قد تختلف على الأولويات، لكنها لن تكون كذلك في الاستراتيجيات. فالخلاف الناشب بين "جبهة النصرة"، و"دولة العراق والشام الإسلامية" لا يلغي أنهما تعودان إلى الأصل "القاعدي" توجهاً وسلوكاً يومياً، وكلاهما بالتالي يهدف إلى إقامة دولة إسلامية، ويخوّن ما عداها، من معتدلين واشتراكيين وقوميين وليبراليين وسواهم. لذلك لم تستطع "النصرة" أن تمسك نفسها طويلاً عن ارتكاب الانتهاكات، وإن كانت حاولت في البداية من أجل استرضاء محيطها الاجتماعي وعدم استفزازه. لقد سجل عدد كبير من الانتهاكات، ضد المدنيين والناشطين السلميين والمعترضين على سلوك "النصرة" والتنظيمات الإسلامية.

لكن "دولة العراق والشام الإسلامية" راحت أبعد من هذه الانتهاكات حين سرعت خطوات السيطرة على الشريط الحدودي المحاذي للأراضي التركية، في محاولة منها للانتقال إلى "الدولة الواقعية"[96]، بعد افتعال حادثة عابرة، استباقاً لبدء الحكومة الانتقالية التي قرر "الائتلاف الوطني السوري" المعارض تشكيلها أخيراً. الأمر الذي دفع بـ "الائتلاف" للاعتراض الشديد، حيث قال على لسان أحد ممثليه "إن "الدولة الإسلامية" بدأت خطوات عملية لفرض إرادتها على الأرض. وهناك تسهيلات كبيرة تلقاها التنظيم المتشدد من دول إقليمية، ظهرت في الإفراج عن متشددين وقياديين ساعدوا في تشكيله وعمله في شمال سورية وشمالها الشرقي". كذلك فإن "دولة العراق والشام الإسلامية" أرادت بذلك "السيطرة على المعابر الحدودية مع تركيا للتحكم بمصادر التمويل والتسليح والأعمال الإغاثية والإنسانية". الأهم أن "الجيش الحر" قالها هذه المرة بالفم الملآن "إن لـ "دولة العراق والشام الإسلامية" أجندة مشبوهة تقوم على الحكم والسيطرة وليس على محاربة النظام"[97]. هذا في وقت "لم نسمع، بالمقابل، معارك مهمة خاضتها "داعش" ضد مواقع النظام وقواته، واقتصر الأمر غالباً على مشاركة جزئية من جهادييهم في بعض المعارك إلى جانب كتائب وألوية من الجيش الحر. في حين أنها شنت حملة عسكرية ضد لواء أحفاد الرسول وطردت وحداته من مدينة الرقة"[98]. وهنا يرجح محللون أن المشاكل مع "ألوية أحفاد الرسول" لها أسباب منهجية تفاقمت بسبب العامل العشائري، إذ إن قادة "أحفاد الرسول" ينتمون للعشائر مما يذكر بـ "صحوات العراق" التي قامت على العشائرية، وهذا يثير ريبة "مجاهدي" داعش.

إن المعارضين السوريين يدركون أن فشل "الجيش الحر" في توحيد كتائبه وألويته، وفي دعم وجوده كقوة صاحبة كلمة على الأرض، هو ما يترك المجال للقوى الإسلامية، "النصرة"، و"دولة العراق والشام" وسواهما، أن يتحكموا، ويقدموا على انتهاكات لا حدود لها. في المحصلة يبدو أن أجندة النظام السوري تلاقت مع أجندة الإسلاميين المتطرفين، مما يجعل من مهمة "الجيش الحر" مهمة شاقة لأبعد الحدود،

فهو عليه مقاتلة النظام، وكذلك فإن عليه أن لا يسمح بوجود المتطرفين، كما يضمن ألا يقع السلاح النوعي، المرسل إلى الجيش الحر أساساً، إليهم، لذلك يعرف المقاتلون على الأرض أن إسقاط القاعدة وسواها لا يتم إلا بإسقاط النظام.

وهنا يمكن القول إن الوضع الجديد، أي هذه الحرب المعلنة بين "الجيش الحر" والفصائل الإسلامية المتطرفة، أو "القاعدية" يأتي متناغماً مع المطالب الغربية المتكررة بأن "يعلن الجيش السورى الحر" تبرؤه رسمياً من التعاون مع "جبهة النصرة" ميدانياً"[99] ، وأن

96 الجيش الحر» يحارب النظام و»الدولة الإسلامية» - «الحياة». ٢٠ سبتمبر ٢٠١٣

97 أنظر «لؤي المقداد: تنظيم «دولة العراق والشام الإسلامية» يتّبع أجندة مشبوهة»- 19 أيلول - 2013 - http://www.lebanonfiles.com/news/602919

98 بكر صدقي -حرب داعش والغبراء - -17/09/2013 موقع «المدن» 17/09/2013

99 صافيناز محمد أحمد- سبق ذكره

تنخرط المعارضة أولاً في محاربة "جبهة النُصرة" وشلّ قدراتها مقابل أن توافق القوى الكبرى على تسليح الجيش السوري الحر[100] . وقد كان "الجيش الحر" لو أقدم على خطى كهذه من قبل سيخسر ذراعاً عسكرياً قوياً وسنداً في المعركة ضد النظام، لما تمتلكه "النصرة" وسواها من الفصائل الإسلامية من خبرة وكفاءة عالية في القتال. وكان انصياع "الجيش الحر" لهكذا مطالب، سيكون وقوداً لحرب أهلية، وفي أقل تقدير سيشغل الجميع عن مهمة ينبغي أن تكون لها كل الأولوية، هي إسقاط النظام.

وقد اعتبر تقرير نشرته صحيفة "الشرق الاوسط"[101] أن "داعش" أقوى التنظيمات الإسلامية وأكثرها تصادما مع "الجيش الحر". ويعزو ناشطون معارضون سبب الخلاف إلى "عدم الاتفاق على مبادئ القتال وتكفير التنظيم بعض الكتائب وقتل عناصر منها، مما أدى إلى الاشتباك في بعض الأحيان، خصوصا في مدينة الرقة وريفها". و"ينطلق المقاتلون الإسلاميون من أجندة جهادية إسلامية لا تعنيها قيم الثورة ضد النظام المستبد القائم، بقدر ما يعنيها تحقيق هدفها بتأطير الحراك الإسلامي تمهيدا للوصول إلى الخلافة الإسلامية".

وأشار التقرير إلى أن وجود "داعش" في المناطق السكنية يثير استياء عدد كبير من السوريين، خصوصاً بعد تدخلهم في الحياة العامة وفرضهم قيوداً على السكان الذين يحاولون باستمرار اللجوء إلى كتائب الجيش "الحر" لحمايتهم من سلطة التنظيم القاسية. ويضيف التقرير أن "دولة العراق والشام الإسلامية" تنشر خيماً دعوية في عدة مناطق من سوريا، منها حلب وريفها. وهي لا تختلف من حيث الشكل عن الخيم الدعوية الأخرى للحركات الإسلامية مثل حركة "أحرار الشام". لكن سلوك مقاتلي "داعش" يجعل من الخيم الدعوية التابعة لها ذات شهرة. فيما يؤكد المعترضون أن ما يقوم به عناصرها في بعض المناطق والأرياف يظهر وكأنه دعوة تمارس بقوة السلاح، وليس خيمة دعوية.

مستقبل الفصائل المسلحة

يبدو أن ليس علينا الانتظار طويلاً لاستكشاف مستقبل الفصائل المسلحة على الأرض، فقد وقعت وقائع عديدة تؤكد أن مستقبل تلك الفصائل هو التناحر والقتال حتى يفني بعضها بعضاً. سبق لبعض كتائب الجيش الحر أن قاتلت ميليشيات الكردية شمال وشرقي البلاد. سبق أن تنكرت "جبهة النصرة" لـ "دولة العراق والشام الإسلامية" (داعش)، رغم أنهما يتحدران من الجذر "القاعدي" نفسه، بل إن هجوماً وقع بالفعل قامت به "داعش" على أحد مقرات "النصرة" أخيراً، أدى إلى الاستيلاء على المقر، وما يحتويه من معدات نفطية وعسكرية[102] . كذلك أثبتت "داعش" أنها تريد حرباً لتقلب الطاولة على الجميع وتبني دولتها بقوة الأمر الواقع. الحرب بين الفصائل بدأت بالفعل، وإذا حدث أن استسلمت لهدنة هنا أو هناك، فالهدنة هنا هي الاستثناء. أما قيادة "الجيش الحر" فقد أجبرت على خوض الحرب مع "داعش"، و"النصرة"، وهكذا اقتنعت أن فصائل من هذا النوع ما هي إلا وجه من وجوه الطغيان.

الناشطون السوريون يقترحون جواباً مختلفاً لمواجهة تلك الفصائل "لا نرى أنه يمكن مواجهتها بالهروب وإشاعة التشاؤم، ولا بالنقد الليبرالي، ولا بالوعظ الوطني والعلماني. يمكن مواجهتها، ويجب، بجبهة اجتماعية سياسية قوية، تتطلع إلى أوسع انخراط للسوريين في الحياة العامة لبلدهم. ملايين السوريين الناشطين سياسياً هم القوة الأمنع أمام مصادرة الثورة لأي طرف سياسي أو ديني"[103] . إن سقوط النظام بالعمل المسلح وحده بغياب العمل الشعبي، سيكون خلاصاً إيجابياً من الدكتاتورية ورفع الظلم، ولكنه في الوقت نفسه قد يدفع البلاد إلى آفاق مجهولة، لأنه سيكون لحملة السلاح الكلمة الفصل

وهذا ما لا نريده. إنما نريد إنهاض وإنعاش الحراك الشعبي ليكون الأساس في إسقاط النظام، ويكون العمل المسلح رديفاً له ومساعداً لتحقيق المطالب الشعبية، بشرط إنهائه ورميه وعودة المقاتلين إلى حياتهم المدنية، أو الانضمام طوعاً لـ"الجيش السوري الحرّ" في مرحلة ما بعد الأسد.[104]

يتحدث بعض الناشطين عن فكرة المجابهة على محورين أساسين؛ الأول أن تنظم قوى المعارضة العلمانية - الديمقراطية صفوفها، وأن تعمل لتوفير احتياجات كتائب الجيش الحر غير الإسلامية بحيث ينشأ توازن في المشاركة والقوة، ما يفرض على الكتائب الإسلامية أخذ ذلك في الاعتبار واحترام الرأي الآخر والبحث عن مخرج يرضى الجميع، بما في ذلك الاحتكام الى صناديق الاقتراع، وهنا يأتي دور المثقفين، ليكمل، بإعداد الدراسات والأبحاث وتطوير أفكار وبرنامج سياسي اقتصادي اجتماعي، والعمل على قيام اجماع وطني حوله ورأي عام مؤيد له كي يضمن تأييد الناخبين في الانتخابات التي ستتم بعد نجاح الثورة.[105]

يأمل كثيرون بأن يجري توحيد كتائب "الجيش الحر"، فلعلها واحدة من طرق مواجهة المتطرفين، وهي أقرب إلى ما يريده المجتمع الدولي الذي يريد كياناً موحداً لا شراذم. لكن "تأخير إنجاز هذا الهدف يكمن في غياب مركز قيادي فاعل ونشط للمعارضة السورية، يمكن أن يشكل حاضنة ومرجعية سياسية ولوجستية لـ "الجيش الحر"، ومن بين الأسباب وجود تدخلات إقليمية ودولية، ساهمت في تكريس وجود تشكيلات منفصلة."[106]

إلا أن مزيداً من الفشل في عملية توحيد "الجيش الحر"، شجع دائماً ولادة مزيد من التشكيلات المسلحة في البلاد، شاركت في إقامتها أطراف داخل المعارضة وخارجها من خلال تأسيس تشكيلات مسلحة تتبع لها على نحو ما فعلت جماعة "الإخوان المسلمين" في إنشاء مجموعة من التشكيلات العسكرية، وكذلك قيام الاتحاد الديموقراطي الكردي (PAD) بانشاء وحدات الحماية الشعبية.[107]

سيظل يوهن من قوة المعارضة المسلحة أنها ليست موحدة، وأنها لم تتمكن من الاتفاق على رؤية توافقية ومنطقية لمستقبل البلاد. وهذا هو أيضا حال المعارضة في الخارج. وبات واضحاً أن لجميع الأطراف مؤيديها، ما يعني استمرار الصراع، واستحالة التوافق الداخلي. وما يعني أيضاً أن اتفاقاً دولياً فقط يمكنه أن يحسم مصير السلاح على الأرض، ومع ذلك لا يمكن أن يسلم أكثر من ألف فصيل ومجموعة مسلحة سلاحهم بسهولة، خصوصاً إذا تحدثنا عن الفصائل الإسلامية المتطرفة. من دون أن نغفل عن أن تركيبة الفصائل المقاتلة باتت خليطاً كبيراً متداخلاً بشكل كبير، حيث تختلط المكونات القومية، الأيديولوجية، الدينية، العشائرية، وسواها من مكونات، تتحكم في بنية وفي التوجهات السياسية هذه الفصائل. يمكن الإشارة هنا إلى بعض الكتائب التي تتشكل تقريباً بالكامل من عشيرة بعينها. لكن لا شك أن هذه الأزمة الكبيرة التي تمر بها معظم أنحاء البلاد، ونعني بها تلك الحرب التي تشنها بعض القوى الإسلامية المتطرفة على باقي الكتائب، ربما تكون فرصة لتوضيح الرؤيا والاصطفافات، ما قد يأتي تالياً بالدعم الصريح لكتائب "الجيش الحر" على أمل أن تتوحد، وتفرغ لأهداف أبعد من إسقاط النظام، إلى بناء الدولة الديمقراطية المدنية في سوريا.

---

100 صافيناز محمد أحمد

101 «داعش» أقوى التنظيمات الإسلامية وأكثرها تصادما مع «الحر»- صحيفة «الشرق الأوسط- 22 سبمتمر 2013

102 «الدولة الإسلامية» تفجر معركة مع «النصرة»- «الحياة»- ٢٣ سبتمبر ٢٠١٣

103 ياسين الحاج صالح- «ما هي مشكلتنا مع «جبهة النصرة»- موقع «الجمهورية»- ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٣

104 «الثورة السورية، من الكفاح السلمي إلى العمل المسلح» - اوكسجين- 2013/05/20

105 علي العبدالله- مقابلة في موقع «تمدن» 16/7/2013

106 فايز سارة- هل بدأ توحيد الجيش الحر؟- جريدة «المستقبل» اللبنانية- -8-20 2013

107 فايز سارة- «هل بدأ توحيد الجيش الحر؟»- سبق ذكره

الجيش السوري

سيرة التحول من جيش لميليشيا

نارت عبد الكريم

نظرة عامة

مع اندلاع الاحتجاجات في سوريا ضد النظام الحاكم في بداية عام 2011، ظهرت تحولات واضحة وجلية في سلوك المؤسسة العسكرية السورية، مغايرة لما رأيناه في تونس ومصر وحتى ليبيا، ومغايرة تماماً لطموحات شريحة واسعة من الشعب السوري.

بدلاً من اتخاذ موقف الحياد، تجاه الاحتجاجات والنأي بالنفس عن الصراع الدائر بين المعارضة والنظام، كسلوك تقليدي للمؤسسة العسكرية في كافة البلدان الديمقراطية، انحازت تلك المؤسسة القوية والضخمة لصالح النظام الذي يترأسهُ الرئيس السوري بشار الأسد، والذي يعتبر القائد العام للجيش والقوات المسلحة والأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي، بالإضافة الى مهامه كرئيس للجمهورية العربية السورية، فقد لجأ الجيش السوري الى استخدام العنف والعنف المفرط تجاه المحتجين مع اعلان قادتهِ صراحةً الانحياز التام لنظام الحكم في دمشق.

بعد عامين ونصف من اندلاع الاحتجاجات تجاوز عدد القتلى، وجلّهم من المدنيين، عتبة المائة ألف قتيل، وفقاً لتصريح الأمين العام للأمم المتحدة السيد "بان كي مون"[108]. بالإضافة الى مئات الالاف من الجرحى والمصابين والمعتقلين وملايين النازحين من ديارهم . حيث استخدمت القوات المسلحة السورية كل الأسلحة المتوفرة لديها لقمع الاحتجاجات بدءاً بالبنادق الآلية وصولاً الى الدبابات وراجمات الصورايخ وحتى الطائرات الحربية وصورايخ أرض- أرض ذات القوة التدميرية الهائلة بالإضافة الى الأسلحة الكيماوية.

"العنف المتطرف هو جوهر رد نظام الأسد على الاحتجاجات الشعبية في سوريا. كما أنَّ استخدام النظام للعنف ضد الشعب يتسم بالوحشية والمنهجية والفتك. فالنظام يهاجم الشعب الأعزل عن عمد مُستخدماً قوى وأسلحة مخصصة للمعارك الحديثة".[109]

إنَّ العنصرَ الأكثر فاعلية وأهمية في تحديد مسارات الأزمة السورية هو مؤسسة الجيش ودورها، الذي ساهمَ في جرف البلد الى آتون الحرب الأهلية والفوضى، إنَّ فهم بنية هذه المؤسسة وطبيعة عملها ومدى علاقتها بالنظام الحاكم، بالإضافة الى تاريخ نشأتها والتحولات العديدة والصعبة التي مرّتَ بها، وكان آخرها انخراطها بشكل تام وصريح في الصراع الداخلي بين نظام البعث في دمشق والمعارضة الشعبية من جهة اخرى، يساعدنا في تسليط الضوء على ما وصلت إليه سوريا بعد عامين ونصف من اندلاع الاحتجاجات.

ففي ظل البنية المعقدة والمركبة للمجتمع السوري الذي يتكون من عدة طوائف دينية وجماعات عرقية والتي لها تداخلاتها وامتدادتها مع دول الجوار المحيط، كذلك بالنظر الى التاريخ الطويل من الحروب بين سوريا كدولة ومجتمع من جهة ودولة اسرائيل من جهة أخرى، يغدو النموذج السوري للأزمة، من حيث المبدأ، أكثر قتامةً وتعقيداً ويغدو موقف المؤسسة العسكرية أبعد أثراً وأشدَّ خطورة.

المجتمع السوري والجيش – المقدمات والخلفية السياسية

تنتمي عائلة الأسد الحاكمة إلى الطائفة العلوية. ومع أنَّ العلويين لا يشكلون سوى 10% من مجموع السكان، إلاَّ أنَّهم يشغلون اليوم أغلبية المناصب الرئيسية في أجهزة الدولة، بما في ذلك المراتب القيادية في القوات المسلحة والحرس الجمهوري والفرقة الرابعة الشهيرة.[110]

بدأَ حكم البعث في سوريا منذ عام 1963 رافعاً شعارات تقدمية وتحررية داعياً لتحقيق الاشتراكية والعدالة الاجتماعية والمساواة وتحرير الأراضي المحتلة من قبل إسرائيل، والقضاء على النزعات الطائفية والعشائرية في المجتمع السوري. لكنَّ أياً من ذلك لم يتحقق على أرض الواقع.

مع فشل نظام حزب البعث العربي الاشتراكي، ذو التوجهات العلمانية، في تحقيق أهدافه التي وضعها نصب عينيه في تحقيق الوحدة والحرية والاشتراكية وفقاً لادعائاته وخططه في مراحل حكمه المختلفة - المرحلة الاولى بين 1963 الى 1970 وفي المرحلة الثانية بين 1970 الى 2000 أي حكم الرئيس الأسد الأب، وثم في المرحلة الأخيرة منذ وصول بشار الأسد الى سدة الرئاسة 2000 الي آذار 2011. وصلتْ البلاد الى طريقٍ مسدودٍ، وعلى الصعد كافةً، سواء من الناحية الاقتصادية والسياسيةً والاجتماعية، أو من ناحية الحريات والحقوق العامة واستشراء الفساد والمحسوبيات وتسلط أجهزة الأمن على كل مفاصل الحياة في سوريا، فلا شيءَ تحقق من كل الوعود السابقة. بالإضافة الى أنَّ وعود الاصلاح والانفتاح الاقتصادي التي نادى بها الأسد الأبن، و حتى السلام مع اسرائيل، ذهبت أدراج الرياح .

لا يمكن النظر الى ما يحدث الآن في سوريا بمعزل عما حدثَ في تلك المراحل السابقة. يصف نيكولاس فاندام الوضع في سوريا في مرحلة الأسد الأب – والذي لم يتغير مع وصول الابن - في كتابه الصراع على سوريا بالقول:

"إنَّ الظروف المواتية التي يمكن في ظلها كبح الطائفية، ومن ثمَّ القضاء عليها، لم تتحقق خلال وجود حزب البعث في السلطة، على الرغم من مرور ثلاثين عاماً لحكم البعث العلماني والذي يسيطر عليه أعضاء أقلية طائفية، إلاَّ أنَّ سوريا لا تزالَ في منتصف التسعينات تبدو بشكل متناقض ومأساوي أبعد ما تكون منذ استقلالها عن التصور البعثي المثالي الذي يطمح الى قيام مجتمع علماني يتساوى فيه العرب أجمعين، بغض النظر عن دينهم."[111]

من الصعب أنْ نتوقعَ من العلويين الذين عانوا الاضطهاد والازدراء على مر عقودٍ طويلة من حكم الأغلبية السنيَّة أنْ يبقوا موضوعيين تماماً ويمتنعوا عن الممارسات الطائفية، التي كانوا هم ضحاياها، بعد أنْ حصلوا على السلطة. وكان من الطبيعي في هذه الحالة أنْ يلعب الشعور الانتقامي عند العلويين دوراً ما، تم تعزيزه لاحقاً في فترة الثمانينيات، نتيجة التحريض الطائفي وحملة الاغتيالات التي طالتْ عدداً من الشخصيات العلوية من قِبل المتطرفين المسلمين - حزب الأخوان المسلمين- الذين اعتبروا أنفسهم، بدورهم، قد أضحوا في موضع الاضطهاد والازدراء بسبب النظام القمعي والفاسد [112].

من رحم تلك الظروف والأوضاع، الفساد والظلم واحتكار السلطة، خرجت الاحتجاجات الشعبية في عدة مدن وبلدات سورية، مستلهمة مما سبقها من تجارب وقعت في تونس ومصر وليبيا، للتعبير عن رغبتها بالتغيير، والتي جوبهت بالعنف الذي مارسته الأجهزة البوليسية أولاً ومؤسسة الجيش لاحقاً.

العنصر الذي سيتم دراسته هنا هو مؤسسة الجيش العربي السوري، وكيفية انتقالها من مؤسسة "جامعة" الى جماعة عنفية منحازة بشكل متطرف!.

108 بان كي مون- الأمين العام للأمم المتحدة
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2013/07/130725_syria_toll_exceeds_100k.shtm

109 جيفري وايت.»الاستعداد للقتل: القمع في سوريا«.معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى.16/8/2011.

110 تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية. الصادر بتاريخ 29/9/2011. ص7.

111 نيكولاس فان دام. «الصراع على السلطة في سوريا: الطائفية والاقليمية والعشائرية في السياسة 1961 - 1995». مكتبة مدبولي. القاهرة. 1995. ص149.

112 المصدر السابق.ص150.

مداخل البحث

سيقوم البحث بتفكيك عوالم المؤسسة العسكرية السورية، المقصود بها بالضبط الجيش السوري النظامي، وذلك من خلال فهم خمس آليات داخلية متعلقة به:

- الهوية والنشأة، البنية والانتشار، العلاقة مع حزب البعث، آليات اتخاذ القرار ضمن المؤسسة.

- اللحظة التأسيسية، الأسباب والدوافع، التوجهات الايديوجية المعلنة منها والمضمرة.

- سيرة المؤسسة العسكرية، العنف وتحولاته، تحولات البنية الداخلية.

- علاقة الجيش بالمجتمع، الرفض والقبول، الحواضن الاجتماعية والروافد.

- طروحات حل الأزمة من الجهات المتصارعة ومن المجتمع الدولي، مستقبل المؤسسة العسكرية السورية، الاحتمالات والمآلات.

الجيش السوري: البنية ومراحل التطور

البنية والشكل التنظيمي-التوزع والانتشار:

يصل تعداد الجيش السوري الى حوالي 300 ألف مقاتل[113]، ويتوزع على عدة أقسام تنظيمية، القوى البرية: وتصل نسبتها 67% من الجيش السوري، القوى الجوية: تعد القوات الجوية السورية واحدة من أضخم القوات الجوية في العالم العربي بأسره، إذ أنها تضمُّ 900 مركبة جوية تقريباً (أربعة أخماسها طائرات والباقي مروحيات)، والمورد الأساسيّ لها هو الاتحاد السوفيتي سابقاً وروسيا حالياً[114]. القوى البحرية: وتصل نسبتها الى حوالي 1,6% من الجيش.

ينتشر العدد الأكبر من فرق الجيش السوري في محيط العاصمة دمشق وفي المنطقة الجنوبية والجنوبية الغربية من سوريا وذلك بالقرب من الحدود السورية الاسرائيلية، حيث تبعد دمشق مسافة 80 كم عن الحدود مع اسرائيل. والتي خاض ضدها الجيش السوري أربع حروب في أعوام 1948 و1967 و1973 و1982 (في لبنان). أمَّا داخلياً فقد عمد النظام الى استخدام القوات المسلحة السورية في قمع وحشي وعنيف لحركة التمرد العسكرية التي قادتها حركة الاخوان المسلمين بين أعوام 1980الى 1982 حيث توجت تلك العمليات باقتحام مدينة حماة في شهر شباط من العام 82 وراح ضحيتها حوالي 30000 قتيل وكان للقوات الخاصة التي يترأسها في تلك الفترة رفعت الأسد- شقيق حافظ الأسد- دوراً أساسياً في العمليات العسكرية.

توزع وانتشار فرق الجيش السوري:

الفرقة الأولى المدرعة والفرقة العاشرة المؤللة تتمركزان في منطقة قطنا في ريف دمشق الغربي والتي تبعد 50كم عن العاصمة دمشق، والفرقة الثالثة المدرعة يقع مقرها في مدينة القطيفة - ريف دمشق الشمالي، بينما تتوزع وحدات الفرقة الرابعة في منطقة السومرية والصبورة بالقرب من مطار المزة العسكري وعلى مدخل مدينة دمشق الغربي وهي من الفرق المُكلفة بحماية النظام في العاصمة وكانت تُسمى، سابقاً، سرايا الدفاع، وهي الفرقة التي أسسها رفعت الأسد شقيق الرئيس السابق حافظ الأسد في العام 1971م ويترأسها الأن العميد ماهر الأسد- شقيق الرئيس بشار الاسد- والذي هو في الوقت نفسه عضو اللجنة المركزية لحزب البعث العربي الاشتراكي. أمَّا الفرقة السابعة المؤللة فيقع مقر قيادتها في الكسوة – ريف دمشق الجنوبي، والتي انشق قائدها اللواء محمد موسى الخيرات بتاريخ 24-8-2012 وتوجه الى الاردن.

113 تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية. الصادر بتاريخ 29/9/2011.ص8.

114 سوريا معلومات وأرقام». مركز المعلومات القومي - الدراسات الاستراتيجية عام 2000.

الفرقة التاسعة مشاة فيقع مقر قيادتها في منطقة الصنمين في محافظة درعا، وكذلك الفرقة الخامسة المدرعة ومقرها في إزرع وتتوزع وحداتها في محافظة درعا الجنوبية وقد شاركت كتائبها في حصار مدينة درعا واقتحامها في شهر نيسان 2011. هنالك القوات الخاصة ويقع مقر قيادتها في حي القابون وسط العاصمة دمشق والتي تأسست بتاريخ 1968 حيث ترأسها اللواء علي حيدر حتى عام 1988م وتتألف من فرقتين: الفرقة الخامسة عشر وتنتشر وحداتها في محافظة السويداء جنوب سوريا والتي شارك منها الفوج 127 باقتحام مدينة درعا[115116] في نيسان 2011 . والفرقة الرابعة عشر المنتشرة على طول الحدود السوري اللبنانية في مناطق الزبداني ورخلة والناصرية وهي التي تعرضت مستودعاتها ومواقعها لضربات الغارة الاسرائيلية الاخيرة بالإضافة الى مواقع الحرس الجمهوري في قاسيون وجمرايا. أمَّا بالنسبة لفرقة الحرس الجمهوري"قوات النخبة" والتي تُعتبر أفضل وحدات الجيش السوري تسليحاً وتدريباً والمسؤولة عن حماية النظام، فتنتشر وحداتها في مناطق الصبورة والدريج وقاسيون- ريف دمشق الغربي، وباتجاه الحدود اللبنانية ويتجاوز عدد أفرادها 20 ألف مقاتل.

وهنالك عدة فرق منتشرة في المنطقة الوسطى من سوريا ومنها الفرقة الحادية عشر مدرع وهي فرقة احتياط تشكلت عام 1980، أمَّا في المنطقة الشمالية الشرقية فتتمركز وحدات الفرقة السابعة عشر في محافظة الرقة ودير الزور، والتي يتعرض مركز قيادتها الواقع شمال مدينة الرقة الى حصار خانق ومنذ أشهر من قبل كتائب الجيش الحر. بالإضافة الى انتشار قوات حرس البادية في تلك المناطق. ويتمركز كذلك اللواء 93 قوات خاصة في منطقة عين عيسى شمال الرقة على الحدود السورية - التركية.

إنَّ توزع الفرق وانتشارها في محيط العاصمة دمشق تحديداً والمنطقة الجنوبية عموماً يشيرُ الى وجود مخاوف عميقة لدى النظام من قيام اسرائيل بهجوم كاسح يطال عاصمته السياسية كما حصل في لبنان حين اجتاحت القوات الاسرائيلية العاصمة اللبنانية بيروت.

بالإضافة الى وجود مخاوف ذات مصدر داخلي، نظراً الى تاريخ سوريا الحديث الحافل بالانقلابات العسكرية فإنَّ توزع فرق الجيش وطبيعة مهام كل واحدة منها وبنيتها الداخلية من حيث التسلح والتدريب والانتماء المذهبي لأفرادها يدلُ على وجود خوف لدى النظام من حصول تمرد أو انقلاب يطيح بحكم آل الأسد الذي بدأ مع انقلاب حافظ الأسد في العام 1970. حيث تعتبر وحدات الحرس الجمهوري والفرقة الرابعة والقوات الخاصة ذات مهام مختلفة عن باقي الفرق العسكرية فمهمتها الأساسية هي حماية النظام اولاً، وهي الوحدات الأكثر ولاءاً للنظام والأحسن تدريباً وتسليحاً وغالباً ما يترأس هذه الوحدات جنرالات ذوي علاقة قربة بالرئيس بشار الأسد نفسه. ومن هنا يمكن فهم تمركزها على أبواب العاصمة دمشق والجبال المطلة عليها مثل جبل قاسيون، وذلك لتتمكن من سحق اي محاولة تمرد قد تقوم بها وحدات اخرى من الجيش أو تسعى للسيطرة على العاصمة دمشق. فأحد أهداف هذا التباين والاختلاف بين فرق الجيش المتعددة هو توظيفها ضد بعضها البعض في حال حصول تمرد أو انشقاق.

النشأة ومراحل التطور:

بالعودة الى تاريخ تشكل المؤسسة العسكرية في سوريا نجد أنَّ النواة الأولى للجيش السوري ترجع الى فترة الانتداب الفرنسي (1920-1946) حيث شكَّلَ الفرنسيون جيشاً عماده أبناء الاقليات السورية، وأطلق عليه اسم جيش الشرق . حيث شجع الفرنسيون تجنيد فصائل خاصة من العلويين والدروز والشراكسة والأقليات الأخرى، والتي استخدمت لحفظ النظام وقمع "الفتن" الداخلية[117] . مع خروج الفرنسيين من سوريا في العام 1946 تسلمت الحكومة السورية برئاسة شكري

115 جيفري وايت. «الاستعداد للقتل: القمع في سوريا». معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى.16/8/2011.

116 تقرير هيومن رايتس ووتش.»بأي طريقة: مسؤولية الأفراد والقيادة عن الجرائم ضد الإنسانية في سوريا». كانون الأول/ 2011.ص23.

117 نيكولاس فان دام. «الصراع على السلطة في سوريا». مكتبة مدبولي. القاهرة. 1995. ص21.

القوتلي (رئيس الجمهورية بين 1943 الى 1949) مؤسسة الجيش التي تتنازعها الانتماءات الطائفية السابقة[118]. وفي العام 1949 كان نهاية الحكم المدني في سوريا وذلك مع انقلاب العقيد حسني الزعيم، والذي بدأ عهده بتسريح عدد كبير من الضباط والجنود ولأسباب اعتباطية، ومن يومها دخلت البلاد في دوامة الانقلابات العسكرية المتتالية وما رافقها من حالة التداخل والتناحر بين الساسة من جهة والعسكر من جهة أخرى وبين العسكر أنفسهم، أيضاً بالإضافة الى حملات التصفيات والتسريحات التي طالتْ عدداً كبيراً من ضباط وعناصر الجيش مع كل انقلاب وتغير في نظام الحكم.

مع انقلاب 8 آذار 1963 وصلَ حزب البعث العربي الاشتراكي الى السلطة وكان حافظ الأسد في حينها عضواً في اللجنة العسكرية لحزب البعث والتي تتألف من 14 عضو خمسة منهم من الطائفية العلوية.

بدأت مع ذلك الانقلاب حملةٌ جديدةٌ وواسعة من التسريح والتصفية لضباط وعناصر الجيش تحت حجج وذرائع سياسية وبتهم مختلفة، كالبورجوازية والانفصالية والشعبوية أو التبعية للحوراني. عقب انقلاب 8 آذار مباشرة تم استبدال نصف الضباط المسرحين والبالغ عددهم 700 ضابط، بنظراء من العلويين[119] . وقد نشرتْ جريدة الحياة اللبنانية في عددها الصادر بتاريخ 15/3/1963 بعضاً من قوائم التسريح التي شملت ضباطاً من رتب عالية.[120]

وفي 16/11/1970 قامَ حافظ الأسد، الذي كان آنذاك وزيراً للدفاع، بانقلابه الشهير، بعد أنْ تخلصَ من خصومه وعلى مراحل - بدءاً بالضابط "الدرزي" سليم حاطوم و"السني" جاسم علوان وصولاً الى الضابطين العلوين "محمد عمران وصلاح جديد – حيث منح الأسد، من خلالِهِ، مؤسسة الجيش هويتها الثابتة والمستمرة الى لحظتنا الراهنة، هذه الهوية التي تتألف أولاً من بعد ايديولوجي عروبي علماني يعتمد فكر البعث عقيدةً ومنهجاً في الظاهر، وثانياً من بعد طائفي يستند الى القرابة والولاء والانتماء المذهبي "العلوي" . حيث بدأتْ سيطرة البعثيين العلويين منذ استيلاء حزب البعث على السلطة في 1963 ، ثم تعززت هذه السيطرة بعد نوفمبر1970 عندما احتكرت جماعة الأسد السلطة[121] .

ويصف ديفيد هيرست، مراسل صحيفة الغارديان، ما وصل اليه وضع الحكم في سوريا عام 1979 بقوله: البلاد لا يحكمها البعثيون بأي حال، بل العلويون، فنظريًا يديرون البلاد من خلال الحزب، ولكن عمليًا يديرونها من خلال تضامنهم السري داخل الحزب والمؤسسات الهامة الأخرى، فخلف الواجهة نجد أنَّ صلة القرابة بالرئيس العلوي هي أعظم الصفات لتقلد السلطة، وذلك عن طريق الأواصر العائلية أو الطائفية أو العشائرية.[122]

وبعد أحداث الثمانينات لم تكن المؤسسة العسكرية وحدها التي أخذت هوية جديدة، بل مجمل مؤسسات السلطة السورية كلها، فالأسد الأب قضى على كل معارضه ومناوئيه، فلا أحزاب ولا زعماء ولا قادة عسكريين بارزين، وكذلك لا نقابات ولا صحف ولا حريات عامة، حيث غدا شعار "سوريا الأسد" يمثل واقع الحال أصدق تمثيل. ولم تتغير تلك الهوية الطائفية للمؤسسة العسكرية وللنظام بشكل عام مع مجيء الرئيس الحالي بشار الأسد الى سدة الحكم، في العام 2000 بل استمرت على نفس المنوال وزادت سيطرة "آل الأسد" والعائلات العلوية المُقربةَ منهم على مفاصل البلد الأساسية وحتى على قطاعات هامة من الاقتصاد المحلي، وكذلك استمر الحال بالنسبة للترفيعات والترقيات في سلم الوظائف والمناصب فهي كانت تقوم على الولاء والانتماء المذهبي والطاعة للأسرة الحاكمة ومازالت كذلك.

118 أكرم الحوراني. مذكرات أكرم الحوراني. الجزء الاول. مكتبة مدبولي. القاهرة.2000. ص768.

119 نيكولاس فان دام. مرجع سابق.ص60.

120 جريدة الحياة. العدد 5187 تاريخ 15/3/ 1963.» 104 ضباط سوريين كبار أحيلوا الى التقاعد».

121 نيكولاس فان دام. مرجع سابق. ص143.

122 نيكولاس فان دام. مرجع سابق. ص143.

الانعطاف الحاد- لحظة التحول لميليشيا

يمتلك النظام السوري أجهزة ومؤسسات قمع عديدة، بدءاً من قوات الشرطة المدنية وحفظ النظام التابعين لوزراة الداخلية، وأجهزة المخابرات المتعددة: إدارة أمن الدولة والاستخبارات العسكرية والمخابرات الجوية وشعبة الأمن السياسي بالإضافة الى الشبيحة[123].[124] هذه الأجهزة الممثلة فعلياً في كل قرية وبلدة ومدينة سورية، استخدمت بشكل مباشر ضد المعارضة السياسية وضد المحتجين، حيث أنَّها انخرطتْ في عمليات الاعتقال والقمع العنيف وإطلاق النار على حد سواء، منذ بداية الاحتجاجات التي ظهرتْ أولى بوادرها مع نهاية شهر كانون الثاني 2011 [125] .

حين لجأ نظام الحكم في سوريا الى الاعتماد على تلك الأجهزة، لفض الاعتصامات التي توالت في دمشق، بدءاً بالاعتصام الأول بتاريخ 28/1/2011 أمام السفارة المصرية، والذي رفع فيه الناشطون شعارات مؤيدة لثورة مصر، مروراً ب3/شباط/2011 يومها اعتقلت أجهزة الأمن عدداً من الناشطين بالقرب من البرلمان في حي الصالحية وسط العاصمة، على خلفية رفعهم شعارات تندد بالفساد والاحتكار، وصولاً الى(15/ آذار) اليوم الذي خرجت فيه مظاهرة ضد النظام في قلب المدينة القديمة في سوق الحميدية، واعتبرت الشرارة التي اندلعت معها الثورة في سوريا. وفي اليوم التالي كان اعتصام الداخلية الشهير في ساحة المرجة وسط دمشق حينها قامتْ أجهزة الأمن بفض الاعتصام بالقوة، وتم الاعتداء بالضرب على المعتصمين أمام وزارة الداخلية، واعتقل يومها أكثر من 80 ناشط ومتظاهر، لكن طوال هذه المقدمات التي مهدت لإندلاع الثورة السورية، كانت "أجهزة العنف" الرسمية، تستخدم كافة اشكال العنف ما دون تقصد القتل المباشر للمحتجين، وحافظت على الحد الأدنى ل"ضبط النفس".

في 18 آذار 2011، كانت أول حادثة لإطلاق النار من قبل عناصر الأمن على المحتجين، وذلك في مدينة درعا، حين اعتصم المئات امام الجامع العمري مطالبين بالافراج عن الاطفال المعتقلين لدى أجهزة الأمن، ومن يومها توالت الاعتصامات والاحتجاجات الكبيرة في مدينة درعا، حيث توافد الالاف من البلدات والقرى المحيطة للمشاركة بالمظاهرات السلمية تلك، وكذلك في مدن أخرى، مثل بانياس واللاذقية ودوما...الخ. حيث كان موقف الجيش السوري حتى ذلك الحين هو "التزامَ الحياد" تجاه الصراع الدائر بين النظام ومناوئيه طوال تلك الفترة، حيث يذكر بعض شهود العيان والناشطين في مدينة درعا، أنَّ وحدات من الجيش السوري منعت قوات الأمن من اطلاق النار تجاه المحتجين في درعا المدينة بتاريخ 1/4/2011، في جمعة اطلقوا عليها اسم "جمعة الشهداء". وفي الجمعة التي تليها 8/4/2011 سقطَ عشرات المدنيين بين قتيل وجريح بعدما أطلق عناصر الأمن النار على المحتجين المدنيين، وحتى على عناصر الجيش الذين رفضوا الأوامر باطلاق النار، حيث قُتل الملازم أول "خزيمة أحمد" على يد ضابط أمن من المخابرات العسكرية - برتبة عقيد - لأنه رفض اطلاق النار[126]. وهكذا استمرت مؤسسة الجيش بحيادها حتى تاريخ 25/4/2011. حينها دخلَ الجيش السوري على خط الأزمة بين النظام من جهة والمحتجين من جهة اخرى، فقامت وحدات من الجيش السوري، الفرقة الرابعة والفرقة الخامسة، وعدة أفواج من الفرقتين 14و15 قوات خاصة مدعومة بالدبابات والمدرعات بمحاصرة مدينة درعا واقتحامها.[127] [128]في ذلك

123 تقرير مركز Stratfor Global Intelligence.»استخدام الشبيحة للقمع في سوريا».12/1/2012.

124 موسوعة ويكيبيديا : http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B4%D8%A8%D9%8A%D8%AD%D8 %A9

125 مايكل آيزنشتات وجيفري وايت. «جيش سوريا هو الركيزة الأساسية لمستقبل البلاد».7/7/2011. معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى.

126 موقع الجزيرة نت : http://www.aljazeera.net/mob/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/c365cd05-cd58-43eb-8b35-ff139cefafa2

127 هيومن رايتس وويتش. «سوريا: يجب رفع الحصار درعا» . 5/6/2011.

128 تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية.29/9/2011. ص1.

"الاجتياح الأول" للجيش، تم تدمير خزانات الماء الرئيسية ومنع الدخول والخروج منها وقطع التيار الكهربائي والماء والاتصالات عن المدينة. لقد تم عزل المدينة تماماً عن العالم الخارجي، وقامت وحدات من الجيش باحتلال المشافي ومحاصرتها ونهب واحراق عدد كبير من المحلات التجارية والصيدليات الطبية وسقط عدد كبير من المدنيين بين قتيل وجريح وتم اعتقال الالاف من أبناء المدينة.[129]

يمكن اعتبار ما حدث في هذا اليوم منعطفاً حاداً في تاريخ الأزمة السورية حيث تدخل الجيش بشكل واضح وصريح لقمع المحتجين ومعاقبتهم على عكس ما شهدناه في تونس ومصر. ومنذ تلك اللحظة والى وقتنا الراهن حَافَظَتْ المؤسسة العسكرية على موقفها المنحاز لصالح النظام الحاكم في دمشق، ليتحول الجيش الى أداة قمع عاريةٍ تجاه المحتجين المدنيين، حيث تتالى انتشار وحدات الجيش واتسعت رقعة سيطرته على كل المدن والبلدات التي شهدت مظاهرات وأعمال احتجاج ضد النظام وحتى القطع البحرية شاركت في عمليات القمع والقتل وبالتحديد في مدينة اللاذقية الساحلية [130].

وجاء قيام النظام بسحب قواته المسلحة من جبهة الجولان، حيث الحدود مع اسرائيل، "العدو التقليدي" للنظام السوري وزجها في الصراع الداخلي برهاناً اضافياً يؤكد الانحياز الأعمى للمؤسسة العسكرية لصالح حماية النظام بدلاً من حماية الوطن وحدوده[131] .

إنَّ أقوال الجنود والضباط المنشقين من الجيش السوري وأجهزة الأمن المختلفة كلها تُشير أنَّ الإنتهاكات تُرتكب بناء على سياسة تتبناها الدولة، وأنَّ الأوامرَ تصلُ إلى الضباط والجنود مباشرة من أعلى المستويات من القيادة العسكرية والمدنية السورية، أو بتصريح منها أو بتغاضي من هذه القيادة عن ما يحدث من انتهاكات وجرائم. وتشير شهادات الشهود الى أنَّ هنالك أوامر مباشرة جاءت من الرئيس بشار الأسد لوقف التظاهرات وقمعها بأي ثمن.[132]

أسباب ودوافع هذا السلوك:

العقيدة العسكرية للجيش السوري:

منذ عقود طويلة اعتمدَ النظام السوري على المعسكر الاشتراكي في تسليح وتدريب قواته العسكرية، ومعه غدت العقيدة العسكرية للجيش السوري عقيدة شرقية بامتياز ومتأثرة الى حد كبير بجيوش الأنظمة الاشتراكية، وخاصة الاتحاد السوفيتي السابق؛ حيث تُنفَّذ أوامر القيادة كاملة وبحذافيرها دون أية مناقشة من الجنود والضباط. وتُعتبر أية ممانعة أو تردد في تنفيذ الأوامر بمثابة خيانة عظمى، تعطي القائد الميداني حق تنفيذ إعدامات ميدانية فورية دون الحاجة إلى إذن قضائي أو سياسي. لقد كشف تقرير منظمة "هيومن رايتس ووتش" الصادر في كانون الأول/ 2011 من خلال المقابلات التي أجريت مع العديد من الجنود والضباط المنشقين عن صفوف الجيش السوري خلال هذه الفترة، عن حدوث إعدامات ميدانية بحق كل من رفض تنفيذ أوامر رؤسائه، بفتح النار على المتظاهرين أو حاول الفرار من الخدمة. ويختلف هذا الأمر عن العقيدة العسكرية في الغرب والمتبعة في بعض دول المنطقة مثل مصر وتونس؛ إذ يميز الجيش بين المسلحين والمدنيين ويرفض فتح النار على المواطنين العزّل مهما كان الأمر، ويملك الضابط الميداني والجنود حق رفض أوامر القيادة إذا ما وجدوا أنها تهدد المدنيين، كما لا يجيز إعدامات ميدانية دون إذن أو حكم المحكمة العسكرية .

العقيدة السياسية للجيش السوري:

إنَّ دستور الجمهورية العربية السورية ينص صراحةً على أنَّ حزب البعث العربي الاشتراكي هو القائد للدولة والمجتمع. بالإضافة الى أنَّ الانتماء الى هذا الحزب هو شرط أساسي للانتساب الى المؤسسة العسكرية، فالجيش السوري هو جيش "عقائدي" أي أن مؤسسة الجيش هي مؤسسة حزبية عملياً، وليست مؤسسة وطنية. هذا التداخل بين السياسة وأجهزة الدولة والمؤسسة العسكرية، جعل أي تهديد للنظام السياسي ورأس هرمه بشار الأسد الذي هو الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي يُنظَرُ إليه على أنَّهُ تهديدٌ للوطن كله بشكل عام وللمؤسسة العسكرية بشكل خاص.

ويعتبر الجيش السوري جيش عقائدي وهذه العقيدة ذات صبغة قومية عروبية بامتياز تكونت خلال ما يقرب من نصف قرن كاملة والجنود والضباط متشربين بالأفكار والعقائد المختصة بالدولة بالاضافة الى وجود قبضة حديدية تحكم من خلالها القيادة السورية هذه المؤسسة الضخمة وذلك من خلال رقابة الأجهزة الأمنية والحزبية داخل مؤسسة الجيش. ويرى الكثير من أفراد هذه المؤسسة الى أنَّ الدولة السورية تتعرض لضغوط ومؤامرات خارجية بسبب مواقفها القومية في الدفاع عن حقوق الأمة العربية في فلسطين ولبنان وبسبب التوجهات المعادية لاسرائيل والغرب عموماً. ولذلك ترى هذه المؤسسة أنَّ هدفها الأساسي هو محاربة العدو الخارجي وتحرير الأراضي المغتصبة أولا قبل اي هدف ولو كان ذلك على حساب الحريات والديمقراطية، وكأنَّ لسان حالها يردد عبارة جمال عبد الناصر المشهورة: لا صوت يعلو على صوت المعركة.

العقيدة المضمرة للجيش السوري:

مع أنَّ الرئيس السوري الحالي بشار الأسد ينتمي الى الطائفة العلوية التي تشكل نسبتها 10% فقط، من مجموع السكان الاجمالي إلاَّ أنهم يشغلون اليوم أغلبية المناصب الرئيسية في "أجهزة العنف" الرسمية، بما في ذلك المراتب القيادية في القوات المسلحة وبالذات في الحرس الجمهوري [133]، والرئيس في الوقت نفسه هو القائد العام للجيش والقوات المسلحة والامين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي الحزب القائد للدولة والمجتمع كما نصت المادة الثامنة من دستور الجمهورية العربية السورية.[134]

بالإضافة الى ما سبق يمكن تلخيص الأسباب التي دفعت الجيش للانحياز بشكلٍ صريح للنظام وساهمت في بقاءه متماسكاً الى حد كبير:

-1 تغلب الانتماء الطائفي على الانتماء الوطني لدى العدد الكبير من ضباط الجيش وقياداته بسبب انتماءهم للطائفة العلوية.[135]

-2 البعد التاريخي للصراع والخوف المتجذر لدى العلويين من عودة

---

129 مايكل آيزنشتات وجيفري وايت، مرجع سابق.

130 جيفري وايت، «الاستعداد للقتل: القمع في سوريا».

131 نقلاً عن الغارديان البريطانية. http://anbamoscow.com/aworld/20130408/381457265.html

132 تقرير هيومن رايتس ووتش،»بأي طريقة: مسؤولية الأفراد والقيادة عن الجرائم ضد الإنسانية في سوريا»، كانون الأول/ 2011.ص36.

133 تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، 29/9/2011، ص7.

134 دستور سوريا 1970 . http://ar.wikisource.org/wiki/%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1_%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7_1973#.D8.A7.D9.84.D9.85.D9.82.D9.80.D8.AF.D9.85.D9.80.D8.A9

135 تقرير مجموعة الأزمات الدولية،»الصراع وتحولاته في سوريا»: «كابوس الطائفة العلوية: بين المكونات الموالية للنظام فإنَّ معظم الطائفة العلوية - التي تقدر ب 10%من سكان البلاد، ثم صعوبة التحقق من الأرقام - وجدت المجتمع السوري في أسوأ حالاته. كانت الطائفة تميل بحكم دروس التاريخ لتصديق محاولات النظام لمفاقمة واستغلال المخاوف والوقوع فرسية لها. إنَّ قروناً من التمييز والتحامل والقمع، خصوصاً على أيدي الحكام والنخب السنية، مصحوبة بارتباطها بحكم الأمر الواقع بالقيادة الحالية للبلاد ولمدة عقود من التاريخ المعاصر، كان يعني أنَّها اكثر ميلاً للشعور بأنها تواجه خطر العدوان الطائفي ونتيجة لذلك فإنَّ التصورات داخل الطائفة، بشكل عام، كانت تسبق التطورات على الأرض. حالما اندلع الصراع على الأرض، وقبل أن يتعرض أفراد الطائفة بوقت طويل لأي تهديد جدي فإنَّ كثيرين سلحوا أنفسهم، وشكلوا ميليشيات وأقاموا الحواجز. بحلول منتصف عام 2011 وعلى الرغم من أنَّ الصراع الحقيقي لم يكن قد بدأ بعد جدياً، فإنَّ الطائفة استحوذت عليها شائعات تبعث القشعريرة في البدن حول ما يمكن أن يفعله الارهابيون بجثثهم. بعد عام استمرت افكارهم بالتسابق مع ما كان قد أصبح واقعاً بشعاً وبشكل متزايد انتشرت روايات من الصعب التحقق منها حول مذابح وأشكالٍ قروسطية من العنف ضد العلويين في سائر أنحاء البلاد».ص23.

التمييز والاضطهاد ضدهم في حال زوال النظام الحاكم.

-3 الخوف من تبعات الانشقاق والتمرد.

-4 دافع الحفاظ على المصلحة فقد استشرى الفساد في مؤسسة الجيش وفي مفاصل الدولة بشكل عام وتشكلت هنالك مصالح مركبة لدى كبار الضباط في المؤسسة العسكرية.

-5 الدعم اللامحدود الذي تتلقاه مؤسسة الجيش من الدول الحليفة للنظام مثل روسيا وايران وحتى حزب الله.

-6 الأداء السياسي الهزيل للمعارضة والذي لا يُشجع كبار الضباط على مجرد التفكير بالانشقاق، فالدفة الأخرى لا تؤمن لهم قدرا من الثقة بمستقبل رأسمالهم المادي والمجتمعي والرمزي، خصوصا هاجس الخوف من الثأر يطال أغلب القيادات العليا في الجيش .

-7 التماسك والأداء الجيد للواجهة السياسية المتمثلة بالرئيس بشار الأسد وقيادة حزب البعث بشكل عام، الذي في حال استمرار حكمه، سوف يستمر استثناء سلطة وحضور هؤلاء الضباط في الحقل العام السوري .

-8 تأثير الموقف الدولي والذي اتسم بالليونة تجاه النظام الحاكم واكتفى ببيانات الادانة وفرض العقوبات، ولم يرقى الى مستوى يشكل فيه تهديداً حقيقياً للنظام السوري مما قد يدفع البعض للتفكير بالانشقاق عن النظام أو الانقلاب عليه.

-9 الغطاء السياسي الدولي الذي قدمته روسيا والصين للنظام في مجلس الأمن، حيث تشكل روسيا بالتخصيص الأم الراعية لمنظومة الجيش السوري .

-10 الخوف من المحاسبة على الجرائم التي شارك فيها كبار قادة الجيش في فترة الثمانينات وبالتحديد المجازر التي ارتكبت في مدينة حماة [136]، ومدن أخرى وكذلك في سجن تدمر وسجن صيدنايا.[137]

سيرة الجيش منذ لحظة الإنعطافة

مسيرة العنف وأشكاله:

يخضع الجيش السوري لقيادة هرمية موحدة يأتي على رأسها الرئيس بشار الاسد الذي هو القائد العام للجيش والقوات المسلحة والأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي والانتماء لهذا الحزب هو شرط مسبق للدخول الى المؤسسة العسكرية . ولكن من ناحية ثانية يمكن النظر الى تلك المؤسسة الضخمة والقوية من زاوية اخرى حيث ينقسم الجيش السوري، عملياً، الى فئتين رئيسيتين وذلك تبعاً لدرجة الولاء للنظام ولآل الأسد بالتحديد:

الفئة الأولى وهي وحدات حماية النظام، والتي تضم في صفوفها نسبة عالية من العلويين- ضباطاً وصف ضباط وحتى جنود - وتشمل:

-1 الحرس الجمهوري.

-2 الفرقة الرابعة التي يترأسها العميد ماهر الأسد.

-3 القوات الخاصة والتي يصل تعدادها الى 40 ألف مقاتل وهي الوحدات التي اعتمد عليها النظام، بداية، وبشكل أساسي مع الاجهزة الأمنية لقمع الاحتجاجات التي اندلعت مطلع العام 2011.

هذه الوحدات تعتبر حماية النظام مهمتها الأولى[138]، وكان النظام قد اعتمدَ عليها بشكل أساسي لسحق الاحتجاجات، وخصوصاً في السنة الأولى من بدء الصراع، حيث كانت تنتقل من حصار مدينة الى اخرى وما إنْ تتحرك تلك الوحدات الى منطقة اخرى حتى تعود الاحتجاجات من جديد. وقد شاهدنا ذلك في درعا وحماة ومدينة دوما في ريف دمشق. حيث كانت الاحتجاجات والمظاهرات تملء الشوارع بعد انسحاب هذه القوات.

والفئة الثانية وهي باقي وحدات الجيش النظامي والتي لعبت دوراً محدوداً في البداية وذلك بسبب تركيبتها الطائفية المتنوعة وهي الأقرب الى التركيبة العامة للسكان. لذلك فإنَّ النظام ينظر بعين القلق من مدى استعدادها لاستخدام القوة المميتة وغالباً ما كانت تحركاتها مدعومة بعناصر من المخابرات العسكرية والمخابرات الجوية لضمان ولائها ولقمع أي محاولة تمرد أو عصيان من اللحظة الأولى.

قام النظام ببناء أدوات الدولة البوليسية في حين لم يثق بالجيش، الكبير عددياً ولكن سيء التدريب والمعدات والمعنويات، ومن أجل تقليص مخاطر القيام بانقلاب عسكري، عمل الأسد على ابقاء الجيش ضعيفاً – باستثناء بعض الوحدات وأولها الحرس الجمهوري – فإنَّهُ لا يمكن الاعتماد عليه كأداة قمع.[139]

حدثَ التحرك الأول لوحدات الجيش بهدف قمع الاحتجاجات في محافظة درعا حيث عمد النظام في نهاية شهر نيسان/2011 الى ارسال وحدات كبيرة من الجيش لفرض حصار شامل ومن ثم قام باقتحام المدينة ومعها ظهرت أولى حالات التمرد والعصيان في صفوف الجيش، حيثُ رفضَ عدد من أفراد الفرقة الخامسة الأوامر باطلاق النار على المدنيين، ووقعت اشتباكات بين المتمردين ووحدات من الفرقة الرابعة والقوات الخاصة، ونقلتْ شاشات التلفزة صوراً لعدد من الجنود المصابين والذين تم اسعافهم من قبل الأهالي في أحد مساجد المدينة، بعدما تم اطلاق النار عليهم من عناصر الأمن وقوات الفرقة الرابعة التي شاركت في اقتحام المدينة.

ولاحقاً تكرر ذلك المشهد ومن مدينة الى اخرى، بعد درعا تابعت وحدات الجيش أسلوبها في محاصرة واقتحام المدن المُحتجة ومنها دوما والمعضمية وبانياس وحماة ومن ثم حمص ودير الزور وقد لجأ النظام الى اتباع تكتيكات معينة معتمداً اسلوب العقاب الجماعي وصولاً الى اسلوب الأرض المحروقة ومن هذه التكتيكات:

-1 عزل المناطق التي وقعت فيها احتجاجات، وتشمل أحياءاً أو مدناً بأكملها، حيث يقوم الجيش بتطويق المدينة وقطع الاتصالات والخدمات ومنع الدخول والخروج من المنطقة.

-2 اقتحام المدينة أو الحي بمساعدة عناصر الأمن بالإضافة الى الشبيحة، واطلاق النار العشوائي والمباشر مترافقاً مع عمليات هدم وتخريب ونهب للمحلات التجارية، وغالباً ما تكون قواته معززة بالمدرعات والدبابات بهدف ارهاب السكان وابعادهم من الشوارع، ويلي ذلك عمليات اعتقال وتفتيش واسعة وأحياناً كثيرة عمليات اعدام ميداني للمطلوبين.

-3 نشر عناصر من القناصة على الأسطح العالية وأبراج المياه، بالإضافة الى اقامة الحواجز داخل المدينة ووضع أكياس الرمل والدشم الاسمنتية واحتلال الساحات والمشافي وعدد من الابنية، بهدف التمكن من السيطرة على المدينة بشكل كامل وخنق أي تحرك فيها.

-4 لاحقاً ومع تطور الاحتجاجات وانتشارها وظهور "الجيش السوري الحر" لجأ النظام الى أساليب اكثر وحشية وعنفاً حيث صار يقصف المدنية أو الحي بالمدفعية والدبابات، قبل دخول المدينة بالإضافة الى الاعتماد المتزايد على الغارات الجوية التي بدأت بشنها قواته الجوية سواء باستخدام الحوامات أو المقاتلات الحربية . مما سبَّبَ دماراً هائلاً في الأحياء السكنية وسبَّبَ حالات نزوح كبيرة جداً الى البلدان المجاورة أو الى المدن الأكثر أماناً[140] .

136 روبرت فيسك. «ويلات وطن». شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. الطبعة السابعة عشرة. بيروت. ص 228-223.

137 تقرير اللجنة السورية لحقوق الإنسان. «عن أوضاع حقوق الانسان في سوريا خلال عشرين عاماً 1999-1979».

138 مايكل آيزنشتات وجيفري وايت. مرجع سابق.

139 تقرير مجموعة الأزمات الدولية. «مسارات غير مطروقة: التأمل في تبعات الديناميكية السورية». 24/11/2011. ص2.

140 جيفري وايت. مرجع سابق.
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/a-willingness-to-kill-repression-in-syria

5- مع فقدان قوات النظام السيطرة على مناطق واسعة من البلاد بعد تزايد حالات الانشقاق في صفوف قواته وارتفاع وتيرة هجمات كتائب المعارضة بدأ النظام باللجوء الى أسلوب الأرض المحروقة والضرب عن بعد وذلك باستخدام المدفعية وراجمات الصواريخ والصورايخ بعيدة المدى أرض- أرض. وقد كان أول استخدام لصورايخ سكود في الشهر الاخير من عام 2012 وزادَ معدل الهجمات الصاروخية مع بداية عام 2013 مع فقدان النظام سيطرته على أقسام واسعة من شمال البلاد ووأجزاء من مدينة حلب.[141]

التحولات داخل المؤسسة العسكرية:

مع استمرار الاحتجاجات واتساع رقعة انتشارها والاعتماد المتزايد للنظام على وحداته العسكرية، تفاقمت حالة الانشقاقات من صفوف القوات المسلحة، وغالباً ما قامَ النظام بخطوات استباقية للحد من ظاهرة الانشقاق، حيث كانت وحدات الأمن المرافقة لوحدات الجيش تقوم بتصفية كل فرد يرفض الأوامر بإطلاق النار[142]، وكذلك قامت باعتقال عدد كبير جداً من الضباط والعناصر بالمشكوك بولائهم وزجهم في السجون والمعتقلات . ووفقاً لشهادة الملازم أول "معن الخضر" الذي اعتقل لمدة أحدى عشراً شهراً في سجن صيدنايا، فإنَّ عدد الضباط وصف الضباط المعتقلين في سجن صيدنايا لوحده يزيد عن 2500 معتقل بينهم ضباط برتب عالية[143].

مع استمرار وتصاعد القمع الوحشي، وتزايد حالات الانشقاق وحالات التصفية والاعتقال للمعارضين داخل المؤسسة العسكرية، تغيرت بنية الجيش من الداخل . على الرغم من أنَّ الانشقاقات ساهمت الى حد ما في اضعافه، لكنه في الوقت نفسه، ازدادَ تماسك الجيش وتحول الى كتلة صلبة وأكثر راديكالية، وذات لون واحد بمعنى الانتماء الطائفي والتصاقاً بالنظام وفي نفس الوقت عصية على الانهيار.

ففي سياق معركته من أجل البقاء، يتصرّف النظام وكأنَّه ميليشيا أكثر منه دولة. فهو لا يحاول استعادة الشرعية السياسية المحلية والدولية، أو ضمان رضوخ المجتمع السوري لسياسات الدولة. بدلاً من ذلك، يعمد النظام إلى تغيير الحسابات الاقتصادية الخاصة بخوض حرب داخلية مطوّلة من خلال التغاضي عن مهمة الحكم المكلفة.[144]

لقد ساهمت الانشقاقات التي حصلت في العامين الماضيين في اظهار الجيش بمظهر الضعيف، ولكنه في الوقت نفسه خففت العبء عن النظام الحاكم؛ بحيث تحول الجيش الى كتلة بشرية متماسكة تدين بالولاء المطلق للنظام، بالإضافة الى حملات التصفية التي طالتْ كل العناصر الذين شكَّ النظام في ولائهم، أو الذي أبدوا أي مقدار من التعاطف أو أظهرو قدراً من الحياد بدلاً من الوحشية والقسوة الشديدة وخصوصاً في صفوف منتسبي الجيش وأجهزة الأمن من أبناء الطائفة العلوية نفسها.

وعلى صعيد آخر، قام النظام وقيادة الجيش بعمليتي إعادة تقييم على الأقل منذ شباط 2012 ما أدّى إلى إعادة هيكلة الجيش وقوى الأمن، والاستخدام المبتكر للتشكيلات القتالية المختلطة لتنفيذ "مهمات محدّدة"، واستبدال القادة "غير الأكفاء" . وقد تولّى جيل أصغر من الضباط الحريصين على إظهار قدراتهم وكسب الترقيات، زمام القيادة في كثير من الوحدات القتالية وهياكل الدعم الرئيسة مثل الاستخبارات العسكرية. كما تم تطوير أساليب جديدة وفعّالة، بمساعدة ومشورة من حلفاء النظام الخارجيين، الذين درّبوا المئات

141 ايدي بوكس ومايكل غيبس وجيفري وايت. «استخدام النظام السوري لصورايخ أرض- أرض». معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى. 26/4/2013.

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-syrian-regimes-use-of-surface-to-surface-missiles

142 تقرير هيومن رايتس ووتش. مرجع سابق. ص9.

143 شهادة الملازم أول معن الخضر. الخارج من سجن صيدنايا:
http://www.alarabiya.net/articles/2012/12/28/257538.html

144 يزيد الصايغ. «التوازن الاستراتيجي في سوريا في نقطة تحوّل». معهد كارنيغي للشرق الأوسط. 12/6/2013.

وربما الآلاف من الضباط على خوض حرب المدن. ويقال أيضاً إن تبادل المعلومات بين القوات المسلحة والأجهزة الأمنية قد تحسّن كثيرا.[145]

باختصار لقد أصبح الجيش السوري في العام 2013 أخف عدداً وأكثر خبرةً في حرب المدن والعصابات وأشدُّ وحشيةً. لقد تَحول الى آلة هدفها القتل والتدمير فقط.

تشير التقارير الى أنَّ المناطق التي دخلها الجيش، جرت فيها عمليات نهب على نطاق هائل، حيث كانت شاحنات الجيش تنقل الغنائم. أحد المسؤولين أكدَّ هذه المزاعم وقدمَ صوراً التقطها بهاتفه المحمول. مثل هذه الممارسات التي لم تكن سائدة خلال مرحلة الحل الأمني، ذكرت بسلوك الجيش عندما كان قد أعلن عن نفسه قوة حفظ سلام في لبنان. بعبارة أخرى، فإنه كان يطبق عادات على أرضه اكتسبها في الخارج. وسرعان ما اتبعت الأجهزة الأمنية والشبيحة الأسلوب نفسه؛ حيث وصلت عمليات النهب في حمص إلى مستوى ممارسات علنية ومؤسساتية. وعلى نحو مماثل، فإن الجنود لجأوا إلى التخريب على نطاق واسع. وذُكر أنهم قاموا بإحراق المنازل خلال العمليات العسكرية الأولى، بما في ذلك في رنكوس في أواخر كانون الثاني/ يناير، وقد ظهرت منذ ذلك الحين تقارير مشابهة كثيرة من مختلف أنحاء البلاد ترافقت مع ادعاءات بعمليات تدمير انتقامية للممتلكات الخاصة كوسيلة لرفع تكلفة المعارضة. جدير بالملاحظة أن إحدى السمات البارزة لما يسمى الحل العسكري كان لجوء الجيش إلى قصف البلدات والأحياء دون القيام بأي عملية أرضية، كما لو أنَّ إعادة السيطرة عليها لم يكن هدفه. بدلاً من ذلك، ومن خلال العمل عن بعد، فإنَّ الجيش بوسعه تقليص عدد الضحايا والمنشقين في صفوفه إلى الحد الأدنى في حين يفرض ثمناً باهظاً على معارضي النظام.[146]

الجيش "المجتمعات السورية"

ردود الفعل المتباينة تجاه الاحتجاجات:

إنَّ العداء التاريخي بين الأغلبية، الطائفة السنيَّة في سوريا وهم سكان المدن بالمجمل، والأقلية الحاكمة وهم الطائفة العلوية، سكان الريف والجبل تاريخياً، تفَجرَّ بشكلٍ أو بآخر مع اندلاع الأزمة منذ آذار 2011 وعادتْ للظهور تلك المخاوف العميقة لدى الأقليات عموماً، والعلويين خصوصاً، من عودة الحكم للأغلبية السنية التي حكمت البلاد طوال قرون ماضية، وعمل النظام جاهداً على على اظهار الوجه الطائفي للصراع من خلال أساليبه التي اعتمدها لتخويف العلويين وبالتالي مصادرتهم لصالحه وكذلك من خلال أساليبه الوحشية التي هدف من خلالها الى استنفار واظهار البعد الديني لدى الأغلبية السنية.

العنف الذي مارسه الجيش والأجهزة الأمنية تجاه المحتجين كان عنفاً ممنهجاً ومدروساً نابع عن رؤية واضحة ومحددة لدى النظام السوري وليس مجرد أخطاء فردية وتجاوزات، فالأوامر والتعليمات كانت تصدر عن الرئيس السوري مباشرة وتم كل شيء بعلمه وموافقته.

إنَّ أقوال الجنود والضباط المنشقين من الجيش السوري وأجهزة الأمن السوري لا تدع أدنى مجال للشك في أنَّ الانتهاكات كانت تُرتكب بناء على سياسة تتبناها الدولة.[147]

ومع ذلك فقد ظهرَ تباين واضح في سلوك الجيش والقوات المسلحة تجاه المحتجين وذلك تبعاً لانتماءاتهم الطائفية والعرقية – عَمِلَ النظام بتخطيط مسبق ومحكم بهدف اظهار الصراع على أنَّه صراع مع الأغلبية العربية السنيَّة حصراً وليس صراع من أجل الحرية والكرامة - فقد اكتفى النظام باعتماد أساليب القمع اللينة في رده على

145 يزيد الصايغ. مرجع سابق.

146 قرير مجموعة الأزمات الدولية. «الصراع وتحولاته في سوريا». 1/8/2011.

147 تقرير هيومن رايتس ووتش. كانون الأول/2011.ص7و8.

الاحتجاجات التي ظهرت في مناطق الأقليات، في مدينة السلمية على سبيل المثال، حيث أغلبية السكان من الطائفة الاسماعيلية والتي خرج أهلها في مظاهرات كبيرة ضد النظام بدءاً من 25/ آذار، وهي مدينة عُرفت بعداءها لنظام الأسد مذْ تولى حافظ الاسد السلطة في العام 1970. كذلك في مناطق الجزيرة السورية حيث أغلبية السكان من الاكراد، كان القوات المسلحة للنظام تكتفي بالاعتقال واطلاق النار في الهواء لتفريق المتحتجين أو الاعتماد على الشبيحة المحلية لفض المظاهرات، على عكس سيرته التاريخية تجاه الأكراد ففي العام 2004 لجأ النظام الى استخدام القوة المفرطة للرد على الاحتجاجات الكبيرة التي خرجت ضده في مدن القامشلي وعامودا ورأس العين.[148]

بينما لجأ الى استخدام القوة المفرطة والمميتة في المناطق ذات الأغلبية السنية' في درعا وحمص وحماة وبانياس على سبيل المثال، وزجَّ بكامل قوته بهدف القضاء على أي مقاومة أو معارضة سواء أكانت سلمية أم مُسلحة في تلك المناطق، مثلما فعل في مدينة داريا الواقعة في ريف دمشق الغربي حين انتقمَ من أهل المدينة - التي عرفت بإصرارها على التمسك بأساليب النشاط السلمي وعدم الانجرار وراء العسكرة- بقتله للناشط السلمي غياث مطر بطريقة همجية وتسليم جثته الى أهله بعدما تم نزع حنجرته في حادثة أثارت استنكاراً وغضباً دولياً دفع بممثلي البعثات الدبلوماسية الغربية للقيام بواجب العزاء تجاه أهل القتيل.

وتعزز خارطة المجازر التي ارتكبها النظام وخصوصاً في مناطق التماس بين السنة والعلوية تلك النتيجة، أي سعيه الدؤوب في دفع البلاد باتجاه الحرب الأهلية فهي ملاذه الأخير بعدما فشل في القضاء على مناوئيه ووأد الاحتجاجات التي قامت ضده في أكثر من مدينة وحي.

دلَّ سلوك النظام منذ اللحظة الأولى الى أنه اختار الحل الأمني والعسكري بشكل نهائي وكان لسان حاله يردد عبارة شمشون "عليَّ وعلى أعدائي" حيث وضع نفسه ووضع البلاد أمام خيارين لا ثالث لهما:

إمَّا فرض الطاعة والولاء من جديد أو الذهاب الى الفوضى والحرب الى النهاية. وبعبارة أخرى الأسد أو لا أحد.

لقد حقق الأسد انجازيين وحيدين، أولهما اخذ الأقلية العلوية رهينة حيث ربط مصيرها بمصيره، والثاني تمثل في تقسيم البلاد وتجزئتها.[149]

عمدت قيادة المؤسسة العسكرية السورية ومنذ شهر آذار/ 2011 الى عزل الجيش عن العالم الخارجي عزلاً تاماً وتهيئتة اعلامياً ونفسياً ليتحول الى أداة قمع بحجة محاربة الارهابين والاصوليين وعملاء الموساد. صُدرت اجهزة الاتصال وتم حظر مشاهدة التلفاز والاستماع الى الراديو إلا الاعلام الرسمي الذي بدا يبث اخبارا عن وجود عصابات ارهابية وتم منع الاجازات لكافة العساكر.

يصف أحد الجنود المنشقين تلك الاجراءات: عندما بدأت الأحداث في درعا، صادر الضباط أجهزة التلفزيون والراديو والهواتف. الأخبار الوحيدة التي أصبحت تصلنا هي من الإذاعة الداخلية، وكانت كلها عن المخربين والعناصر الأجنبية، إلخ. أغلبنا صدقَ هذا الكلام، كنَّا خائفين، حتى حركة الطيور والفراشات كانت كفيلة للمبادرة بإطلاق النار[150] .

لقد تبدلتْ العلاقة بين الجيش والبيئات المحيطة به في الداخل السوري بشكل كبير- سواء في أماكن انتشاره المُعتادة أو في المناطق التي دأبَ على دخولها منذ أول اجتياح قام به في نيسان/ 2011 وما عادَ الجيش يلقى ذلك الاحترام والتقدير الذي كان يلقاه فيما مضى.

إنَّ سلوك الجيش في المناطق التي دخلها اتسمَّ بالهمجية والبلطجة وترافق مع القيام بعمليات نهب صريحة واحراق للمحلات تجارية وسرقة كل شيء ثمين وتحطيم الممتلكات الخاصة والسيارات بشكل عشوائي وبلا تمييز واطلاق النار حتى على سيارات الاسعاف واستخدامها للاعتقال بدلاً من انقاذ الجرحى والمصابين[151]، فالممارسات الهمجية للجيش والأجهزة الامنية والتي اعتمدت اسلوب العقاب الجماعي دفعت شرائح كبيرة من المجتمع السوري الى الانضمام الى صفوف المعارضة ولم تترك مجالاً للكثير من المواطنين للبقاء في منطقة الحياد ونتيجة لتلك الممارسات تلاشى من أذهان معظم السوريين كل ماله علاقة بمفهوم الجيش الوطني الحامي للأرض والعرض. ينقل أحد الجنود المنشقين في شهادته لهيومن رايتس ووتش الأوامر التي وصلت لوحدته العسكرية قبيل اقتحام مدينة درعا: قبل العملية مباشرةً، أعطانا العقيد محمد خضير – قوات خاصة- رزمة من التعليمات. ونحن ندخل البلدة، كان من المفترض أنْ نطلقَ النارَ على أي شخص يُطلق علينا النار. لكن بعد الدخول، جاءتنا الأوامر بإطلاق النار على أي شخص نراه، حتى لو كان جالساً في شرفة بيته.[152]

كل شيء تغيَّرَ في سوريا خلال عامين ونصف من الأزمة وأخذت تلك العلاقة أشكالاً متباينة تبعاً لاختلاف التركيبة السكانية والطائفية من منطقة الى اخرى ومن مدينة الى اخرى.

مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أنَّ العلاقة بين المجتمع السوري والمؤسسة العسكرية، تاريخياً، لم تكن علاقة وردية بطبيعة الحال، بل شابها الكثير من الشك وسوء النية والعداء في أوقات معينة، وإنْ كان مضمراً في أغلب الاحيان وذلك لأسباب عدة منها:

-1 عمليات التطهير والتصفية المستمرة التي رافقت وصول حزب البعث الى السلطة في العام 1963 ولاحقاً مع انقلاب الاسد في العام 1970 والتي جعلت من الجيش مؤسسة لا تحظى بإجماع شعبي ولا حتى باحترام جميع فئات ومكونات المجتمع السوري، حيث شعرت الأغلبية وهي الطائفة السنيَّة وكذلك الاسماعيلية والدروز، الى حد ما، بأنَّ الجيش السوري تحول، رويداً رويداً، الى مؤسسة ذات لون وانتماء احادي ويصف باتريك سيل المآل الذي وصل اليه الجيش قبيل حرب 1967 بما يلي: كان الأسد باعتباره وزيراً للدفاع قد وافق على طرد حوالي 400 ضابط وذلك في أضخم حملة تطهير عرفها الجيش العربي السوري في تاريخه، فقد كان هو وصلاح جديد مصممين على وضع حد للطائفية دفعة واحدة.[153]

-2 المشاركة في القمع الوحشي الذي تعرضت له مدينة حماة في العام 1982 وراح ضحيته أكثر من 30000 قتيل وكذلك في بعض أحياء مدينة حلب - مثل حي المشارقة- وفي مدينة جسر الشغور حيث تم اعدام المئات رمياً بالرصاص بلا محاكمات ولا أي اجراءات قانونية.

-3 الدور السلبي الذي لعبته هذه المؤسسة في قمع انتفاضة الكورد في العام 2004. والذي راح ضحيته عشرات القتلى والمئات من المصابين بالإضافة الى اعتقال الالاف وزجهم في السجون بلا محاكمات.

فعلى الرغم من أنَّ الجيش السوري قد خاض أربعة حروب عسكرية مع دولة اسرائيل إلاّ أنَّ ذلك لم يمنع النظام الحاكم من استخدامه كأداة قمع عنيف في وجه الحركات المناوئة له في الداخل، ولم يظهر طوال حكم "آل الأسد" في سوريا أنَّ هنالك مسافة بين النظام الحاكم بالمعنى السياسي من جهة وبين المؤسسة العسكرية والقوات المسلحة من جهة أخرى وقد بدا ذلك جلياً خلال العاميين الماضيين، فالحديث عن وجود مؤسسات منفصلة ومستقلة هو حديث أقرب الى الخيال منه الى الواقع، فمؤسسات الدولة السورية، المؤسسة السياسية والعسكرية والأمنية وحزب البعث وكذلك القضاء، تمثل كتلةً صلدة ومتماسكة

148 تقرير مجموعة الأزمات الدولية. «أكراد سوريا: صراع داخل الصراع». تقرير الشرق الأوسط رقم 136. 22/1/2013. ص6.

149 تقرير مجموعة الأزمات الدولية. «مسارات غير مطروقة: التأمل في تبعات الديناميكيات السورية». إحاطة سياسية رقم 31 حول الشرق الأوسط. 24/11/2011.

150 تقرير هيومن رايتس ووتش. مرجع سابق. ص12و13.

151 تقرير هيومن رايتس ووتش. مرجع سابق. ص26و27. ص34 عن استعمال سيارات الاسعاف للاعتقال.

152 تقرير هيومن رايتس ووتش. مرجع سابق. ص19.

153 باتريك سيل. «الأسد- الصراع على الشرق الأوسط». شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. بيروت 2007.ص187.

بطريقة يصعب معها الحديث عن وجود احتمال لحدوث تحولات أو انشقاقات عامودية في صفوفها.

يشيرُ تطور الأحداث على الأرض، مع دخول الأزمة عامها الثالث، الى أنَّ المعركة التي دخلتها تلك المؤسسات ومنها مؤسسة الجيش ضد الشعب السوري غدت معركة وجود شعارها "الأسد أو نحرق البلد" وهو الشعار الذي تركته خلفها وحدات الجيش على الجدران في كل الأحياء والمدن التي اقتحمتها.

وحديثاً وفي المناطق المحسوبة على الأقليات، عموماً، مثل الساحل حيث النسبة العالية من السكان ينتمون الى الطائفة العلوية وكذلك في محافظة السويداء الى حد ما، نُظر الى الجيش على أنه مؤسسة وطنية تحارب ضد الارهاب والعصابات المسلحة. أمَّا في المناطق الاخرى مثل درعا وحماة ومدينة حمص وحلب ودير الزور ومدينة السلمية، فقد تحولت العلاقة الى حالة عداء مُستحكم وتم النظر الى مؤسسة الجيش على أنَّها قوة غازية لا تجلب معها إلاَّ الدمار والخراب والقتل والنهب والسلب.

دأب النظام من خلال ماكينته الاعلامية على اظهار الجيش بمظهر البطل الذي يخلص المجتمع من الارهابيين والاصوليين، وفبرك النظام حوادث طائفية في المناطق المختلطة مذهبياً لإظهار المشاعر المتجذرة من انعدام الأمن وخصوصا لدى العلويين الى السطح وفي حادثة مشهورة عمد الأمن الى استغلال حالة التظاهرات السلمية بهدف اخافة مؤيديه، ففي مدينة صيدا الوقعة في محافظة درعا وجهت الاتهامات لبعض المعتقلين بانهم كانوا ينوون الهجوم على مساكن عائلات الضباط العلوية لترويعهم واغتصابهم وقد وجهت تلك التهمة الى الطفل حمزة الخطيب الذي اعتقل من قبل عناصر الامن وتم لاحقاً تسليم جثته الى ذووية بعدما تعرض لتعذيب وحشي وبتر لأعضاءه التناسلية، وفي حادثة أخرى قامت السلطات بتوزيع السلاح وأكياس الرمل على العلويين القاطنين في المناطق الريفية قبل أنْ تظهر أي تهديدات موضوعية وقامت الأجهزة الأمنية، ووسائل الاعلام التابعة للنظام بنشر قصص خيالية بهدف دفع العلويين الى تصديق روايته حول الارهابيين والعصابات المسلحة.[154]

لقد نجحَ النظام في تأمين ولاء الطائفة العلوية بشكل كبير من خلال ممارساته السابقة وعمل بحرص كبير على تحويل مناطق الساحل ذات الأغلبية العلوية الى مجرد خزان بشري لأجهزته الأمنية وميليشياته المسلحة حتى غدت تلك المناطق بمثابة الحديقة الخلفية للنظام الحاكم في دمشق.

ومن جهة اخرى ومنذ بداية الأزمة، اتسعت الفجوة بين المؤيدين للنظام والمؤيدين للمعارضة بشكل شاسع. كما لو كان هؤلاء يعيشون في عالمين متوازيين، وخصوصاً بعد المجازر التي ارتكبها النظام في بلدات الحولة وحلفايا والتريمسة وداريا ..الخ، فقائمة المجازر لم تنتهي بعد، وعليه فقد حدثت قطيعة شبة تامة على الأرض، بل حتى يمكننا الحديث عن ظهور خطوط فصل طائفية ما عاد من الممكن العودة عنها في المستقبل المنظور.

الطروحات والمخارج:

تشير الانتصارات التي حققها الجيش السوري مع حلفاءه في الأونة الاخيرة سواء في بلدة القصير أو حي الخالدية في حمص، وقدرته في الاستمرار على فرض حصار محكم على عدة مناطق مثل بلدة داريا ومناطق الغوطة الشرقية وحي القابون وبرزة في دمشق بالإضافة الى احتفاظه بمواقعه البعيدة عن العاصمة مثل مطار الطبقة العسكري في محافظة الرقة ومعامل الدفاع - الواقعة في منطقة السفيرة الى الجنوب من مدينة حلب- ذات الأهمية الاستراتيجية وكذلك صمود قواته في معسكرات وادي الضيف وسط البلاد الى أنه ما زال مُهيئاً للدفاع عن مواقعه ومواقفه على المدى القريب والمتوسط وأنَّه قادر على تعويض خسائرة البشرية والمادية بالارتكاز على دعم حلفاءه اللامحدود.

154 تقرير مجموعة الأزمات الدولية. «مسارات غير مطروقة: التأمل في تبعات الديناميكيات السورية». إحاطة سياسية رقم 31 حول الشرق الأوسط. 24/11/2011.

فهو، أي النظام، ما زال على دأبه في انكار وجود حركة احتجاج شعبية واسعة وعميقة في البلاد تمثلها معارضة سياسية تحظى بقسط وافر من الاعتراف الاقليمي والدولي وما زال مصراً على اعتماده الحل العسكري في الصراع الدائر بينه وبين المعارضة ومما عقدَّ الوضع كثيراً في سوريا، بالإضافة الى ما سبق، استقواءه بأجهزة قمع خارجية – قريبة منه مذهبيا وطائفياً – مثل حزب الله ولواء ابو العباس ووحدات من فيلق القدس الايراني والحرس الثوري الايراني. مما يجعل أي حديث أو تنبؤ حول حصول تبدل في سلوك المؤسسة العسكرية أو تغير في توجهاتها ضرباً من الخيال. وخصوصاً أنَّ طروحاته وحلوله السياسية التي قدمها فيما مضى ولم ينفذه منها شيئاً قد قوضت مصداقيته تماماً في الداخل والخارج، واعتماده الحل العسكري فقط، وما نتجَ عنه من ايغال في الدم السوري، أنهى أي بارقة أمل لإيجاد حل مناسب للطرفين.

كل ذلك ساهم في تحويل الصراع من صراع بين نظام حاكم في مواجهة ثورة شعبية الى صراع له ملامح حرب أهلية متداخلة مع صراع اقليمي على سوريا له وجه سني من جهة وشيعي من جهة أخرى.

فقد أضحت سوريا ساحة مفتوحة لتصفية الحسابات بين الافرقاء وبين دول تتنازعها الانتماءات المذهبية والمصالح المتضاربة. ولا يبدو أنَّ النظام يسعى لإيجاد مخرج سياسي للأزمة بل على العكس يبدو أنَّه ويوماً بعد يوم مصممٌ على الاستمرار في نهجه بالقضاء على "أوكار الارهابيين" حسب زعمه وبدا ذلك واضحاً في الكلمة التي القاها الرئيس السوري بشار الأسد أثناء لقاءه للوحدات العسكرية المتواجدة في مدينة داريا بمناسبة يوم الجيش المصادف في 1/8/2013 حيث اعتبرَ أنَّ معركة الجيش هي معركة الوطن كل الوطن وانَّ شعاره هو النصر أو الشهادة، بحسب تعبيره[155].

وحتى حلفاء النظام يُظهرون مزيداً من التصميم على متابعة القتال، ففي كلمة ألقاها السيد حسن نصر الله بعد يوم واحد من الانفجار الذي هزَّ الضاحية الجنوبية في بيروت والتي تعتبر معقلا من معاقل حزب الله عبر فيها عن دعمه الكامل للنظام السوري وعن استعداده للذهاب بنفسه لقتال التكفيرين والارهابيين في سوريا.[156]

الى حد اللحظة لم يظهر أي تغيير في طروحات المؤسسة العسكرية وفي رؤيتها للحل فهي تحارب جماعات مسلحة وارهابية ومصممة على القضاء عليها في معركة مستمرة حتى تحقيق هذا الهدف، فالجيش عازم على خوض الصراع الى نهايته وكأنَّه يخوض صراعاً لحسابه الخاص وليس فقط بالنيابة عن السلطة السياسية. وقد أكّد الرئيس السوري بشار الأسد في مقابلة معه بُثّت على قناة الإخبارية الرسمية في شهر نيسان الفائت، أنَّ على بلاده أن تختار الخضوع إما إلى "الاستعمار الحديث" من الغرب، وإمَّا إلى قوى التطرّف الإسلامي "الظلامية التكفيرية". وحذّر من أنَّ أوروبا والولايات المتحدة ستدفعان ثمن إضعافهما الدولة السورية، إذ أنَّ القاعدة ستُحوّل سورية إلى ملاذ للجهاديين الآتين من الدول المسلمة الأخرى. وختم الأسد بالقول إنه "لا يوجد خيار أمامنا سوى الانتصار، إنْ لم ننتصر، فسورية سوف تنتهي".

مستقبل الأزمة ومستقبل الجيش:

بالقياس الى نماذج مشابه للنموذج السوري، مثل النموذج العراقي واللبناني واليوغسلافي، سواء من حيث التركيبة المعقدة طائفياً وعرقياً من جهة أولى والتداخلات الاقليمية والدولية من جهة ثانية وطبيعة النظام الحاكم من جهة ثالثة، يغدو الحديث عن إيجاد حل مناسب أو انتهاء الأزمة في المستقبل القريب لا يستند على أُسس واقعية. وخصوصاً اذا أخذنا بعين الاعتبار رفض الغرب التدخل بشكل قوي وفعال كما حصل في ليبيا على سبيل المثال لإنهاء الأزمة واسقاط النظام بالحل العسكري الخارجي. إنَّ مسار الأزمة

155 كلمة الرئيس بشار الأسد في داريا. 1/8/2013.
http://www.youtube.com/watch?v=vksqlsya_7g

156 كلمة الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله. 16/8/2013.
http://www.youtube.com/watch?v=nZdH-4vGgUQ

وتطوراتها على أرض الواقع يدل على قدرة النظام بتوجيه الصراع بالشكل الذي يراه مناسباً، فالنظام السوري وضع نصب عينيه منذ اندلاع الاحتجاجات هدفين لا ثالث لهما، الأول: وأد الاحتجاجات والقضاء على الثورة وهي في المهد وهو في ذلك يستفيد من تجربة حليفه الايراني الذي استطاع قمع احتجاجات صيف 2009 باعتماد القمع المفرط. والخيار الثاني وهو الفوضى ودفع البلاد باتجاه الحرب الأهلية، أي تحويل سوريا الى مستنقع، كما فعل سابقاً في لبنان وبعدها في العراق، ليغدو طرفاً من بين عدة أطراف متنازعة، فهو، أي النظام، يمتلك من المهارة والأوراق ما يمكنه من الحفاظ على دور له حتى في أحلك الظروف وهو بذلك يستفيد من تجربته في الحرب اللبنانية وكذلك في العراق حيث كان وجودها لحل تلك الأزمات ضرورة لابدَّ منها وخصوصاً في نظر الغرب.

أمَّا بالنسبة لأولئك السوريين الذين تحملوا وصمدوا طوال عامين ونصف في وجه النظام وخسروا الكثير لم يتبقى لهم الكثير ليخسروه بل زادهم كل ما حدث اصراراً على التأكيد أنَّ الاطاحة بالنظام وكل مؤسساته هدف لا محيد عنه، وبالنسبة للنظام ورجالاته في القيادة العسكرية وبعد ما ارتكبوه من مجازر وأعمال قمع وحشي لم يعد لديهم حل إلاَّ القتال حتى النهاية وهذا ما يعلنونه جهاراً. فالحرب الدائرة الان بين النظام ومعه المؤسسة العسكرية أضحت حرب وجود وليست لمجرد فرض مكاسب سياسية او تكتيكية. ويبدو الوضع الحالي اكثر قتامة وسوداوية بعد دخول جبهة النصرة والقاعدة على خط الأزمة وظهور الانقسامات الحادة وحتى حدوث مواجهات عسكرية بين كتائب محسوبة على الجيش الحر واخرى محسوبة على التيارات المتطرفة.

حتى في حال سقوط النظام بالمعنى السياسي فإنَّ ذلك ما عاد يعني انسحاب الجيش من الصراع الدائر- بسبب تحوله الى مجرد ميليشيا طائفية متحالفة مع جماعات عنفية قريبة منها مذهبياً- بل سوف تستمر في خوض الصراع لحسابها الخاص وبشكل عبثي، وقد تنكفئ في حال انهيار النظام الى مناطق تحظى فيها بحاضنة شعبية، أي الى الساحل، حيث الأغلبية العلوية، لتقيم هناك دويلتها الخاصة.

بدلاً من انهيار النظام بشكل فوري ومفاجئ فانه يمكن ان يستمر لفترة طويلة – ما زال دعم حلفاءه مستمراً- حتى مع استمراره بالاضمحلال والانقسام مما سينتج عنه تحوله الى ميليشيات عدمية ستقاوم وتحارب حتى النهاية [157]. وفي الوقت نفسه ومن الضفة الأخرى لا يبدو أنَّ الصراع الدائر حالياً مرهون بزوال النظام أو رحيل الأسد، فالصراعات الجانبية بين أطياف المعارضة المسلحة وصلت الى مرحلة خطيرة، فمن جهة هنالك فصائل الجيش الحر التي تعاني من سوء التسليح والإدارة وهنالك جبهة النصرة ودولة العراق والشام الإسلامية اللتان تعلنان جهاراً ولائهم لتنظيم القاعدة وترفعان شعارات مناقضة لتوجهات الثورة السورية، بالإضافة الى قوات حزب العمال الكردستاني والتي تسيطر هي بدورها على عدة مناطق في الشمال السوري.

لقد تميز النظام السوري مذ تأَسَّسَ على يد حافظ الأسد بالبراغماتية والقدرة العالية على المناورة وحتى الإنحناء أمام العاصفة لحين تجاوزها، فقد استطاع تجاوز أزمة انهيار أهم حلفاءه وهو الاتحاد السوفيتي بأقل الخسائر وكذلك في حرب الخليج الأولى والثانية بل حتى أنَّه دخل في التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب على الرغم من أنَّه كان على قائمة الدول الراعية للارهاب بنظر الولايات المتحدة الأمريكية، واستطاع الصمود امام الضغوط التي تعرض لها بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، وهاهو ينجح الى حد ما في مواجهة الصعوبات التي تواجه منذ انطلاق الثورة في سوريا على الرغم من خساراته الكبيرة.

وبعد مرور عامين ونصف على اندلاع الصراع يمكن القول إنَّ احتمالات إيجاد حل مناسب قد أصبحت ضئيلة وخصوصاً بعد تعقد الوضع على الارض وظهور تحديات ومعطيات جديدة، فسلوك النظام أضحى أكثر وحشية وسوءاً وانتشار قواته وإعادة تمركزها غدا أكثر تداخلاً مع المناطق السكنية والحضرية بالإضافة الى وجود قوات أجنبية على الأرض من مختلف الجنسيات، فالتدخل العسكري قائم على الارض ومستمر على قدم وساق منذ فترة طويلة- قوات حزب الله والحرس الثوري الايراني - ومع أنَّ لكلا الطرفين حلفاء أقوياء، إلاَّ أنَّ هنالك طرف، وهو النظام، يتمتع بدعم لامحدود من قبل حلفاءه وعلى المستويات كافةً، في حين لا يلقَ الطرف الآخر، وهو المعارضة، إلاَّ دعماً محدوداً بالكاد يسمح له بالبقاء على قيد الوجود. ولا يدل سلوك النظام وحلفاءه على وجود نية لدى النظام السوري على الدخول في مفاوضات جادة مع المعارضة لإنهاء الأزمة أو للاتفاق على صيغة للرحيل، بل على وجود نية واضحة على سحق المعارضة بأي ثمن كان، وقد ساهم ذلك السلوك الوحشي من قبل النظام، بالإضافة الى السلبية التي اتصف بها سلوك المجتمع الدولي، في ارتفاع مستوى التطرف من جهة الثوار واعتمادهم على قوى أجنبية ترفع راية الجهاد وهو ما ساعد في ترسيخ المنحى الطائفي للصراع وانحرافه عن صيغته الأولى ذات البعد الوطني والديمقراطي. وبطبيعة الحال ومن الناحية الاستراتيجية لا يرغب أحد من حلفاء المعارضة في انتصار الأسد في النهاية والذي يعني تقوية المحور ايران – سوريا- حزب الله، بما يشكله ذلك من تحديات بالغة الخطورة في منطقة الشرق الأوسط على مصالح الغرب وحلفاءه في المنطقة. وبالتأكيد لا ترغب اسرائيل أيضاً بوصول النفوذ الايراني الى حدودها الشمالية من جهة الجولان.

ومن جهة اخرى يشكل تصاعد نفوذ التنظيمات الجهادية في سوريا خطراً على الجميع، وعلى سبيل المثال يمكن القول إنَّ الدعم القوي والمباشر الذي حظي به ثوار ليبيا من قبل المجتمع الدولي والتدخل في الوقت المناسب ساهم الى حد كبير في اضعاف التوجهات المتطرفة المعادية للغرب ولقيم الحضارة الحديثة في الوقت نفسه وذلك ما ظهر جلياً في الانتخابات البرلمانية الليبية حيث فاز الليبراليون بمعظم مقاعد المجلس على حساب المتطرفين الاسلاميين، وللاسف فإنَّ موقف المجتمع الدولي عموماً والغرب خصوصاً فيما يخص الأزمة السورية لا يدفع بهذا الاتجاه بل على العكس يساهم وبشكل كبير في تقوية وانتشار التطرف والمنظمات الجهادية في سوريا على حساب المعتدلين والعلمانيين.

الخلاصة:

ظاهرياً يمكن القول أنَّ الصراع في سوريا يشبه مثيلاته في دول الربيع العربي وأنَّ قادة النظام وجنرالاته يدافعون عن كراسيهم ومصالحهم باللجوء الى القوة المفرطة في مواجهة مناوئيهم. لكنَّ المقارنة بين الفعل من جهة- الذي يقوم به المحتجون- ورد الفعل من جهة الجيش وأجهزة الأمن يدفع للتعمق أكثر فيما يقع خلف الشعارات والمظاهر المُعلنة، فهذا الكم الهائل من الوحشية والهمجية والذي وصل الى مرحلة تدمير البشر والحجر وحتى الجثث الميتة، بالإضافة الى حرق المحاصيل وتدمير الأراضي الزراعية والبنية التحتية، يترك انطباعاً بأنَّ هنالك حمولات كبيرة من الحقد والرغبة الشديدة بالانتقام تعاود الانبعاث من الماضي البعيد الى السطح، وما اعلان التمرد والعصيان من قبل شرائح واسعة من الشعب السوري إلاَّ ذريعة منطقية لتفريغ ذلك الكم الهائل من العدوانية الذي نشاهده كل يوم تقريباً ولا يميز بين مدني أو مسلح، رجل أو أمراة، ولا بين طفلٍ صغير أو بالغ.

بعيداً عن شرك الأسماء المتعددة- جيش نظامي، شبيحة، ميليشيا، حزب الله، لواء أبو العباس، فيلق القدس- فإنَّ ذلك الكم من العنف والحقد يبدو وكأنَّهُ يتغذى من قناة لا مرئية تصل أعماق الماضي بالحاضر عابرةً الحواجز بين الأجيال، وخصوصاً اذا ما أخذنا بعين الاعتبار طول فترة الأزمة السورية التي صارت على مشارف عامها الرابع، فالعلويون بشكل عام يسترجعون قروناً من التمييز والاضطهاد مورست ضدهم على أيدي حكام ونخب مدينية بعيدين عنهم، والذين ينحدرون غالباً من الأغلبية السنية، وسواء شاركوا في الأعمال الوحشية للنظام أمْ لا فإنهم يتوقعون أن يدفعوا ثمناً باهظاً اذا ما تم الاطاحة بالرئيس بشار الأسد، فالنظام يعود له الفضل في تمكين العلويين من تجاوز مكانتهم كمواطنين من الدرجة الثانية ونجاتهم من

157 تقرير مجموعة الأزمات الدولية. «مسارات غير مطروقة: التأمل في تبعات الديناميكيات السورية». إحاطة سياسية رقم 31 حول الشرق الأوسط. 24/11/2011. ص3.

تارخ حافل بالمضايقات والمذابح.[158]

أي حديث عن حلول من داخل النظام، مثل نقلاب داخلي او انشقاقات عامودية في المؤسسة العسكرية أو حتى رحيل رأس النظام في حال حصوله على ضمانات معينة، ما عاد له مقومات على أرض الواقع والسيناريو الأقرب والأكثر احتمالاً، وذلك في حال أحرزت قوات المعارضة تقدماً على الأرض، هو انكفاء النظام بكل أطرافه ومنها الجيش/الميليشيا الى منطقة الساحل حيث الحاضنة الاجتماعية المواتية.

158 تقرير مجموعة الأزمات الدولية. رقم 128 حول الشرق الأوسط. «الصراع وتحولاته في سوريا». 1/8/2012.

نبذة عن الكتّاب:

راتب شعبو:

- كاتب وباحث سوري.
- مواليد 1963
- ماجستير بالطب البشري، اختصاصي في جراحة الحنجرة.
- معتقل سياسي سابق -1983 1999 بتهمة الانتماء لحزب العمل الشيوعي السوري، قضى من المدة ثلاث سنوات في سجن تدمر العسكري سيئ الصيت.
- كاتب في عدد من الصحف الإقليمية: الحياة، المستقبل، السفير.

راشد عيسى

- مواليد 1968
- إجازة في النقد والأدب المسرحي من المعهد العالي للفنون المسرحية بدمشق.
- عضو الجمعية العمومية في مؤسسة "المورد الثقافي"- القاهرة.
- مراسل ثقافي لجريدة "السفير" اللبنانية من دمشق منذ العام 2001 وحتى العام 2013
- مراسل ثقافي لوكالة الصحافة الفرنسية من دمشق وبيروت.
- محرر في القسم الثقافي في جريدة "المدن" الإلكترونية.

نارت عبد الكريم:

- كاتب وصحفي سوري
- مواليد 1974
-ينشر في عدة مطبوعات عربية، مقالات رأي وأبحاث ومواد صحفية، في جريدة الحياة، مجلة الغاوون، مجلة صور، موقع الأوان، موقع نساء سوريا، ومواقع أخرى.
- له كتاب توثيقي بعنوان: "سوريا بين البوعزيزي و15 آذار" بالتعاون مع الصحفي السوري عامر مطر، سيصدر قريباً عن مؤسسة القلم السويدية باللغة الألمانية.
- عمل مراسلاً لقناة بردى في سوريا في العام 2008 ولقناة العربية في العام 2011.

نبذة عن المحرر:

رستم محمود:

- مواليد 1982
- لسانس في الإعلام من جامعة دمشق.
- كاتب في الصفحات السياسية والثقافية في صحيفة الحياة، المستقبل، السفير، وموقع الأوان والمدن منذ عدة أعوام.
- باحث في مشروع "سوريا 2025" لدراسة تحولات المجتمع السوري.
- مخرج ومعد سلسلة من الأفلام الوثائقية عن واقع "المهمشين" سياسياً في مناطق الشرق الأوسط.

المزيد من منشورات البرنامج المعرفي للمجتمع المدني في غرب آسيا يمكن معاينتها على الموقع:

www.hivos.net/Hivos-Knowledge-Programme/Themes/Civil-Society-in-West-Asia/Publications

منشورات باللغة العربية

أوراق عمل:

منظمة هيفوس / منظمة فريدا / منتدى البدائل العربي للدراسات

التمويل الأجنبي لعمليات التحول الديمقراطي في تشيكيا وسلوفاكيا: أي دروس للعالم العربي؟ ، لوتشيا ناشلوفا، 2013.

التمويل الأجنبي للمجتمع المدني في مصر بعد ثورة 25 يناير: «الواقع والتحديات والمعايير»، مجمد العجاتي ومجموعة من الباحثين، 2013.

منظمة هيفوس

لجان التنسيق المحلية في سوريا: حرية، كرامة، مساواة، عامر أبو حامد، تموز / يوليو 2013.

منظمة هيفوس / جامعة أمستردام

النظام التسلطي والقضاء في سوريا، راينود ليندرز، كانون الأول / ديسمبر 2010.

كتابات نشيطين مدنيين وسياسيين كنظرية سياسية حول المجتمع المدني و الديمقراطية، مارليس غلاسيوس، كانون الأول / ديسمبر 2010.

علاقات الدولة وقطاع العمال في المغرب، فريد بو سعيد، كانون الأول / ديسمبر 2010.

كتب:

منظمة هيفوس / منتدى البدائل العربي للدراسات

كتاب ثورات الكرامة العربية، رؤى لما بعد النيوليبرالية، مجموعة باحثين، آب / أغسطس 2012.

منظمة هيفوس

أصوات سورية من زمن ما قبل الثورة، المجتمع المدني رغم كل الصعوبات, تحرير سلام الكواكبي, ديسمبر 2013

Publications of the Knowledge Programme Civil Society in West Asia are listed below and available in English and Arabic at:

www.hivos.net/Hivos-Knowledge-Programme/Themes/Civil-Society-in-West-Asia/Publications

English Publications

Working Papers:

Hivos /FRIDE/Norwegian Ministry of Foreign Affairs:

The Gulf Goes Global: the evolving role of Gulf countries in the Middle East and North Africa and beyond, Kristian Coates Ulrichsen, December 2013

Al-Qaeda's Resurgence in North Africa? Anouar Boukhars, August 2013

Syria>s Uprising: sectarianism, regionalisation, and state order in the Levant, Steven Heydemann, May 2013

From Prison to Palace: the Muslim Brotherhood's challenges and responses in post-revolution Egypt, Ibrahim El Houdaiby, March 2013

Hivos /FRIDE/Arab Forum for Alternatives (AFA):

Civil society and foreign donors in Libya, Barah Mikail, July 2013

Foreign funding in post-revolution Tunisia, Kristina Kausch, May 2013

Foreign Funding in Egypt, after the revolution, Mohamed Elagati, April 2013

Foreign Democracy Assistance in the Czech and Slovak Transitions: what lessons for the Arab world, Lucia Najslova, February 2013

Hivos:

22.Labour activism and democracy in Iran, Sina Moradi, June 2013

21. Syrian Civil Society Scene Prior to Syrian Revolution, Wael Sawah, October 2012

Hivos/University of Amsterdam:

20. So Many Similarities: Linking Domestic Dissent to Foreign Threat in Iran, Maaike Warnaar, March 2011

19. The First Lady Phenomenon in Jordan, Felia Boerwinkel, March 2010

18. The Political Implications of a Common Approach to Human Rights, Salam Kawakibi, 2010

17. Authoritarianism and the Judiciary in Syria, Reinoud Leenders, December 2010

16. Civil Society in Iran: Transition to Which Direction?, Sohrab Razzaghi, November 2010

15. Re- rethinking Prospects for Democratization: A New Toolbox, Stephan de Vries, November 2010

14. Dissecting Global Civil Society: Values, Actors, Organisational Forms, Marlies Glasius, November 2010

13. Non-Democratic Rule and Regime Stability: Taking a Holistic Approach, Stephan de Vries, Nov. 2010

12. The Uncertain Future of Democracy Promotion, Steven Heydemann, November 2010

11. The Private Media in Syria, Salam Kawabiki, July 2010

10. Internet or Enter-Not: the Syrian Experience, Salam Kawakib, July 2010

9. East European and South American Conceptions of Civil Society, Marlies Glasius, June 2010

8. Package Politics, Aurora Sottimano, June 2010

7. Civil society and Democratization in Jordan, Curtis R. Ryan, June 2010

6. State-Business Relations in Marocco, Farid Boussaid, June 2010

5. Democratization through the Media, Francesco Cavatorta, April 2010

4. The Downfall of Simplicity, Stephan de Vries, November 2009

3. Civil Society and Democratization in Contemporary Yemen, Laurent Bonnefoy and Marine Poirier, November 2009

2. Civil Society Activism in Morocco:'Much Ado About Nothing'?, Francesco Cavatorta, November 2009

1. Moth or Flame: The Sunni Sphere and Regime Durability in Syria, Teije Hidde Donker, November 2009

Special Bulletins:

Hivos:

4. Transition Debates in a Transforming Middle East, Mariwan Kanie, February 2014

3.Seizing the State or Democratizing Society, edited by Shervin Nekuee, July 2013

2. Syrian Voices from Pre-Revolution Syria: Civil Society Against All Odds, edited by Salam Kawakibi, April 2013

1. Iranian Shia Clergy and Democratic Transition: Insiders' Perspectives, edited by Shervin Nekuee, December 2012

Policy Briefs:

Hivos/FRIDE/Norwegian Ministry of Foreign Affairs:

Truth and reconciliation? Transitional Justice in Egypt, Libya and Tunisia, Moataz El Fegiery, March 2014

China's economic engagement in the Middle East and North Africa, Te Liu, January 2014

Democracy and Islamists: what is next?, Ibrahim El Houdaiby, December 2013

Iran and the West: beyond the nuclear deal, Richard Youngs & Eric Wheeler, December 2013

Refugee in the MENA region: what geopolitical consequences?, Barah Mikail, July 2013

Europe's Gulf dilemma, Ana Echagüe, June 2013

Hivos/IFE-EFI:

Building the future today: Engendering Syria's transition, Kawa Hassan and Boriana Jönsson, October 2013

Briefing Notes:

2. Dignity Revolutions and Western Donors: Redefining Relevance, Kawa Hassan, July 2012

Policy Papers:

Hivos/Syrian Research and Communication Centre (SRCC):

Health Care Policy in Future Syria, Safwan Kassas, September 2013

Electoral System in Future Syria, Rouba Al-Fattal Eeckelaert, June 2012

Hivos/University of Amsterdam:

3. Regional Perspectives on the 'Dignity Revolutions', Kawa Hassan, November 2011
2. Resilient Authoritarianism in the Middle East, Steven Heydemann and Reinoud Leenders, March 2011
1. Re-thinking Civic Activism in the Middle East: Agency without Association? Kawa Hassan, March 2011

Hivos/NIMD:

Beyond Orthodox Approaches: Assesing Opportunities to Democracy Support in the Middle East and North Africa, March 2010

Policy Analysis Articles:

Hivos/SRCC:

Health Insurance System in Future Syria, Safwan Kassas, September 2012

Quality Assurance Challenges in Health Care Reform in Future Syria, Safwan Kassas, September 2012

Health Information System in Future Syria, Safwan Kassas, September 2012

Syria's Electoral Reforms, Myths and Facts, Rouba Al-Fattal Eeckelaert, May 2012

A New Quota System for Syria, Rouba Al-Fattal Eeckelaert, May 2012

The Relevance of a Presidential Electoral System in Syria, Rouba Al-Fattal Eeckelaert, May 2012

Newsletters:

Hivos/University of Amsterdam:

4. The Syrian Uprising and The Power of Stories, October 2011
3. Understanding-Not Appropriating- Revolution, April 2011
2. 'Democratization Industry' and Challenges faced by Civil Society Concept, January 2010
1. Blogoshpere in Authoritarian States, October 2009

حول برنامج المعرفة للمجتمع المدني في غرب آسيا

أنشأ برنامج المعرفة للمجتمع المدني في غرب آسيا في عام 2008 بمبادرة مشتركة بين منظمة "هيفوس" وقسم العلوم السياسية في "جامعة أمستردام"، واستمرت هذه الشراكة العملية والأكاديمية لغاية عام 2011 ، حيث استطاعت خلالها تقديم رؤى حول دور الفاعلين في المجتمع المدني المحلي والممولين الغربيين في مسارات الدمقرطة في سوريا وإيران. ومنذ شهر كانون الثاني / يناير 2012 قامت منظمة "هيفوس" بالاستمرار بهذا البرنامج من خلال تعاونها مع مراكز أبحاث وخبراء وناشطين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأيضا في الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة الاتحاد الأوروبي. فتم من خلال هذا التعاون إنتاج أوراق وموجزات سياسات وأوراق أعمال ونشرات خاصة تقدم منتجات فكرية ورؤى معمقة حول ثورات الكرامة (الربيع العربي) وتحديات المراحل الانتقالية والدور المرافق للممولين الغربيين لهذه المسارات الانتقالية، بناء على معلومات مطلعة بهذه البلدان.

لمزيد من التفاصيل:

كاوه حسن
منسق برنامج المعرفة للمجتمع المدني في غرب آسيا
منظمة هيفوس الهولندية
E-mail: k.hassan@hivos.org
www.hivos.net

Contact

Humanist Institute for Cooperation
with Developing Countries (Hivos)
Raamweg 16, P.O. Box 85565, NL-2508 CG
The Hague, The Netherlands
T +31-70 376 55 00 | F +31-70 362 46 00
info@hivos.net | www.hivos.net